الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
1985
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

قسم التاريخ

محاضرات في تاريخ الجزائر العام2

مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى جذع مشترك علوم إنسانية السداسي الثاني

من إعداد الدكتور:

نورالدين مقدر

السنة الجامعية: 2024 - 2025

مقدمة:

يعتبر تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر محطة هامة في تاريخنا اذ انه يرسم خريطة طريق لطلابنا، ومن خلال هذه المطبوعة التي حاولنا قدر الإمكان تناول ابرز المحطات التاريخية التي مرت بها الجزائر من دخول العثمانيين للجزائر ثم فترة الاحتلال الفرنسي الي غاية ما بعد الاستقلال، وتحتوي هذه المطبوعة على محاضرات السداسي الثاني لطلبة السنة الاولي ليسانس جذع مشترك علوم انسانية حسب ما جاء في عرض التكوين لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجديد. وهذه المحاضرات مقسمة الى ستة عشرة محاضرة كالتالي:

1) دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر وتطور نظام الحكم.
2) عصر الدايات.
3) العلاقات الخارجية للجزائر في العهد العثماني ومكانتها الدولية.
4) الاحتلال الفرنسي للجزائر.
5) مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري.
6) تنظيم دولة الأمير عبد القادر الجزائري.
7) مقاومة أحمد باي.
8) مقاومة الشيخ بوعمامة.
9) المقاومات الشعبية الأخرى.
10) السياسية الاستعمارية الفرنسية بالجزائر.
11) الحركة الوطنية الجزائرية 1 – التيار الإصلاحي والاستقلالي.
12) الحركة الوطنية الجزائرية 2 – التيارات الأخرى.
13) اندلاع الثورة وتطورها 1954-1962.
14) تطور الجزائر بعد الاستقلال – نظام الحكم والدستور.
15) تطور الجزائر بعد الاستقلال – المجتمع والاقتصاد.
16) الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية

وتعتبر هذه المحاضرات مفاتيح للطالب للولوج في عمق تاريخ الجزائر وتسهل له

فهم الفترات الزمنية خـــلال الحكـــم العثمـــاني وإبان الاستعمار الفرنسي التي مرت بها البلاد، لذلك كان الجزء الأول من مقياس تاريخ الجزائر العـــام السداســـي الأول مخصصا لتاريخ الجزائر منذ ماقبل التاريخ الى العصر الوسيط أما السداسي الثاني مخصصا لتاريخ الجزائر الحديث والمعاصر والتي انطلقت مع بداية الغزو الاسباني الصليبي وفترة الحكم العثماني في الجزائـــر والأوضاع الجزائرية قبل الاحتلال وفتـــرة الاحـــتلال الفرنســـي والمقاومـــات الشـــعبية والحركة الوطنية السياسية إلي غاية ما بعد استقلال الجزائر.

كما تهدف هـــذه المطبوعـــة إلى تبيان الواقع الجزائري بكل جوانبه خلال تلك الفترة للطالب بحيث ستساعده في فهم هذا المقياس نظريا وتطبيقيا.

وقد حاولنا في هذه المطبوعة أن نستعمل لغة بسيطة ســـــــهلة حتي تكون قريبة من الطالب الجديد في الجامعة من شرح المصطلحات والتعريفات كما يهدف المقياس الي التعريف بالحيز التاريخي منذ الـــدخول العثمـــاني الـــى الجزائـــر الـــى مـــا بعـــد الاســـــــتقلال والوقوف عند أبرز الأحداث التاريخية اعتمادا علي المعارف المسبقة والمكتسبة لربطها تاريخيا بتلك الأحداث التي مرت بها الجزائر وهذا تماشيا مع نموذج المطابقة لعرض التكوين 2021-2022م الموجه لطلبة الليسانس الأكاديمية

ولعل المصادر والمراجع والأهداف المسطـــــــرة في عرض التكوين لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ليسانس ل.م.د ساعدتنا حتي نعد هذه المطبوعة العلمية وتكون مادة علمية ومعرفية للطالب في إطار المقاربة بالأهداف حسب كل محاضرة.

المحاضرة الأولى: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر وتطور نظام الحكم.

تمهيد:

كان المغرب الأوسط في بداية العصر الحديث يعيش حالة من الاضطرابات الداخلية وخضوع بعض المدن والموانئ تحت الاحتلال الاسباني، لكن مع ظهور العثمانيين الممثلين في الإخوة بربروس على مسرح الاحداث بالبحر الأبيض المتوسط منذ سنة 1512م، بدأ الصراع العثماني الاسباني في الحوض المتوسطي الأمر الذي كان سببا في إبقاء المغرب الاسلامي الذي كان ينهار شيء فشيء، فكانت لهم مساعي كثيرة من أجل انقاذ المسلمين واعلاء كلمة الإسلام، وخلال تعرض الجزائر للاحتلال الإسباني كان البحر الأبيض المتوسط مسرحا للانتصارات المدوية التي أحرزها الإخوة بربروس.

1- جهود الاخوة بربروس في تحرير الثغور المحتلة:

وضع عروج وخير الدين بربروس انفسهم في خدمة الخلافة العثمانية، خاصة بعدما ذاق عروج مرارة الأسر لدى فرسان القديس يوحنا في سفن النصارى، وعليه كان يعرف جيدا سلوكاتهم اتجاه المسلمين، فخطط لهروبه وتمكن من الفرار سنة 1506م ، وبعدها عمل بالسفن الحفصية، اتخذ من جزيرة جربة قاعدة بحرية له ولقواته جمع فيها المتطوعين وأعد فيها السفن ، وباشر من هناك نشاطه الجهادي وسرعان ما ذاع صيته في عمليات الجهاد البحري ضد الغارات الإسبانية، ابتداءا من عام 1512م بدأ الإخوة بربروس العثمانيون يخترقون الآفاق وأخذت انتصاراتهم تعلوا صداها ضد القراصنة الإسبان في عرض البحر، لذلك اتصل علماء وأعيان مدينة الجزائر والأمير الحفصي استصرخوه لنجد تهمم وإنقاذ بجاية من الاحتلال الإسباني، فقام خير دين وعروج بجمع رجالهما وتشاوروا في الأمر وقرروا تلبية النداء، جاء العثمانيون إلى الجزائر سبب رغبتهم في الجهاد واهتمامهم بمواجهة العثمانيون بالقضاء على الفوضى التي كانت تتخبط فيها

البلاد. أعلم عروج وخير الدين المجاهدين أنهم قادمون وآخذت وفود تتوالى إلى مدينة الجزائر وعند وصولهم زحفوا إلى مدينة بجاية، فلما هاجمته السفن الاسبانية تراجع الى الخلف وتمكن من اغراق سفينة والاستيلاء على أخرى اضطر للرجوع الفوري إلى تونس من أجل معالجة ذراعه لكن لم يجد الأطباء يومئذ علاجا سوى بترها وبالتالي فقد عروج ذراعه لكن لم يفقد عزيمته وصلابته فصمم على فتح جيجل.

لقد اشتدت المواجهات الإسبانية العثمانية وخاصة في البداية لرغبة كلاهما في تحقيق الانتصار وهزم الاخر ومن أهم المعارك التي خاضاها الطرفان نذكر:

-**تحرير جيجل من الإسبان (897 هـ/1515م):** عاد عروج باتفاق مع خليفة ابن القاضي الذي ساعده في هجومه على جيجل المحاصرة بجاية في أوت من سنة 923 هـ/ 1541م حيث شرع في قصف المدينة بالمدافع بينما خاضها المجاهدون برا وتمكنوا من السيطرة على قلتها لكن المدينة استعصت عليه وظل يحاصرها لمدة ثلاث أيام وصلت خلالها الامتدادات الإسبانية متكونة من حواي خمسة آلاف رجل يقودهم ماشين دي فانتورا أمام هذه الوضعية الجديدة طلب عروج من السلطان الحفصي توفير امدادات عسكرية له فرفض ذلك فاضطر للإنسحاب.

تحرير مدينة الجزائر (911 هـ/ 1529 م): في الوقت الذي حاول فيه عروج تحرير مدينة بجاية أوقد سكان مدينة الجزائر شخصيات بارزة لإقناعه وترجيه لتخليصهم من ظلم النصارى فقبل هذا الطلب، فكانت الحملة الأولى سنة 898 هـ/ 1516م كان القسم الأكبر من الجيش الذي بقيادة عروج من البر بينما جاءت التعزيزات والإمدادات بقيادة خير الدين من جهة البحر وعشر يحفر خندق ونصب مدفعيته مقابل القلعة، وبدأ بالهجوم عليها بعد انذارهم بضرورة الجلاء من القلعة، غير أن ضعف مدفعيته منعه من تحقيق النتائج المرضية، وبعد عشرين يوم رأى سكان مدينة الجزائر أن عروج لم يحقق أي تقدم ولم يتحمل سليم التومي غطرسة العثمانيون وسوء معاملتهم له مما أغضب السكان فدبروا مؤامرة له للتخلص من خصمهم القوي الذي يزاحمه في تسيير الشؤون في المنطقة لكن عروج تفطن لذلك.

2-ردود فعل الإسبان من انتصارات الإخوة بربروس:

اعتبر الإسبان استقرار عروج وأخويه بمدينة الجزائر خطرا شديدا عليهم وعلى مستقبلهم وعزموا على مقاومته وتحطيم سلطته وطرده، إذ تحالفوا مع أمير تنس يحي ابن سالم التومي الخاضع لهم.

وصل الأسطول إلى الجزائر أواخر سبتمبر 898 هـ/ 1516م ونزل قرب باب الواد، فتركهم عروج حتى وصلوا إلى البر، ليزحف بقواته عليهم، فقتل الكثير منهم وأسر الباقي وكانت هذه الكارثة مهولة بالنسبة للإسبان اذ لم يكد يخف ابتهاجهم حتى أعلن سكان البليدة ومليانة والمدية ودلس وبلاد القبائل خضوعها لعروج.

تحرير مدينة تنس: كان موقف أمير تنس الزياني مخزيا اذ تعاون مع الإسبان فكان يوفر لهم المؤونة وكل متطلباته لذلك قرر عروج الانتقام وإخضاع المدينة، فذهب إليهم على رأس قوته واقتحمها في شهر جوان 899 هـ/1517م وافتكها من أمير تنس وقتله وطرد الإسبان المتمركزين بها، ثم قسمها إلى قسم شرقي مركزه دلس يشرف عليه أخوه خير

الدين وقسم غربي مركزه مدينة الجزائر يحكمها بنفسه.

-تحرير مدينة تلمسان 899 هـ/ 1517 م: بينما كان عروج في تنس ينظم أمورها ويصلح في شؤونها، حضر إليه وفدا من سكان مدينة تلمسان ليشتكي له من الأوضاع المزرية التي آلت إليها منطقتهم وتهديد الإسبان الدائم لهم.

لبى عروج طلب الوفد مستخلفا أخاه خير الدين على مدينة الجزائر فاتجه إلى تلمسان ومر على قلعة بني راشد فوضع بها حامية عسكرية تحت امرة أخيه إسحاق ثم زحف إلى تلمسان وتغلب على أبي حمو الثالث وأخرج أبي زيان من السجن، وولاة تسيير شؤون المنطقة واعتبر الإسبان الوجود العثماني في المنطقة خطرا كبيرا فأسرع الحاكم الإسباني على وهران "دي كوماريس" إلى إسبانيا والتقي بكارلوس الخامس شارحا له خطورة الموقف عندها قرر الملك ارسال حملة عسكرية لتدارك الوضع قبل أن يتمكن العثمانيون من تحرير مدينة وهران[1].

[1]- محمود علي عامر، تاريخ المغرب العربي المعلصر،منشورات ديمشق، 1997، ص 36

3-إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية 1518م:

حاول سكان مدينة الجزائر الحفاظ على أمن بلاد الجزائر، ووجدوا في تعيين خير الدين حاكما عليهم حلا لهم من أجل ضمان استقرارهم، وبعد استشهاد عروج استعصت الأمور على أخيه خير الدين لما رآه من كثرة المتآمرين عليه وتمرد بعض السكان، قرر مغادرة البلاد والالتحاق بالخلافة العثمانية في اسطنبول، لما علم سكان مدينة الجزائر بخبر مغادرته اجتمع العلماء والأعيان مطالبين إياه بالبقاء فرد عليهم وقال لهم: " إني عزمت على السفر إلى حضرة السلطان وأمنت بلادكم من العدو بما تركت فيكم من مجاهدين ومن وصل إليكم من أهل الاندلس وما تركت بلادكم عندكم من العدة ،لأني تركت في بلادكم أكثر من أربعمائة مدفع ولم يكن في بلادكم إلا واحد فقالوا له: يا" أيها الأمير لا تطيب لنا أنفسنا بفراقك ولا نسمح بذلك فالله الله وأمة سيدنا محمد فإن الله يسألك عنهم..."، فكتب سكان أهل المدينة رسالة إلى السلطان العثماني سليم الاول، يخبرونه بصرف الخطبة وضرب السكة عليهوولائهم وتعيين خير الدين حاكما عليهم وبعد قبول السلطان سليم الأول طلب أهل الجزائر، وعليه عين خير الدين بيلربايا أمره بحماية مؤلفة من ألفي انكشاري ونحو أربعة آلاف متطوع تمتع هؤلاء بإمتياز الانكشارية ومدوهم بالسلاح والذخيرة وأعطى له حق ضرب السكة أي أمير الأمراء[1]، وبهذا دخلت الجزائر طورا جديدا فقام خير الدين بتنظيم الجيش الإنكشاري ورياس البحر وأصبحت ايالة الجزائر العثمانية منذ هذا العصر من أهم مراكز الجهاد في البحر الأبيض المتوسط، واستطاع خير الدين استرجاع أمن البلاد خاصة بعد أن تمكن من القضاء على تمرد سكان مدينة الجزائر الذين دبروا له مؤامرة للتخلص

[1]– محمود علي عامر: المرجع السابق، ص 37

منه[1]، إلا أن دهائه وخبرته مكناه من الرد عليها وقضى عليها وبذلك ثبت خير الدين نظام الحكم العثماني في الجزائر إذ أصبحت هذه الأخيرة من أقوى الولايات العثمانية.

4-تطور نظام الحكم:

عرفت الجزائر منذ انضمامها للدولة العثمانية أربع فترات سياسية مختلفة، وقد تميزت كل مرحلة من هذه المراحل كأسلوب مختلف في تسيير شؤون البلاد. حيث تتمثل هذه المراحل فيما يلي:

1-مرحلة البيلربيات: (1518-1588م)

2-مرحلة الباشوات: (1588-1659م)

3-مرحلة الأغوات: (1659-1671م)

4-مرحلة الدايات: (1671-1830م)

إلا أن المرحلة الأخيرة قد انقسمت إلى مرحلتين، المرحلة الأولى -1710 (1671م) أما المرحلة الثانية (1710-1830م)، وقد عرفت هذه الفترة عدة تغيرات بدءا من إلغاء منصب الباشا في عهد الداي على شاوش، هذا الأخير الذي قام بوضع حد نهائي لازدواجية السلطة، واستطاع إقناع السلطة العثمانية بقرار تعيينه كباشا إلى جانب منصب الداي، وبذلك أدمج منصب الباشوية مع منصب الداي، حيث أدار البلاد بشكل جيد، كما فرض سلطته وكلمته على مؤسسة الديوان حتى أصابه داء الملاريا.

[1]- أحمد توفيق المدني: حرب ثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792، ط2، الجزائر، 1976 ص 198.

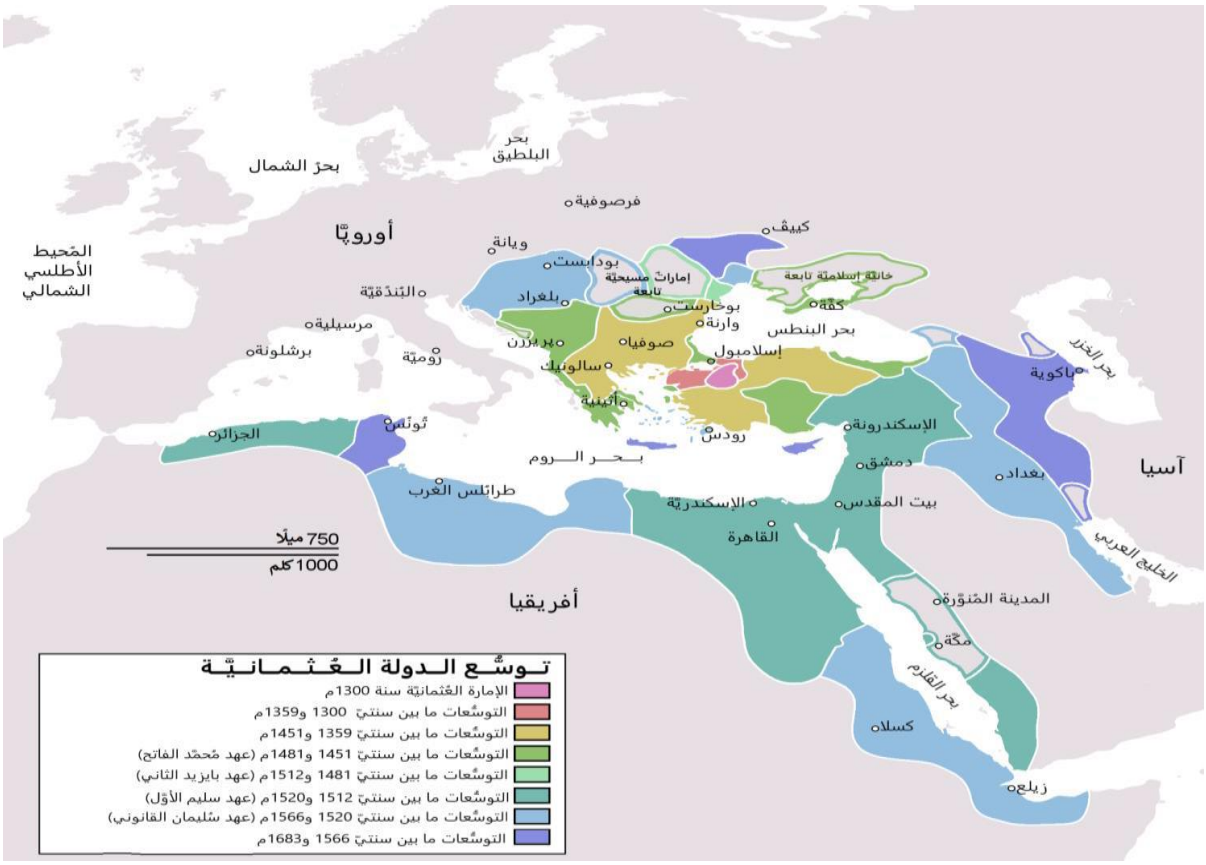
بحر الشمال
بحر البلطيق
فرصوفية
أوروبّا
كييڤ
ويانة
بودابست
إمارات مسيحية تابعة
خانية إسلامية تابعة
المحيط الأطلسي الشمالي
البندقيّة
بلغراد
بوخارست
كفة
مرسيلية
وارنة
بحر البنطس
برشلونة
رومية
صوفيا
إسلامبول
سالونيك
باكوية
بحر الخزر
أثينة
الجزائر
تونس
رودس
الإسكندرونة
بحر الروم
دمشق
آسيا
بغداد
طرابلس الغرب
الإسكندريّة
بيت المقدس
القاهرة
750 ميلًا
1000 كلم
الخليج العربي
أفريقيا
المدينة المنوّرة
مكّة
بحر القلزم
كسلا
زيلع
توسُّع الدولة العُثمانيّة
الإمارة العُثمانيّة سنة 1300م
التوسُّعات ما بين سنتيّ 1300 و1359م
التوسُّعات ما بين سنتيّ 1359 و1451م
التوسُّعات ما بين سنتيّ 1451 و1481م (عهد مُحمّد الفاتح)
التوسُّعات ما بين سنتيّ 1481 و1512م (عهد بايزيد الثاني)
التوسُّعات ما بين سنتيّ 1512 و1520م (عهد سليم الأوّل)
التوسُّعات ما بين سنتيّ 1520 و1566م (عهد سُليمان القانوني)
التوسُّعات ما بين سنتيّ 1566 و1683م

المحاضرة الثانية: عهد الدايات (1671- 1830م)

تمهيد:

الداي كلمة تركية تعني العم أو الخال أما مهامه فهي متعددة نختصرها فيما يلي:

- يعتبر المسؤول الأول في تطبيق القوانين المدنية والعسكرية.
- والإشراف على حصون المدينة وتنظيم الجيوش.
- مراسلة القبائل المختلفة قصد التهدئة والمحافظة على الأمن.
- معرفة انشغالات سكان الإيالة وكيفية تطبيق العدالة.
- تعيين وعزل الموظفين الساميين. وهم الخزناجي، ووكيل الحرج، خوجة الخيل، أغا الصبايحية، وبيت المالجي وفي مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار بتعيين وعزل الحكام التي تزامنت في الغالب مع تعيين الدايات ففي حديثه عن محمد بن عثمان باشا كتب أنه قامى في بداية حكمه بتولية من يستحق الولاية وعزل من يستحق العزل وعند تولية الداي علي خوجة 1818- (1817م) كتب عنه ما نصه "... ومن الغد عزل الوزراء، فمنهم من أبقاه ومنهم من قتله، فأما الخزناجي فنفاه إلى تلمسان وأما خوجة الخيل فنفاه إلى مستغانم وأما الأغا فأمر الخليفة بخنقه وأولى وزراء آخرين: فعين الخزناجي الجديد رجلًا مسنًا، وولى في منصب الأغا رجلًا أخر تركيًا اسمه ماسش القوراجي.

بدأت فترة الدّايات باستئثار طائفة الرّيّاس بالحكم بعد الفوضى التي شهدتها فترة الأغوات، فالرياس يمثلون القوة الموازية للجيش الإنكشاري – البري- ويعتبر انتزاعهم للسلطة انتصار كبيرا للقوة البحرية المتمثلة في طائفة رياس

البحر وهو انتصار انتظروه منذ فترة البايلربايات التي تعد من أزهى فترات الحكم العثماني.

بدأت فترة الدايات سنة 1671 إلى غاية 1830 تعاقب على الحكم خلالها 30 دايا، وكان أول من تولى منصب الداي هو القبطان الحاج محمّد التريكي، ونظرا لتقدمه في السن قام الدّيوان بتعيين بابا حسن ساوش لتسيير الأمور. وانتهت فترة الدايات في شهر جويلية من عام 1830 بسقوط الجزائر في يد الاحتلال الفرنسي.

يقوم نظام حكم الدايات على مبدأ الانتخاب حيث فصل الزهار أثناء حديثه عن تولية الداي محمد بن عثمان باشا عن كيفية الانتخاب والحاضرين أثناء هذه العملية منهم أعضاء الديوان والموظفون السامون من خزناجي وأغا الصبايحية وخوجة الخيل ووكيل الحرج، كما يحضره أغا العسكر والقاضي ونقيبا الأشراف والأعيان، إلى أن مبدأ الانتخاب لم يحترم طيلة فترة حكم الدايات، فهناك من الدايات من استولى على الحكم دون أن ينتخب وهناك من أوصى عليه الداي الحاكم قبل وفاته مثلما هو الحال مع الداي علي باشا نقسيس أو بوصبع أوصى بالحكم لمحمد بن عثمان باشا، والداي محمد التريكي الذي ترك وصية بالحكم لصهره حسن باشا وأحيانا يقتل الداي من طرف الإنكشارية ويتولى قتلته تعيين الداي الجديد والأمثلة كثيرة ذكرها شريف الزهار في هذا الجانب. وفي الحالات العادية فإن الداي يختار وينتخب من وسط الموظفين السامين حيث يجتمع الأعضاء السابق ذكرهم وينتخب الداي الجديد وفي الغالب كانوا يختارون من الموظفون السامون ما عدا بيت المالجي وكيل الخرج هذا الأخير الذي وصل إلى الحكم في حالة واحدة فقط، وعموما فإن عودة تدخل الجيش في السلطة حال دون تطبيق هذا النظام – الديمقراطي بالمصطلح المعاصر–.

أما عن مدة الحكم فلم تحدد بفترة زمنية معينة فهناك من حكم لبضعة أشهر مثل الداي دالي إبراهيم وهناك من حكم ست سنوات مثل الداي محمد بن باكير (1748-1754) ومنهم من طالت مدته في الحكم وحكم أكثر من عشر سنوات منهم الداي علي بوصبع 1754-1766 وخلفه الداي محمد بن عثمان باشا الذي حكم ما يقارب 25 سنة من 1766 إلى 1792.

ومع بداية عهد الدايات ابتعد الجيش عن التدخل في الأمور السياسية فساد الاستقرار

واستتب الأمن، ومن أهم دايات الجزائر نذكر الداي الحاج حسين ميزومورطو وحكم من 1683 إلى 1688م وهو من أشهر رياس البحر تصدى بشجاعة للحملة الفرنسية وقد أورد ابن رقية التلمساني في "الزهرة النيرة" معطيات هامة عن كيفية تصديه لتلك الحملة. ومنحه السلطان العثماني مهمة قيادة الأسطول العثماني وغادر الجزائر سنة 1689.

ومن الدايات أيضا نذكر الداي محمد بكداش (1707-1710) الذي وجه اهتمامه لاسترجاع وهران حيث أرسل قوة لمساعدة عسكرية كبيرة انضمت إلى قوات الباي بوشلاغم وبعد حصارا المنطقة تم التحرير الأول عام .1708 اهتم الداي محمد بكداش بالأشراف أي -المنتسبين لسلالة الرسول صلى الله عليه وسلم- وبنى لهم سنة 1708 زاوية تحمل اسمهم.

ومن أشهر الدايات أيضا محمد عثمان باشا الذي حكم في الفترة ما بين (1766-1791م)، وفي عهده امتلأت الخزينة وتمّ صدّ ثلاث حملات إسبانيّة وهي حملة الكونت أوريلي عام 1775م، وحملتي الدّون أنطونيو برثلو الأولى عام 1782م، والثّانية عام 1783م، لتجنح إسبانيا بعد ذلك لصلح عام 1785م وقد تعرض لهذا الانتصار ابن نحنون الراشدي في مؤلفه الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني وتولى حكم البايلك في عهده بايات أقوياء، فنجد صالح باي في قسنطينة وفي بايلك الغر نجد شخصيّة الباي محمّد الكبير. ومن بين الدايات الداي عمر باشا (1815- 1817) والداي حسين (1818-1830).

مميزات فترة الدايات:

تميز عهد الديات بأنه من أطول العهود وفيما يلي أهم مميزاته:

– تميز عهد الدايات أيضا بأن كل الدايات كانوا من أصل عثماني وأغلبهم من منطقة الأناضول جاءوا للجزائركمجندين ثم ارتقوا في الوظائف وصولا لمنصب الداي.

– تزايد نفوذ الإنكشارية ومحاولة الدايات الحد من هذا النفوذ ونجحوا في ذلك خلال حكم رياس البحر ليعود تحكم الجيش في زمام الأمور منذ سنة 1688م.

وقد أورد الشريف الزهار في مذكراته معطيات هامة عن هذا التدخل حيث نقرأ عدة عبارات تدل على ذلك منها " ثار عليه العسكر، استقدمه العسكر لدار الإمارة، ذهبوا إلى القشلة وقتلوه... وغيرها. أدي تزاد تدخل الجيش في السلطة إلى قيام الدّاي علي خوجة بالحدّ من شوكة الجيش الإنكشاري عام 1717م، فنقل مقر الحكم من قصر الجنينة إلى حصن القصبة وقد فصل الشريف الزهار في مذكراته هذا الانتقال الذي تم ليلا وفي سرية تامة حيث استعان بكل من الكراغلة والأهالي. سبب هذا الإجراء استياء ونقمة الإنكشاريّة ففكّروا في الثّورة عليه، وبعد أن اكتشف مؤامرتهم قض ى على 1200 جندي إنكشاري، و150 بلكباشي، واستبدلهم بآخرين من الأناضول إضافة إلى المجنّدين من الكراغلة وفرق زواوة.

– تميّز عهد الدّايات بظهور مجموعة من الموظّفين الكبار، يمارسون تأثيرهم على الدّاي منهم الخزناجي، خوجة الخيل، أغا القر ... والّتي وصل تأثيرها إلى حدّ احتكار السلطة فيما بعد.

ويصف ستانداري (Standari) الّذي كان قنصل النّمسا في الجزائر عام 1749م، النّظام السّياس ي في الجزائر بقوله:" إنّ سلطة الديوان قد تحولت فأصبح ملزما بقبول القرارات التي يتخذها الداي بالاشتراك مع مجلس الموظفين السامين وأفراد حاشيته ..."، وقد جرت العادة بتعيين الدّاي الجديد من بين المساعدين الأكثر اتصالا بالدّاي الرّاحل، ثم يعلن في آن واحد عن وفاة الدّاي السابق واسم خليفته.

– واجه الدّايات عدّة تحدّيات منها ازدواجيّة الحكم، وتعود أول محاولة للقضاء على الازدواجية للحاج حسين ميزومورطو سنة 1688 حين رفض استقبال مبعوث السلطان العثماني الباشا إسماعيل وعاد إلى الباب العالي وهكذا جمع ميزومورطو بين سلطة الداي والباشا في آن واحد.

غير أن الأمور عادت لما كانت عليه بإرسال الباشا الممثل للسلطان. وتم ازاحة الباشا نهائيا عام 1710 وفي عهد الداي علي بشاوش (1710–1718) إذ رفض استقبال ممثل السلطان العثماني الباشا ابراهيم وبذلك أصبح يحمل اسم لقبين (الباشا والداي) كما ارسل علي شاوش وفدا إلى السلطان العثماني أحمد الثالث وأقنع السلطان بمساوئ ازدواجية السلطة وأهمية عدم العمل بها وقبل السلطان طلب الداي والواضح أن السلطان

رأى أنه لا مجال لرفض هذا الطلب، كون حكام الجزائر كانوا مصرون على عدم العمل به ويعدّ هذا الحادث نقطة فاصلة في تاريخ العلاقات بين الجزائر والبا العالي، فأصبحت الجزائر مستقلة في قراراتها ولا يربطها بالسلطان العثماني سوى الولاء الروحي. لقد أكسب هذا التعامل الدايات نفوذا كبيرا فلا تدخل للسلطان في أمورهم السياسية مما مكنهم من ممارسة السلطة بكل حرية.

الخزينة من ركثرة الجزائم لأكوام نهكية مشاوش والغرلاة وتوفي بداء الملاريا عام 1718

خلفه محمد بن حسن وقد كان هذا الداي خزناجيا في عهد علي شاوش وهو الذي أوصى له بالحكم ولم يعارضه الجيش بشقيه البري والبحري في هذا الاختيار غير أن حكمه انتهى بثورة طائفة الرياس عليه عام 1724 وذلك حين أراد القضاء على نفوذها. ليخلفه كرد عبدي باشا (1724– 1732). هذا وقد حاول السلطان العثماني عام 1729 إرسال باشا يمثله في الجزائر لكن لم ينجح في ذلك، وهذا دليل واضح على عدك تقبل العثمانيين لفكرة إلغاء الازدواجية. وكانت تلك أخر محاولة لإعادة الازدواجية.

– عرف حكم الدايات نوع من الاستقرار السياس ي مقارنة بحكم الأغوات فمدة حكم الداي محمد التريكي دامت قرابة اثني عشر سنة وهي تعادل فترة الأغوات بأكملها وأيضا الاستقرار الذي ميز النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ويمكن القول أن نفوذ الانكشارية وتدخلهم في السياسة عاد بقوة في عهد الداي مصطفى باشا أي في بداية القرن التاسع عشر حتى أن أغلب الدايات الذين تولوا الحكم بعده كانت نهايتهم القتل منهم أحمد باشا، علي الغسال والداي عمر باشا.

– عرف عهد الدايات العديد من الكوارث الطبيعية منها: القحط سنة 1770 مما أثر على الوضع المعيش ي وغلاء أسعار القمح مثلما أورده الزهار في مذكراته. ووقعت أيضا عدة زلازل منها الزلال الذي هدم مدينة القليعة. اضافة إلى ظهور مرض الطاعون سنة 1816 واستمر إلى غاية 1822 وهو اخطر وأخر وباء

عرفته الجزائر وامتد إلى الثكنات والقصبة وكان الداي على خوجة من بين ضحاياه. كما اجتاح الجراد مدينة الجزائر عام 1815 وأتلف العديد من المحاصيل الزراعية.

- استفحال أمر اليهود في الجزائر في عهد الداي مصطفى باشا (1798-1805) وانتهى الوضع بثورة الإنكشارية على الداي مصطفى وقتل اليهودي بكري وبوجناح.

ولم يتوقف نفوذ اليهود في احتكار التجارة فحسب بل كانوا وراء كل التوترات والاضطرابات التي حدثت داخليا بين الحكام والجيش، وخارجيا بين الجزائر والدول الأوروبية.

المحاضرة الثالثة: العلاقات الخارجية للجزائر في العهد العثماني ومكانتها الدولية.

تمهيد:

فرضت الجزائر إرادتهاعلى الدول الأوروبية وجعلتها تدفع لها الإتاوات مقابل ضمان الأمن والسلام لسفنها في حوض البحر الأبيض المتوسط، وكان لها هذا بفضل امتلاكها لأسطول بحري قوي، فكانت الجزائر تعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية بإستمرار من أجل الدفاع عن استقلالها الخارجي، حيث كانت ترفض االاعتراف بالمعاهدات التي كانت تبرمها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية، والتي كان يعتبرها الباب العالي سارية المفعول في جميع أنحاء الإمبراطورية، ومثال على تلك المعاهدات التي أبرمتها الدولة مع النمسا في 04 أوت 1791م، وبما أن الجزائر لم تكن تلتزم بمثل هذه المعاهدات ولا تعترف بحرية التنقل البحري إلا لسفن الدول التي تتعاقد معها رأسا، حيث قام الأسطول الجزائري بالاستيلاء على السفن النمساوية لأن النمسا لم تكن من الدول المتعاقدة مع الجزائر، هذا ما جعل بالنمسا تتقدم بالاحتجاج لدى الباب العالي فبعث لسلطات العثمانية برسالة إلى الداي حسن باشا أمره بإرجاعها.

1-علاقة الجزائر بالباب العالي:

إن طبيعة العلاقات التي جمعت بين الباب العالي والجزائر تميزت بأنها علاقة انتماء وولاء، ومن مظاهر تلك العلاقة في الجانب السياسي تمثلت في تبادل الهدايا وسك العملة بإسم السلطان، بالاضافة إلى الراية التي جمعت بينهما، وفيما يخص الجانب العسكري كانت العلاقات مرآة عاكسة على متانة صلة الجزائر بالدولة العثمانية، أما في نطاق التعاون فظلت الدولة تقدم مساعدات عسكرية في شكل هدايا للأيالة مدعمة بذلك الجهاز العسكري، كما أن التجنيد من أهم العناصر التي ربطت الجزائر بالدولة العثمانية والتعاون العسكري بين الطرفين تجسد من خلال الحروب التي خاضتها الجزائر مع الدولة العثمانية مثل معركة ليبانت سنة 1571م وحرب البنادقة سنة 1639م، وفيما يخص الجانب

الإداري امـــتاز الوجود العثماني بـــالجزائر بتقســـيم الايالـــة إلى مـــقاطعات مـــن أجـــل تسهيل التحكم في الحدود الشاسعة لها، وتعيين الحكام عـــــلىيها مـــــن طرف العنصر التركي وكذلك بـــــالنسبة للـــــقضاء فكان الحاكم هو صـــــاحب السلطة السياسية والقضائية

2- العلاقات الجزائرية الفرنسية:

إن المهتم بتاريخ الجزائر المعاصر خاصة بداية الاحتلال الفرنسي قبل أن يدرس هذه الفترة عليه أن يكون مطلعا علي جذور العلاقات التاريخية الفرنسية الجزائرية قبل سنة 1830م، بيد أن فرنسا سعت دوما إلي ربط علاقات ديبلوماسية بالجزائر من خلال اتفاقيات ومعاهدات وتحالفات عسكرية أحيانا وذلك منذ مطلع القرن 16م، ولعل طبيعة تلك العلاقة التي عمل عليها الاستعمار لم تكن لتبني جسرا بين البلدين يسوده التعاون والصداقة بقدر ما تطلع ليكون له موضع قدم في البلاد بأي شكل كان. فالحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830 م لم تكن الأولي بل سبقتها محاولات عديدة باءت كلها بالفشل[1].

لذلك بنت علاقة مع الجزائر حتى تنتهي بموجبها الي تحالف عسكري، فقد أبرمت فرنسا معاهدة دفاعية، بمقتضاها استنجد الملك الفرنسي "فرانسوا الأول" (1515م-1547م)، بالقوات البحرية الجزائرية مرتين لتحرير مرسيليا من الثوار الهجينوت البروستانت عام 1536م ومن اعتداءات شارلكان الإسباني.

إلا أن هذا التحالف العسكري جعلت منه فرنسا مطية نحو الجزائر حيث تجاوزت علاقاتها الاقتصادية والعسكرية لتتحول مؤسستها التجارية بمينائي القالة وعنابة إلى قاعدة عسكرية نصبت حولها المدافع وصار حصن فرنسا (Bastion de France) بداية احتلال حقيقي[2].

لكن قام الجزائريون باسترجاعه عام 1568م ولم تسترجع فرنسا هذا الحصن إلا بعد

---

[1] - أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2008، ص. 211

[2]- صالح فركوس، **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر**، 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 08.

مفاوضات مع الخلافة العثمانية والدولة الجزائرية، ولم يتوقف الأمر عند هذا وحسب بل أعادت فرنسا الكرة عدة مرات أخري لما علمت في الجزائر من عمق استراتيجي وعقائدي لا يمكن الكف والاستغناء عنه.

فمنذ النصف الثاني من القرن السابع عشر اتضحت نوايا فرنسا الاحتلالية للجزائر فكانت تارة من مدينة القل عام 1663م وتارة أخري علي مدينة جيجل عام 1664م، حيث تكبدت هذه الحملة ما يزيد على 1400 قتيل وجريح، وكان مآلها الفشل[1].

بالإضافة إلى أن هناك محطات في العلاقات الجزائرية الفرنسية[1] لابد أن تعرج بها هي التدخل اليهودي في العلاقات الجزائرية الفرنسية المتمثل في اليهودين "بكري" و"بوشناق" اللذان احتكرا لصالحهما الجزء الأكبر من التجارة الجزائرية، وكان يلعبان دورا سياسيا هاما في الحملة 1793-1800.

تم الحصار الذي تم فرضه على الجزائر، وذلك بإرسال فرنسا قطعة من أسطولها للجزائر ولقد أثر الحصار على فرنسا وأجبرها على البحث عن حل للأزمة لأنه أنهك اقتصادها، ومنذ ذلك الحين راحت الحكومة الفرنسية تبحث عن الأسباب التي تذرعت لها للقيام باحتلال الجزائر منها حادثة المروحة 1827م التي تذرعت بها فرنسا لإضفاء الشرعية لتنفيذ مخططاتها.

وإلا كيف نفسر الحوادث الخطيرة التي وقعت بين الدولتين قبل حادثة المروحة، ومع ذلك لم يكن رد فرنسا عنيفا اتجاه الجزائر، فقد طرد الداي "حاج علي" سنة 1810م القنصل الفرنسي بالجزائر بطريقة مهينة، ولم ترد فرنسا بعنف وهي مسرحية حبكت خيوطها في الخفاء، واعتمدها شارل العاشر كمبرر لإصدار قرار ملكي بتاريخ 7 فيفري 1830م تضمن تعيين الكونت "دي بورمون" قائدا للحملة على الجزائر، فيجهز جيشه ويبحر من ميناء طولون جوان 1830م ويحتل العاصمة الجزائر يوم 5 جويلية 1830م ليصبح احتلال الجزائر من قبل الجيش الفرنسي ملموسا.

---

[1]- للتوسع أكثر في موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية ينظر، جمال قنان: **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790 – 1830**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999. وأيضا جون ب وولف: **الجزائر وأوربا 1500 – 1830**، تر: أبو القاسم سعدالله، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986.

وخلاصة القول أن ما بين 1619-1830م أبرمت 57 معاهدة بين فرنسا والجزائر، كانت تتميز العلاقات في مجملها بعدم الاستقرار والنفور من جهة، وبتأمر فرنسي ورغبة الجزائر في البقاء في حالة سلم مع فرنسا من جهة أخرى.

المحاضرة الرابعة: الاحتلال الفرنسي للجزائر1830.

تمهيد:

مع بداية القرن 19م بدأت ملامح العالم تتغير وتظهر إمبراطـــــــــوريات جديدة توسعية تبحث عن مناطـــق نفوذ وأصبح التحديق لهذه الدول أكثر من أي وقت مضي فالانجليز تمركزوا وأنشاؤوا قواعد عسكرية في مضيق جبل طارق ونابليون توجه في حملة علي مصرســــــــــنة 1798م ولم يكن متجاهلا الجزائر، ذلك لأن فلول الدولة العثمانية آون علي الاضمحلال وفي سنة 1808م[1] أرسل الضابط المهندس (Boutin) للاستطلاع أوضاع الجزائر وقد حصل بوتان على الكثير من المعلومات والخرائط العسكرية، واقترح شاطئ " سيدي فرج" للحملة الفرنسية[2].

لقد علم هذا الجاسوس سبب فشل الحملات الإسبانية سابقا لاختيارها لشاطئ الحراش الذي كان محصنا جيدا وحائلا لتلك المحاولات الاستعمارية لذلك قدم شاطئ سيدي فرج لأنه لم يكن محصنا وتحصينه يتطلب وقتا أطـــــــــول كما ذكر الحاج احمد بأي في مذكراته.

كما أن اليهود لم يكونوا بمعزل عما كان يحدث فقد تواطأ اليهوديان باكري وبوشناق مع قنصل فرنسا بالجزائر وقاما بخداع الداي في قضية الديون ومع تعنت فرنسا من دفع الأموال وعدم الرد عن الرسائل التي وجهها الداي إلى ملك فرنسا ليتضح رسميا تبني فرنسا لليهوديان وديونهما لاستغلالها في حادثة المروحة إلى أقصى حد ممكن فاتخذت منها ذريعة وسعت إلى كسب عطـــــف دولي لما سوف تتخذه من إجراءات، فاستدعت سفراء الدولالأجنبية وأخطـــرتهم بـــ "الإهانة" المزعومة التي لحقت ما أسمته بـــ "شرف فرنسا"، وطلبت إليهم أن يبلغوا حكوماتهم أنها إذا لم تتلق من الداي الترضية الكافية خلال 24 ساعة فإن قواتها ستفرض الحصار على الجزائر في الحال. لقد أيدت روسيا وبروسيا فرنسا

---

[1]– يحي بوعزيز: **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، الجزائر، 1992، ص–ص 346–349.

[2]– صالح فركوس: **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية الاحتلال للفرنسي المقاومة المسلحة 1830–1962**، دار العلوم، ص 8.

واضطـرت النمسا إلى التأييد على الرغم من ميلها لتأييد وجهة النظـر البريطانية المعارضة الوحيدة لأنالأخيرة هناك تتعارض مع مصالحها في المنطقة[1].

كانت قلة أدب القنصل الفرنسي مع الداي ولطمه بالمروحة كفيلة بضرب فرنسا حصارا ذو تأييد شبه عالمي علي الجزائر ومنه تحقيـــق أبعادا أوروبية عامة وفرنسية خاصة يمكن تلخيصها كما يلي:

- الانتقام الأوروبي من الدولة العثمانية بعدما أصابها من الوهن ما أصابها وتقسيم ميراثها.
- العمق الإستراتيجي الذي تتموقع عليه الجزائر وأهميته الطبيعية.
- القضاء علي دار الجهاد وفتح باب جديد للكنيسة في إفريقيا عن طريق الجزائر.

الحصار البحري 1827م-1830م:

كان الحصار بعد شهر ونصف من رفض الداي حسين تقديم اعتذاررسمي للأسطـــــــول الفرنسي الراسي بساحل مدينة الجزائر وذلك بتاريخ 16جوان 1827م. بدورها قامت فرنسا بوضع شروط لقبول الاعتذار عبر مطالب تمس مكانة الداي حسين من بينها وليس للحصر:

1- أن يذهب الداي حسين بنفسه إلى مقر القنصلية الفرنسية ويقدم اعتذارا رسميا للقنصل الفرنسي.

2-أن يرفرف على كل حصون مدينة الجزائر العلم الفرنسي وتطلق مائة طلقة مدفعية لتحيته.

3-أن لا يتجاوز أجل قبول هذه المطالب أربعة وعشرين ساعة فقط، حتى يتمكن قادة الأسطـــــــول الفرنسي من إرغام حكومة الداي على قبول تلك الشروط القاسية والمذلة، ويحولون دون أي استعدادحربي معادلفرنسا[2].

---

[1]- صالح فركوس: **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية الاحتلال للفرنسي المقاومة المسلحة 1830-1962**، المرجع السابق، ص 09.

[2]- المرجع نفسه، ص 09.

الإنزال البحري وبداية الحملة:

لم تكن الحملة الفرنسية بقيادة "بورمون "لحمل الداي علي الاعتذار بل الاستسلام ،رغم أن الداي حسين كان في اعتقاده أنه إذا أرسل طلبا للصلح والاعتذار في شكل امتيازات مالية ومسحا للديون سينتهي بورمون قائد الحملة و يعود أدراجه إلي وطنه، لكن الأمر كان محسوما بالنسبة للفرنسيين في تجهزهم للحملة فقد احتوي الأسطـــــول علي 103سفينة حربية وسفن أخري، تمكن الفرنسيون خلالها في 14 جوان 1830م من الإنزال والاستيلاء على سيدي فرج.

سقطـــــــــت الجزائر العاصمة دون أدني مقاومة في يدي الغزو الاستعماري ووقّع الداي وثيقة الاستسلام التي تضمنت الشروط التالية:

1. تسليم القلاع وحصون العاصمة وأبوابها والميناء صبيحة الخامس يوليو.

2. يتعهد بحفظ حياة الّداي وممتلكاته الشخصية.

3. يخير الداي بعد ذلك بأن يسافر صحبة أمواله إلى المكان الذي يختاره وبين أن يبقى في المدينة مع أسرته في حماية القائد العام أو أن يرحل وبمن معه.

4 كل الجنود الأتراك يتمتعون بنفس الحقوق والحماية.

5. إقامة الشعائر المحمدية تكون حرة ولا يقع أي مساس بالحقوق وبحربة السكان من مختلف الطبقات ولا بدينهم ولا بأملاكهم ولا بتجارتهم وصناعتهم وتحترم نساؤهم، والقائد العام يتعهد بذلك عهد الشرف.

6. يقع تبادل هذه الوثيقة ممضاة يوم 5 يوليو قبل الساعة العاشرة صباحا وفي

الحال يتسلم الجنود الفرنسيون القصبة وقلاع المدينة الأخرى.

"وفي غضون أيام تحولت الحملة إلى احتلال. وتحولت تأديب **الداي حسين باشا**، إلى تأديب شعب وأرض، وأطلقوا منذئذ على العمليات إسما جديدا هو التهدئة (Pacification)، وتحول الانتقام من "التـرك المستبدين الغربـاء" إلى انتقام من صاحب الدار نفسه لأنه عربي ولأنه مسلم ولأنه رفع سلاح المقاومة في وجه الاحتلال، وأخيرا تحوالمحررون إلى غزاة نقلوا حربهم من مدينة الجزائر إلى مختلف أنحاء القطر شرقا وغربا وجنوبا. وقد شمل هذا الغزو الإنسان والأرض والثقافة والدين.

لقد تهافت الجيش الفرنسي بكل شراسة لنهب ثروات البلاد والأموال التي كانت بالخزينة، حيث قدّر الفرنسيون قيمة هذه الموال كالتالي[1]:

-ذهب وفضة وجواهر: 48.684.527 فرنكا

- صوف وبضائع أخرى: 3.000.000 فرنكا

- قيمة مدافع أرسلت إلى فرنسا: 4.000.000 فرنكا.

"لقد امتلكت الحكومة التركية في الجزائر عدًدا كبيرًا من المنازل، وكذا العديد من المجالات لكن بقت عناوين للملكية اسمية فقط لتختفي مع النظام العالمي القديم. ولأن الإدارة الفرنسية لم تكن لها أي ملكية قط وليس لديها الحق في الحيازة الشرعية للمهزومين، قد افتقرت إلى كل شيء أو فكرت نفسها مقللة في الاستيلاء العشوائي على ما تحتاجه، في تحد للقانون والحقوق"[2].

وخلاصة القول أن المحاولات الاستعمارية الفرنسية لغزو الجزائر لم تكن وليدة اليوم أو الأمس بل كانت منذ القرن السادس عشر ولم تكن لتحقق احتلالها لولا استسلام الداي حسين الذي إذعن لأعيان العاصمة وشيوخها لما استشارهم في أمره وقبلوه. ليبدأ

[1]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص 22.

[2]- فركوس صالح، محاضرات في تاريخ الجزائر، ص 13.

الاحتلال الفرنسي تنفيذ مشروعه الاستعماري الممنهج في هذا العمق الإستراتيجي الذي لطالما كانت الكنيسة تحلم به لنشر كفرها وإلحادها في أرض الإسلام ويضرب باتفاق الداي عرض الحائط في حفظ الأرواح والأعراف والأملاك.

المحاضرة الخامسة: مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري.

تمهيد:

يعتبر الأمير عبد القادر[1] من كبار رجال الدولة الجزائريين في التاريخ المعاصر، فهو مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة ورائد مقاومتها ضد الاستعمار الفرنسي بين 1832 و1847. كما يعد أيضا من كبار رجال التصوف والشعر وعلماء الدين . وفوق كل ذلك كان داعية سلام وتآخي بين مختلف الأجناس والديانات وهو ما فتح له باب صداقات وإعجاب كبار السياسيين في العالم.

1- **جهاده ضد الاستعمار**: لما سقطت العاصمة في يد العدو، تشكلت قوات ريفية عفوية وأخذت موقعها حول العاصمة، مصممة على أن لا تترك العدو يخرج من المدينة نحو اليابسة. في حصار مميت داخل المدينة. وهكذا نظمت المقاومة الريفية التلقائية محاصرة العدو منكل الجهات إلا من جهة البحر. فأخذ الجوع ينهشه وارتفعت أسعار المواد الغذائية إلى درجة مخيفة، وراح أعيان المدينة يهربون منها إلى مزارعهم بالريف، نفد زاد الفرنسيين ولكن خضر وألبان ولحوم متيجة لم تدخل المدينة واشتاقوا قطعة اللحم فلم

[1]- هو عبد القادر بن محي الدين بن مصطفى أشتهر باسم الأمير عبد القادر الجزائري. ولد يوم الجمعة 23 رجب 1222هـ/1807م بقرية القيطنة الواقعة على وادي الحمام غربي مدينة معسكر، وترعرع في كنف والديه حيث حظي بالعناية والرعاية. تولى إمارة الجهاد ابتداءً عام 1832، طلب العلم سواء في مسقط رأسه بالقيطنة أين حفظ القرآن الكريم أو في آرزيو ووهران حيث تتلمذ على عدد من شيوخ المنطقة وأخذ عنهم مبادئ العلوم الشرعية واللغوية والتاريخ والشعر، فصقلت ملكاته الأدبية والفقهية والشعرية في سن مبكرة من حياته.وفي عام 1823 زوجه والده من لالة خيرة وهي ابنة عم الأمير عبد القادر، سافر عبد القادر مع أبيه إلى البقاع المقدسة عبر تونس ،ثم انتقل بحرا إلى الاسكندرية و منها إلى القاهرة حيث زار المعالم التاريخية وتعرف إلى بعض علمائها وشيوخها وأعجب بالإصلاحات والمنجزات التي تحققت في عهد محمد علي باشا والي مصر. ثم أدى فريضة الحج، ومنها انتقل إلى بلاد الشام لتلقي العلم على يد شيوخ جامع الأمويين. ومن دمشق سافر إلى بغداد أين تعرف على معالمها التاريخية واحتك بعلمائها ، ووقف على ضريح الولي الصالح عبد القادر الجيلاني مؤسس الطريقة القادرية، ليعود مرة ثانية إلى البقاع المقدسة عبر دمشق ليحج. وبعدها رجع مع والده إلى الجزائر عبر القاهرة ثم إلى برقة ومنها إلى درنة وبنغازي فطرابلس ثم القيروان والكاف إلى أن وصلا إلى القيطنة بسهل غريس في الغرب الجزائري.

يجدوها إلا في القطط الهائمة من حولهم. وأخذ المرض واليأس يقضيان مضاجعهم

ما كان على الاستعمار ليبقي مكتوفي الأيدي بل عمل على توسيع نطاق عملياته العسكرية محاولا في ذلك بسط سلطانه على كامل التراب الجزائري بدءا بمدن الساحل ثم المناطق الداخلية، بالمقابل كان الجزائريون آخذين الأمر على محمل الجد من خلال شيوخهم وزعماء قبائلهم في التصدي لهذا الزحف الصليبي الغاشم مشكلين في ذلك مجموعات لمقاومة هذا الخطر ومن أولئك الشيوخ و الزعماء نذكر منهم كلا من: الحاج محمد بن زعموم، الحسين بن زعموم، الشيخ محي الدين والد الأمير عبد القادر،.. وغيرهم.

لما احتلت فرنسا مدينة وهران بقيادة الجنرال **بوايه** ضرب عليها الأمير حصارا اقتصاديا مما دفع قوات المحتل باستبداله بالجنرال **ديميشال** ليفك الحصار عن المدينة.
تجهز الجنرال بقواته النظامية في معركة **التينة** تمكن فيها العدو علي جيش الأمير لأن القوة لم تكن متكافئة بسبب قصد المدفعية استشهد فيها ستون جزائريا وجرح ثمانون من قوات الأمير[1].
في 02 جوان 1833م استولي الأمير على ثماني مدافع فرنسية فطلب ديميشال من أحد الزعماء التوسط له لدي الأمير حتى بعيد له المدافع وهو مصطفي بن إسماعيل لكن دون جدوي بعد حوالي أسبوع خرجت قوات الجنرال تتألف من ألفي مقاتل من المشاة وأربعمائة فارس وسنة مدفعيات حتى يعاقب مصطفي لعدم توسطه ومحاربة الأمير[2].
المعركة في**عين البريدية** وتواصلت حتى منتصف الليل لكن في صباح اليوم التالي انسحبت قوات الأمير إلي الوراء لتنتهي المعركة بالنتائج التالية:
- لم يستطع ديميشال استعادة المدافع ولا الأسري الذين أخذهم الأمير
- تمكن الأمير من استعادة ارزيو وانسحاب قوات ديميشال إلي المرسي الكبير.
- استشهاد ثلاث فرسان للأمير وهم : قدور بن طوبال. قاضي البرجية. قاضي الدوائر[3].

[1] – صالح فركوس: محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 54.
[2] – أديب حرب: **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر**، دار الرائد،ج1، ط2، الجزائر، ص 123.
[3] – صالح فركوس: محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 54.

معاهدة ديميشال 26 فيفري 1834:

"إن القائد العام للقوات الفرنسية في مدينة وهران وأمير المؤمنين سيدي الحاج عبد القادر بن محي الدين، قررا العمل بالشروط التالية[1]:

المادة الأولى: إن الحرب بين الفرنسيين والعرب سنتوقف منذ اليوم، وإن القائد العام للقوات الفرنسية والأمير عبد القادر لن يدخر وسعا في الحفاظ على ذلك الاتحاد والصداقة التي يجب أن تكون بين شعبين حكم عليهما القدر إن يعيشا تحت نفس السلطة. ولهذا الغرض سيقيم ممثلو الأمير في وهران ومستغانم وأرزيو. ولمنع الصدام بين الفرنسيين والعرب سيقيم الضباط الفرنسيون في مدينة معسكر.

المادة الثانية: أن دين وعادات العرب ستكون محل احترام **المادة الثالثة:** كل المساجين سيطلق سراحهم حالا من الجانبين.

المادة الرابعة: حرية التجارة ستكون كاملة وشاملة.

المادة الخامسة: إن العسكريين الفرنسيين الفارين سيعيدهم العرب، ونفس الموقف سيتخذ إزاء كل العرب المجرمين الذين يفرون من قبائلهم إلى الفرنسيين تفاديا للعقاب. فهؤلاء سيقبض عليهم في الحال ويسلمون إلى ممثلي الأمير في المدن البحرية الثلاث التي يحتلها الفرنسيون.

المادة السادسة: كل أوروبي سيعطي، إذا رغب في السفر داخل البلاد، جواز سفر موقعا عليه من ممثلي الأمير ومصادقا عليه من القائد العام، حتى يجد المساعدة والحماية في كامل الإقليم.

[1]– هنري تشرشل : حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله تونس، 1975، ص ص112–114.

.

تعتبر معاهدة ديمشال أول انتصار دبلوماسي للأمير إذ اعترفت به كأمير للمؤمنين. وهو تعبير لا يستعمله إلا الخلفاء ذوو السلطة الروحية والسياسية. وخلاصة القول، أن هذه المعاهدة نصت على سيادة الأمير ومكانته الدولية وأعتطه وقتا لتنظيم إمارته داخليا وقوة للقضاء على منافسيه المتمردين[1].

وفي أوت 1935 تم تعيين "كلوزال"[2] أعيد تعيينه للمرة الثانية حاكما عاما على الجزائر ما بين أوت 1835 و فبراير 1837 برتبة مارشال.

[1]– هنري تشرشل: المصدر السابق، ص 135.

[2] – كلوزال: عين من طرف حكومة الملك لويس فليب قائدا عاما بعد الكونت دي برمون قائد الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر من 12 اوت 1830 الى 21 فبراير1831 . رقي الى رتبة مارشال في 27 جويلية 1831. توفي في 21 افريل 1842 بسكوريو بمنطقة قارون العليا.و قد قدم كلوزيل إلى الجزائر شهر سبتمبر 1830، وبقي في منصبه ستة أشهر إلى غاية فبراير 1831 و هو صاحب سجل حافل بالجرائم البشعة في حق الشعب الجزائري ،و كان من دعاة الاحتلال الشامل و أعيد تعيينه للمرة الثانية حاكما عاما على الجزائر ما بين أوت 1835 و فبراير 1837 برتبة مارشال.أما عن سياسته في الجزائر ، فيمكن إجمالها في النقاط التالية:

–انشأ فرقة مشاة من الجزائريين عرفت بإسم الزواف في أكتوبر 1830.

–قام بتوزيع الأراضي على فرقه العسكرية

–أصدر قرارا بجعل أملاك الأوقاف وإحصائها وإدارتها وحساباتها ترجع الى إدارته الجديدة.

عزل من منصبه في 20 فبراير 1831 بعد اتهامه بالذاتية وعدم الدبلوماسية ، عاد الى الجزائر سنة 1835 خلفا لديرلون . فشل في معركة قسنطينة الأولى سنة 1836.

كما تم تعين الماريشال بيجو[1].

معاهدة التافنة

معاهدة التافنة (30 ماي 1837م) هي معاهدة عقدت قرب وادي تافنة (حاليا ببلدية الأمير عبد القادر) ، فقد تعرضت فرنسا بقيادة الجنرال توماس روبير بيجو لخسائر فادحة بسبب المقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر، المعاهدة نصت على أن يعترف الأمير عبد القادر بالسيادة الإمبراطورية الفرنسية في أفريقيا. ومقابل ذلك تقر فرنسا بسيادة دولة الأمير على ما يقرب من ثلثي الجزائر (ولايات وهران، القليعة والمدية وتلمسان والجزائر).. ونتيجة تلك المعاهدة هو الاحتفاظ بعدة موانئ. المعاهدة ما لبث أن نقضها الملك لويس فيليب الأول في نوفمبر 1837، الذي أمر باحتلال قسنطينة، الأمر الذي أشعل المزيد من القتال بين قوات الأمير عبد القادر والقوات الامبراطورية الفرنسية. وقد أعلن الأمير عبد القادر الجهاد مرة أخرى في 15 أكتوبر 1839 في معركة متيجة.

الزمالة:

الزمالة هي العاصمة المتنقلة للأمير عبد القادر بعد سقوط معسكر وتيهرت تاقدمت سنة 1841م، تحتوي على مجموعة من الخيم موزعة حسب مخطط مدروس، حيث يمكنها من

---

[1] – بيجو: هو توماس روبير بيجو دولا بيكونيري المعروف بالدوق دي زلي ولد في 15 أكتوبر سنة 1784 بليمونج ، ومات بفرنسا بالكوليرا سنة 1849.رقي إلى رتبة ماريشال فرنسا في 31 جويلية 1843 حارب قبل مجيئه إلى الجزائر في أسبانيا وأشتهر هناك بالعنف. تولى بيجو الحكم في الجزائرفي 29 ديسمبر 1840 إلى 29 جوان 1847. سلك خلال سنوات حكمه سياسة القهر والعنف والإبادة والتدمير والتهجير والنفي في إطار الحرب الشاملة التي مارسها تجاه الجزائريين.وقد ارتكزت سياسته في الجزائر على المبادئ التالية:

–آمن بيجو بضرورة توطيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر

–ترسيخ الاندماج من خلال القضاء على مقومات المجتمع الجزائري بإحلال المقومات الفرنسية.

ولتطبيق هذه المبادئ والمفاهيم أصدر عدة قوانين قمعية وزجرية جائرة منها قانون مصادرة أراضي وأملاك الثوار إجبارية عقد الأسواق للتبادل التجاري بين الجزائريين والأوربيين .كذلك انتهج أسلوب حشد الجزائريين في المحتشدات وتجميعهم ومحاصرتهم لمنعهم عن مد أي نوع من المساعدة للثوار . زيادة على تجريد القبائل من محاصيلها الزراعية وأملاكها وتوسيع صلاحيات المؤسسة المعروفة باسم المكاتب العربية وجعلها أداة لتنفيذ سياسته مع الأهالي ، وأصدر أوامره بإباحة الحرائق وإتلاف الأرزاق وطرد ونفي قادة الرأي والمشتبه فيهم خارج حدود الجزائر مع ارتكاب المجازر الفضيعة وتسليط العقوبات الجماعية بما في ذلك التغريم الجماعي.

التنقل والترحال من مكان لآخر والتملص من هجومات العدو الفرنسي، بلغ تعدادها السكاني حوالي 30 ألف نسمة، تم القضاء عليها من طرف الدوق دومال في 16 ماي 1843م.مثلت عبقرية التنظيم الإداري في دولة الأمير.

استسلم الأمير عبد القادر ففي 23 ديسمبر 1847 سلّم نفسه بعد قبول القائد الفرنسي لامورسير بشروطه، ونقله إلى مدينة طولون، وكان الأمير يأمل أن يذهب إلى الإسكندرية أو عكا كما هو متفق عليه مع القادة الفرنسين، ولكن أمله خاب ولم يف الفرنسيون بوعدهم ككل مرة، عندها تمنى الأمير الموت في ساحة الوغى على أن يحدث له ذلك وقد عبّر عن أسفه هذا بهذه الكلمات "لو كنا نعلم أن الحال يؤدي إلى ما آل إليه، لم نترك القتال حتى ينقضي الأجل". وبعدها نقل الأمير وعائلته إلى الإقامة في "لازاريت" ومنها إلى حصن "لامالغ" بتاريخ 10 جانفي 1848 ولما اكتمل عدد المعتقلين من أفراد عائلته وأعوانه نقل الأمير إلى مدينة "بو PAU "في نهاية شهر أفريل من نفس العام، ليستقر بها إلى حين نقل إلى آمبواز . في 16 أكتوبر 1852 وهي السنة التي أطلق فيها نابليون الثالث صراحه.

استقر الأمير في اسطنبول، وخلال إقامته زار ضريح أبي أيوب الأنصاري و وقف في جامع آيا صوفيا، الا أنه فضل الإقامة في مدينة بورصة لتاريخها العريق ومناظرها الجميلة ومعالمها الأثرية، لكنه لم يبق فيها طويلا ، فانتقل إلى دمشق عام 1855 بتفويض من السلطان العثماني وفيها تفرغ للقراءة والتصوف والفقه والحديث والتفسير. وأهم المواقف الإنسانية التي سجلت للأمير، تصديه للفتنة الطائفية التي وقعت بين المسلمين والمسحيين في الشام عام 1860. و تحول الأمير إلى شخصية عالمية تحظى بالتقدير و الاحترام في كل مكان يذهب إليه حيث دعي لحضور احتفال تدشين قناة السويس عام 1869. توفي يوم 26 ماي 1883 في دمر ضواحي دمشق عن عمر يناهز 76 سنة، دفن بجوار ضريح الشيخ محي الدين بن عربي الأندلسي، نقل جثمانه إلى الجزائر في عام 1966.

من مؤلفاته: ذكرى العاقل وتنبيه الغافل– المقراض الحاد (لقطع اللسان منتقص دين الإسلام بالباطل والإلحاد– مذكرات الأمير عبد القادر– المواقف في التصوف والوعظ والإرشاد.

المحاضرة السادسة: تنظيم دولة الأمير عبد القادر.

تمهيد:

في شهر فيفري من العام 1833م تمت مبايعة الأمير مبايعة ثانية لتبدأ مرحلة أصعب من نضـــاله ضد العدو ليجد نفسه محاطا بخونة متعاملين مع الاستعمار ومغبطين منافسين علي الزعامة، فكانت أولي اهتماماته إخضاع هؤلاء ومنهم: قبيلتي الدوائر والزمالة ،سيدي العربيي في سهل الشليف، ابن نونه في تلمسان هذا اعتبر نفسه ممثلا لسلطان المغرب الأقصى وسيدي أحمد بن طاهر في ارزيو، العمري في الجنوب شيخ قبلة الإنجاد وأخيرا إبراهيم بأي قاضي عنابة أعلن نفسه هو الآخر بايا مستقلا[1]. قبل أن يلجأ إلى القوة حاول عبد القادر طـــــريقة الترغيب، فقد كتب رسالة إلى القبائل النافرة دعاهم فيها، أن يطيعوا القانون وأن يقتدوا بقبائل الشمال والغرب في الطاعة، وأن يحذروا كلام المغرضين الوبيل، وفي نفس الرسالة وعدهم بأنه سينسى الماضي إذا حسنت نواياهم وقدموا أنفسهم إليه طائعين مع "خيول الطاعة" وختم رسالته إليهم قائلا "لا يغرنكم كثرة محاربيكم لأنني قادر على هزيمتهم حتى ولو تضاعف عددهم، لأن الله معي ولا أطيعسواه، ولا تغرنكم الأماني بأنكم تستطيعون الفرار مني لأنني أقسم أنكم في نظـــــري لستم أكثر من الماء في يد عطشان"[1]

عمل الأمير علي إخضاع هاته القبائل وزعمائها في حملات عسكرية وأخري في رسائل تنبيهية حتى تردع وتخاف وتنضم إلى صفه لمجابهة العدو، فجعل من معسكر عاصمة ومقرا له في تسيير شؤون دولته الفتية، قام الأمير بمهاجمة العربيي في الشليف وحمله علي الطاعة وعدم توجيه سلاحه في وجه قوات الأمير وتقديم ابنه رهينة.

كما أمسك بأحمد بن طاهر في ارزيو وهو يرسل للفرنسيين المؤن الغذائية ليصدر والد الأمير ق اررا بإعدامه، وفي تلمسان أصبح ابن نونه من أكبر مؤيدي عبد القادر.

- التنظيم الإداري و الإقليمي لدولة الأمير عبد القادر:

لما سافر الأمير مع والده إلي الحج كان لتلك الرحلة اثركبير، حيث أن الرحلة كانت برية فلذلك كانت المحطات التي توقف فيها كلها مهدت مرحلة الهدوء والاستقرارللأميرمن إقامة دولته

[1] – أديب حرب: المصدر السابق، ص ص 92-94.

التي وضع نواة إدارتها فيالحقيقة– منذ أن بويع، وتمكّن بفضل حكمته وقوته العسكرية لإقامة مؤسساتها وترسيخ مبادئ العدالة والمساواة.

1– السلطة التنفيذية:

كان يمثلها الأمير بعد مبايعته فكان قائدا سياسيا وعسكريا يفصل في الأمور الخطيرة ويصدر أوامره بسلطات واسعة، فقد حرص على إبعاد الطابع الإستبدادي في إدارة دولته، حيث أشرك ممثلين من العلماء وشيوخ القبائل في حكومته بمعسكر[1].

– تشكيل الوزارات :

- وزير الخارجية: الحاج بن ميلود بن عراش.
- وزير الداخلية: محمد بن السيد العربي يساعده كاتبان.
- وزير الدفاع: محمد بن الجيلاني.
- وزير المالية: الحاج بن أبي عبد الله الحاج الجيلاني.
- وزير الخزينة أو المالية الخاصة: أبو سعيد محمد بن فاخة.
- وزير الأوقاف: الحاج الطاهر أو زيد.
- وزير الزكاة والعشور: أبو محمد الجيلاني العلوي.
- وزير العدل (قاضي القضاة): الحاج أحمد بن الهاشمي المراحي.
- رئيس الديوان: الحاج مصطفى بن التهامي.

2– السلطة التشريعية: عين الأمير مجلسا للشورى من أحد عشر عضوا من كبار العلماء والفقهاء، يرأسه الأمير.

كان مقر المجلس معسكر. اتخذ القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والمذهب المالكي دستورا لها. صدر عن هذا المجلس عدة قوانين، أهمها قانون الجيش المحمدي الذي دّونه قدور بن ريلة في كتابه" وشائح الكتاب" كان المجلس يوزع مناشير تشريعية على شيوخ القبائل.

[1]– صالح فركوس: المرجع السابق، ص 38.

-**جهاز القضاء في دولة الأمير:** ثلاثة أقسام :قسم مدني وعسكري والآخر إداري كان رئيس مجلس الشورى بمعسكر مسؤولا عن هذه السلطة وذلك بتخطيط دولته عام منذ البدأ 1834م.

أ-القضاء العسكري:

كان يرافق كل كتيبة من جيوش الأمير قاض يساعده اثنان من العدول. كانت أحكامه تنفذ من طـــــــرف قادة الشواش. كما كان الأمير يقضي في الناس بطـــــــريقة سريعة وبصرامة، حيث كان المتهم يمثل أمام محكمة مشكلة من علماء يقررون ما إذا كان قد اقترف جرما يخالف مبادئ القرآن الكريم، فكان قرار الحكم ينفذ في الحين. أما إذا كان الحكم بالإعدام، فإن المحكوم عليه يقاد إلى مكان التنفيذ ويعدم بقطع رأسه.

وكان يحذّر أعداء الدين وخصومه، فيقول: "من أعان عدوا بما له يسلب منه ماله، ومن أعانه بيده، يقطع رأسه. كما كان يرجع إلى فقهاءالإسلام بالمغرب الأقصى أوبمصر يراسلهم في المسائل المشتبه فيها قبل أن يصدر فيها أحكامه[1].

ب- القضاء الإداري:

وفيما يتعلق بمسائل الدولة ومصالحها الخاصة قد كانت من اختصاصه وإختصاص خلفائه. لقد كان القائد مرتبا براتب محدد تضاف إليه بعض الحقوق حول بعض القضايا، في حين كان يتولى البت في القضايا الأخرى شيوخ القبائل. وكان الأمير قد وضع ممثلينللقضاء في كل مكان. وكان لا يسمح بأي تنفيذ لعقوبة جريمة إلا بمقتضى إصدارحكم وفق لأعوانه وقياده استطاع هؤلاء أن يبسطـــــــــــوا الأمن والإستقرار في أوساط القبائل، وأن تختفي كثير من الاعتداءات كالسرقة والقتل والزنا وغيرها[2].

ج- القضاء المدني:

وبالإضافة إلى تلك الأعمال، كانت هناك اليقظة المستمرة لاكتشاف الجرائم وتأكيد وتشديد العقاب. كل ذلك كان له أثره على المجتمع فكل الإقليم الذي كان منذ ثمانية شهور خلت ضحية لكل أنواع الفوضى والاضطـــــــــراب، أصبح الآن يتمتع بهدوء كامل. وقد كان الشعور بالأمن سائدا شاملا إلى درجة أن استعمال التعبير العبير بخصوص الحكومة الحقيقية الفاضلة في هذا المقام ومعناه "يمكن

---

[1]- هنري تشارشل: المصدر السابق، ص 40.

[2] - فركوس صالح، المرجع السابق، ص 39

لفتاة أن تتنقل في طـــــــــــول البلاد وعرضها حاملة سلة من الجواهرعلى رأسها دون خوف من الإزعاج[1].

النظام الاقتصادي للأمير عبد القادر:

وفي الوقت الذي كنت أطلب فيه من القبائل ما هو ضروري لتأييد الدولة، كنت أسعى قدر المستطاع أن أجعل مصالحهم تتلاءم مع مصالح الدولة، فقد أعطيت الأمر إلى خلفائي أن يقبلوا، بدل الضرائب والغرامات، المواد الاستهلاكية والبغال والإبل، وبالأخص الخيول، وكنت أستفيد من هذا كله، فاركب فرساني على الخيول، وأجعل من البغال والإبل وسائل للنقل، أما المراد الاستهلاكية فقد كنت أمون بها جنودي أو أملأ بها مخازني. وكانت الأغنام والأبقار التي تدفع بعنوان الزكاة تعطى للقبائل، تحت إشراف القواد، وكان واجب هؤلاء المسؤولين أن يحسبوها وان يعينوا لها رعاة، وأن يطعموها ويعتنوا بها، وكانت هذه الحيوانات التي توجد في مقر حكم كل خليفة، تستخدم لسد تكاليف الضيوف، ولمعونة الفقراء، ومساعدة الطلبة، ولتموين جيشي الذي كان يأكل اللحم مرتين في الأسبوع، وبهذه الطريقة استطعت أن أقيم نظاما كاملا لإدارة الضرائب في كل ولاية (خلافة) ولكن عندما استؤنفت الحرب لم يستطع أن أمنع الغش، وفد اغتنم العرب في كل مكان فرصة انشغالي، ولم يستطع سوى خليفتين أن يحافظا على النظام الذي أقمته إلى آخر لحظة وهما البوحميدي وابن علال، وقد كان الناس يخشون كلا منهما لصرامته. ولم تكن الاحتياجات التي ذكرتها تكفي لتموين جيشي في كل المجالات التي دعاه واجب الحرب للعمل فيها، لذلك أمرت، تفاديا لوضع حمل جديد على الأهالي قد يؤدي بهم إلى السخط علي، بإقامة مخازن، للحبوب تحت الأرض في كل ولاية (خلافة)، وكانت هذه المخازن التي كانت تحت مسؤلية قائد كل قبيلة والتي كان العدو لا يستطيع العثور عليها، تحتوي على الحبوب التي تدفع كعشور، أو من أراضي الدولة والتي كان يحرثها عمال تارة بالقوة وتارة بالأجرة " .وبذلك كان في استطاعتي باستمرار أن أنادي العرب للتضحيات الكبيرة، لأنني أريتهم أن الزكاة والعشور والغرامات والمساعدات، وكل مواردي في الحقيقة، كانت مكرسة فقط لخدمة الصالح العام، وعندما استؤنفت الحرب سنة 1839 دعوت العرب لمنحى قرضا كبيرا غير أنهم استجابوا ببطيء وفي الحال بعت في المزاد كل

[1] – هنري تشارشل: المصدر السابق، ص 69.

مجوهرات عائلتي في أسواق معسكر معلنا على الملأ أن دخلها سيرسل إلى الخزينة العامة. فجاء القرض حينئذ بسرعة، وكان الأمر يتعلق فقط بمن يدفع أولا.

- **نظام التعليم:** عرف التعليم في عهد الأمير ثلاث مراحل:

1-مرحلة الإبتدائي: مدتها أربع سنوات تقريبا، يتعلم الطفل خلالها مبادئ القراءة ويحفظ القرآن. وفي كل قرية كانت هناك خيمة تدعى الشريعة يشرف عليها مؤدب يختاره سكانها وينال نحو فرنكين أجره في اليوم.

2-مرحلة الثانوي: يلتحق بعد ذلك التلميذ ليواصل مجانا تعليمه في الجامع أو في مدرسة ملحقة بالأوقاف يشرف عليها مدرس وكانت الدروس تشمل النحو والتفسير والقرآن خاصة. ولما ينال الإجازة يصبح مؤدبا أو كاتبا.

3-مرحلة التعليم العالي: ليس هناك فصل واضح بين الثانوي والعالي. وكانت الدروس تتألف من النحو والفقه والحساب والفلك والتاريخ، وتعطى في الزوايا وأهم الجوامع. يقول تشرشل: ".. وما دام عبد القادر لا يكل في مساعيه من أجل إيقاظ الشعورالوطني للعرب وتوحيده وتوجيهه، فقد أسس منذ البداية نظاما للتعليم العام بين جميع القبائل وقال فيما بعد إن "واجبي كحاكم ومسلم أن أؤيد وأبعث العلوم والدين. لذلك فتحت المدارس في المدن وبين القبائل". وكان الطلبة يرسلون كذلك إلى الزوايا والمساجد يتعلمون بدون مقابل. يقول الأمير: "لقد خصصت للطلبة رواتب على حسب معارفهم ودرجاتهم.. حتى لقد عفوت أكثر من مرة على أناس مجرمين محكوم عليهم بالموت لمجرد أنهم طلبة. وبذلت أقصى الجهود في المحافظة على الكتب والمخطوطات من الضياع.. ووضعتها في أماكن أمينة في الزوايا والمساجد وأوكلتها إلى الطلبة الذين كانوا موضع ثقتي"[1].

وكانت له مكتبة إسلامية خاصة به. ولما استولى الجيش الفرنسي على زمالة الأمير كان أكبر ما تألم له هو ضياع مكتبته التي قدر البعض ما كانت تحتوي عليه من المجلدات بما لا يقل عن خمسة آلاف مجلد[2].

[1] - هنري تشارشل: المصدر السابق، ص ص 199 - 201.

[2] - إسماعيل العربي: الأمير عبد القادر الجزائري مؤسس دولة وقائد جيش، ص 31.

المحاضرة السابعة: مقاومة الحاج أحمد باي

تمهيد:

إن احتلال الجزائر العاصمة وسقوط حكومة الداي حسين، نصب الحاج أحمد باي نفسه الخليفة الشرعي للسلطة التركية والممثل الوحيد للأمبراطورية العثمانية بالايالة. كما أصبح يلقب باسم " الباشا "، وأعاد تنظيم الادارة بالغاء النظام العثماني الذي لم له أي مفعول شرعي، في حين أخذت اللغة العربية المكانة الأولى بالبايلك، وقام باستحداث مناصب جديدة حسب المقتضيات الادارية. وصار يعتبر أيالة الجزائر العاصمة بروابط روحية ودينية[1]. هذا وبعد أن استتب له الأمر، صك الدراهم باسمه.

ومهما يكن من أمر، فأن ادارة الحاج أحمد باي، قد تميزت بالجدية والعدالة إلى حد كبير، حيث تجسدت آثار ذلك في تنظيم بايلكه وحسن تسيير ئؤونه. ولم تكن الرعية في عهده تتعرض إلى اضطهاد أو ظلم، يشهد على ذلك ما كتبته جمعية العلماء بصحيفة الميدان بتاريخ 17 أكتوبر سنة 1937م[2]، قائله: " ان ادارة الحاج أحمد باي قد ارتكزت على أساس العمل الخيري وحسن الاعتبار والسلطة وكذا شرف الايمان، فكانت الرعاية تحظى في ظل ادارته بالعيش والطمأنينة... بل لم تكن تتعرض أثناء حكم هذا الباي إلى حرمان أو بؤس أو خذلان أو احتقار..". ومما يؤكد ذلك أيضا أن سكان مدينة قسنطينة، بعد احتلال مدينة الجزائر العاصمة، أقروا بضرورة الابقاء على الحاج أحمد عليهم، نظرا للارتياح الذي شعروا به تجاه ادارته وقرارته العادلة.

وقد عثرنا علي وثيقة بعنوان الرسالة الثانية حول الجزائر يقول صاحبها الفرنسي الكسيز تاكفيل " في حين ان بقية كل مناطق الوصاية التي تركها الاتراك ولم يحتلها الفرنسيون، وقعت في اضطرابات عارمة ، الا واحدة مشكلة من حكومة متماسكة في مقاطعة قسنطينة، والذي اسس تلك الامارة الصلبة هو احمد بشجاعته وقسوته وطاقاته، نحن اليوم بصدد البحث في كيفية كبحها او تدميرها."، " وهذا الباي كان كرغلي أي من اب تركي وام جزائرية وقد تمكن من كسب المساندة في قسنطينة يدعم من بني جلدة والده و حتي يوسع

[1] - A. Temimi,le Beylik de Constantine elhadj Ahmed bey 1830-2837,Tunis, 1979, p. 63.

[2] – صالح فركوس: الحاج أحمد باي قسنطينة (1826– 1850)، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص 22.

ويؤسس حكمه حول القبائل المجاورة كدلك لقي مساعدة أقرباء والدته.

الحاج أحمد باي قسنطينة (1784–1850) هو آخر بايات الشرق الجزائري ،استمر حكمه كباي مند توليته من طرف الداي حسين عام1826م إلى غاية سقوط عاصمة بايلكه قسنطينة يوم 13 أكتوبر 1837 ، بعدها قاد المقاومة ضد المحتل الفرنسي إلى غاية استسلامه سنة 1848 ،غير أن الشيء الجدير بالذكر هو أن الحاج أحمد باي إثر سقوط الجزائر العاصمة في يد المحتل، نصب نفسه "باشا" كخليفة للداي حسين واعتبر نفسه الوارث الشرعي لحكومة الداي(24) المنتهية. كما اعتبر نفسه الممثل الوحيد للدولة العثمانية ورفض أي تفاوض مع الأميرعبد القادر بل رفض الاعتراف به[1].

علاقة الحاج أحمد باي بالسلطان العثماني:

ومما يؤكد وفاءه وإخلاصه للباب العالي، الرسالة التي بعث بها إلى السلطان محمود الثاني بتاريخ 12 شوال 1253ه /16 جانفي 1839 م يشكوه فيها عدم اتخاذ أية مبادرة من طرفه لإنقاذ البلاد من الاحتلال، حيث كتب يقول : "إن فكرتنا هي الدفاع عن الدين واستكمالنا واجبنا. ومما يبرر هزيمتنا هو استمرارنا على الإخلاص والطاعة لمولانا (السلطان العثماني)" (26). غير أن الباي لم يدرك أن الدولة العثمانية بموقفها السلبي اتجاه احتلال الجزائر، فضلا عن عجزها عن الدفاع عن ولاياتها، جعل منها تقف موقف المتفرج عما يجري من أحداث.

[1]– صالح فركوس: الحاج أحمد باي قسنطينة...،المرجع السابق، ص 55.

مقاومته:

اثر سقوط الجزائر العاصمة، سارع الحاج أحمد باي للعودة إلى عاصمة بايكله، ولكن وهو في طريقه إلى قسنطينة– بلغه أن قبيلة ريغة بسطيف و قبيلة العلمة و قبيلة عامر الغرابة، كلها متأهبة للانقضاض عليه بزعامة المناهض لحكومة الباي، ابن قندوز الذي ينتمي إلى إحدى فروع عائلة أولاد مقران، السابق الذكر، هذه الحركة، استطاع الباي أن يقضي عليها بمؤازرة ابن عبد السلام المقراني، ثم يدخل عاصمته منتصرا على القبائل المتمردة.

كان الحاج أحمد باي قد جمع كل أنصاره من الأتراك الذين قدموا معه من الجزائر، قصد إعداد جيش قوي يمكن أن يعتمد عليه، كما عمل بجدية على تحصين عاصمته قسنطينة، ثم قام ببناء ثكنات جديدة مستوعبا بها جنودا من الوطنيين الجزائريين، ثم نصب نفسه "باشا" كخليفة للداي حسين[1].

المحاولات الفرنسية لاخضاع الحاج احمد:

حاولت فرنسا أن تقضي على هذا القطب من أقطاب المقاومة الشديدة ضد الاستعمار، ولكن محاولاتها باءت بالفشل، و التزم الحاج أحمد موقفا عدائيا تجاهها، لقد طلب الجينرال بورمون من الحاج أحمد باي أن يسلم نفسه لفرنسا، و لكن هذا الأخير رفض رفضا باتا، فكانت محاولة فاشلة، تلتها محاولة الجينرال كلوزال الذي اعتقد أنه بمقتضى مرسوم مؤرخ في 15 ديسمبر 1830 يستطيع عزل الباي ومنح أحد أشقاء باي تونس الخلافة على بايلك قسنطينة، لكنها كانت أيضا محاولة فاشلة، فضلا عن رفضها رسميا كمشروع من طرف الحكومة الفرنسية.

ولما قدم الدوق "دي روفيقو إلى الجزائر لتولي منصب الحاكم العام في 1831/12/17 سعى أيضا لحمل الباي أحمد على الاعتراف بالسيادة الفرنسية، أما المفاوضات التي دارت بين الرجلين بواسطة حمدان خوجة، صاحب كتاب "المرآة" قد باءت هي الأخرى بالفشل الذريع، ذلك أن أحمد قد رفض رفضا قاطعا كل استسلام مخالف لتعاليم عقيدته الإسلامية، ففي رسالة مؤرخة في 14 ديسمبر 1832، بعث بها الباي إلى حمدان خوجة ردا عن المهمة التي كلفه بها الدوق و التي تستهدف استسلامه لفرنسا، حسم

[1]– المرجع السابق، ص 145.

أحمد الموضوع، قائلا :"... لقد وقع السؤال منهم سابقا (الفرنسيون) من أول الأمر وتكرر صدور الجواب منا بعدم الإمكان... و بينا وجه تعسب الأمر (كذا) و تعسره و عدم إمكانه وتعزره، سابقا ولاحقا ولو كنت حاضرا (المقصود به حمدان خوجة) ناظرا لكياتنا وجزيئياتنا وما عليه أحوال الناس لعلمت مقالنا وأنت بارك الله فيك ذكرت أنك ألزمت بالقدوم إلينا من غير التزام بشيء..."[1] .

ونتيجة لعدم استجابة الباي، حاول المستعمر استغلال التيار المناوىء لسياسة أحمد لضرب الجزائريين بعضهم ببعض، فقد لجأ الدوق إلى هذه الطريقة كمحاولة لاختصار الطريق قصد الاقتصاد في الدم الفرنسي وتكاليف الحرب؛ إذ شجع كثيرا فرحات بن السعيد للقضاء على حكومة الباي. لكن فرحات طلب من الدوق تكوين حملة مشتركة لتقويض سلطة أحمد. وفشلت تلك المحاولات، بل ظل الباي قائدا للبايلك، بدون منازع، بل إن قبيلة العوفية القاطنة وراء وادي الحراش، اعترضت مبعوثي فرحات بن سعيد إلى روفيقو، فقام هذا الأخير ليلة الخامس من أفريل 1832 م بذبح القبيلة عن آخرها أثناء نومها، وقبض على شيخها، الشيخ الربيعة و أعدمه في الحين.

حاول المستعمر أيضا استغلال عداء بعض شيوخ القبائل للحاج أحمد، وترغيبهم في القدوم إلى العاصمة، من ذلك مثلا، محمد ابن أحمد الغضبان، شيخ أولاد عبد النور والمرابط سي الحسين بن عزوز من أولاد بن عزوز بالزاب الظهري، وغيرهما كما فكر الجينرالات الفرنسيون في استدراج وجلب عائلة ابن جلاب بتوقرت لتكوين حلف ضد الباي ولكن هذه المحاولات لم تفلح كذلك[2].

احتلال مدينة عنابة:

في 21 جانفي 1836م، قام كلوزال بإصدار أمر إلى المملوك يوسف للذهاب إلى مدينة عنابة، حيث شن غارات وحشية على السكان، بلغ فيها إلى درجة قتل الأطفال والنساء والشيوخ كان المملوك يوسف قد شجع كثيرا الماريشال كلوزال لشن حملة على مدينة قسنطينة، فبدأ العمل على إعداد الحملة الأولى في نوفمبر 1836 م والتي انتهت إلى فشل

[1]– المرجع السابق، 145.

[2]– المرجع نفسه:، ص 56.

ذريع تاركة آثارها الوخيمة، ماديا ومعنويا في نفسية المستعمر، كما ترتب عليها تعويض الماريشال كلوزال بالماريشال دامريمون، ذلك أن تلك الحملة، قد فوجئت بمقاومة شديدة قادها الباي أحمد بحماس، شّد أزره الكثير من القبائل القسنطينية.

حاول "دامريمون"، في البدء التفاوض مع الحاج أحمد، طالبا منه، الاعتراف بسيادة فرنسا وتقديم ضريبة سنوية، لكن الباي رفض تلك الاقتراحات وهكذا استطاعت فرنسا أن تتفرغ كليا لتكسير هذا الدرع القوي، خاصة بعد اتفاقية تافنة (ماي 1837) بين المستعمر و الأمير عبد القادر التي بمقتضاها، تم إيقاف القتال بين الطرفين، هذه الاتفاقية عارضها بشدة الباب العالي.

كان الحاج أحمد على علم بكل التحركات الاستعمارية و الاستعدادات لشن حملة أخرى على مدينة قسنطينة، فأعد العدة واستعد لذلك ، كما أرسل المارشال دامرمون إلى السكان بقسنطينة، برسالة تعهد زائف ووعود كاذبة– حيث سبقها في ذلك مثل الجزائر العاصمة–، يتعهد فيها باحترام مقدساتهم الدينية و ثرواتهم. وصلت الحملة الفرنسية إلى سطح المنصورة في 5 أكتوبر 1837[1]، كان الحاج أحمد، قد أسند مهمة الدفاع عن المدينة إلى ابن عيسى، حيث واجهت قوات العدو مقاومة عنيفة، لقي فيها الماريشال دامريمون، مصرعه في 12 أكتوبر وكذلك قائد الأركان بيريقو. ليخلف دامريمون الكونت فالي في القيادة.

احتلال مدينة قسنطينة

دخل العدو إلى قسيطينة دخول الفاتك الفاتك فعاث فيها فسادا، وأجبر أهلها على الذل والهجرة و سكن الجنود الأعداء في دور أهل البلاد وسكن قوادهم في الفيلات وقصر الباي، واستولوا على أموال الإقليم ونصبوا واحدا من عائلة الفكون (وهو حمودة الفكون) في وظيفة قائد المدينة، وأنشأوا هناك (مكتبا عربيا) ووزعوا مسؤوليات على بعض أعوان الحاج أحمد السابقين. كان سكان قسنطينة سنة 1837 حوالي ثلاثين ألف نسمة، فإذا بسكانها المسلمين لا يتجاوزون عشرين ألفا سنة 1845 وإذا بالجاليات الأوربية تتزايد وتتضخم وقسمت المدينة إلى حي عربي وحي أوربي، لتبدأ رحلة الاستيطان[2].

[1]– نفسه، ص 62.

[2]– أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص. 221

فكر المستعمر– بعد احتلال مدينة وقسنطينة– في إخضاع القبائل والسكان لسيطرته، لذلك نجده يتبنى سياسة مشوبة بالحيطة و الحذر، تستهدف المحافظة علىالوضع الراهن وتجنب كل اصطدام بالجزائريين، و بالرغم من احتلال عاصمة بايلك الشرق، فان هذا الاحتلال لم يحقق تقدما استعماريا ملموسا بالبلاد، بل ظل جزئيا، يقتصر، فقط، على الشريط الساحلي، بالإضافة إلى العزلة التي كان يعيشها، فإن المقاومة الشعبية تزداد إتساعا في كل أنحاء البلاد.

لم يرض الحاج احمد بأن تبقي عاصمته تحت الاحتلال لدلك جمع ألف فارس وعدد كبيرا من المشاة وعسكر بسهل طاقة على بعد 25 ميل من مدينة قسنطينة، في شهر أكتوبر 1841م استعدادا لشن حملة على العدو. علمت السلطات الاستعمارية بذلك، فجهزت قواتها تحت قيادة الجنرال نقربي وخرجت في طابور ضخم، دارت المعركة بين الطرفين على أشدها، قتل فيها تسعة جنود من قوات المستعمر وجرح 82 من بينهم ثلاثة ضباط، في حين نهب العدو وأخذ من المواشي عددا كبيرا، أما الباي فقد انسحب، بعد ذلك إلى الأوراس لإعداد العدة.

في نهاية سنة 1843، تم تعيين الدوق دومال لقيادة مقاطعة قسنطينة، فركز العمل لوضع حد لمقاومة الحاج أحمد التي أرهقت القوات الغازية و عكرت عليها صفو الحياة وجو الاطمئنان، انطلقت المعركة بين الطرفين بالأوراس في ربيع سنة 1844 م، حيث استطاع الباي أن يباغت العدو فينقض عليه، في حين تخلى الدوق عن المعركة و سارع للالتحاق بمدينة بسكرة،ذلك أن خليفة الأمير عبد القادر، أحمد بلحاج قد هاجم الحامية الفرنسية المقيمة هناك، محدثا بها خسائر كبيرة في الأرواح و العتاد[1].

[1]– صالح فركوس: الحاج أحمد باي، المرجع السابق، ص 88.

اتصالات الباي لزيادة نشاط المقاومة:

ولمضاعفة المقاومة، كثف أحمد باي اتصالاته من جهة أخرى بعناصر بارزة ذات تأثير ونفوذ بالبايلك، من ذلك مثلا، وكيل الباي في السابق ابن قشي، والميهوب، شيخ زاوية طولقة، وغيرهما. هذه الاتصالات كانت تستهدف البحث عن مخرج للتخلص من هذا الاستعمار الغاشم، كما كان في تلك الفترة، الكثير من قبائل الجنوب القسنطيني، قد أعطت ولاءها ومساندتها المطلقة للباي ضد العدو، مما أدى إلى تفاقم الوضع وتخوف فرنسا من اندلاع ثورة شاملة، لذا قام الجنرال بيدو الذي خلف الدوق دومال في ماي 1844م بإعداد حملة عسكرية ضخمة وهاجم على حين بغتة القبائل حليفة أحمد وهي على التوالي: قبيلة أولاد داوود، أولاد عبدي وأولاد ودجانة[1].

ومهما يكن، فان أحمد باي لم يفشل في محاولة تعبئة القبائل ومواصلة الكفاح ضد المستعمر، بالرغم أيضا من الحالة المزرية التي كان يعيشها، من عدم الاستقرار والمعاناة اليومية.

كان ضباط المكاتب العربية– آنذاك– قد كلفوا من طرف السلطة العليا بمتابعةتحركات أحمد واتصالاته. هذا في الوقت الذي سارع فيه النقيب بواسني – رئيس إدارة الشؤون العربية بقسنطينة– لإخطار حكومته عن وصول رسائل من سلطان القسطنطينية إلى الباي « ... تبشره بإعادة تنصيبه كباشا للجزائر، مشجعة إياه على إعلان هذا الخبر بين العرب المخلصين له» ، إلا أن تركيا لم يكن بإمكانها ذلك ولا تستطيع أن تفعل شيئا، سوى تقديم بعض الوعود للباي[2].

بدأت السلطات الاستعمارية تعمل أكثر من ذي قبل للقضاء على مقاومة الحاج أحمد الذي بات وجوده بالأوراس يهدد كيانها الاستعماري. وفي هذه المرة، تم اكتشاف شبكة من الاتصالات واسعة النطاق كانت تجري بين الباي وبعض الشخصيات القسنطينية المثقفة وغيرها، لإعداد العدة للانقضاض على العدو. من بين تلك العناصر: المفتي المالكي، سي الحاج مبارك، المفتي الحنفي، ابن فتح الله وكيل بيت المال، سي علي بن النوي ...الخ، الأمر الذي دفع بالمستعمر إلى « الضرب بعنف لتهدئة الرأي العام الشعبي الثائر» ضد الاحتلال. ذلك أن القبائل، كانت تنتظر اللحظة الحاسمة لتفجير الثورة.

نهاية الحاج أحمد:

شعر الاستعمار الفرنسي بقوة هذا الرجل وصلابته في الدفاع عن دينه ووطنه، لذلك سخر كل ما عنده من عدة وعتاد لوضع نهاية لمقاومة هذا القطب. كان الباي أحمد- وقتئذ- مقيما بالأوراس. ولقد « بات من الصعب استسلامه للسلطة الاستعمارية». لذلك حاصرت القوات الفرنسية من مختلف الجهات بلاد الأوراس طيلة شهر ماي وبداية جوان عام 1848م كان العقيد كونروبار والنقيب سانت- جارمان يشرفان على تنفيذ العمليات العسكرية، في حين تعسكر النقيب ديبوسكي بالزاب الشرفي ما بين وادي منصف وزريبات الوادي. في تلك الفترة، لم تكن حالة الباي الصحية والعسكرية تسمح له بمواصلة الكفاح، بالإضافة إلى أن معظم القبائل هناك قد حوصرت حصارا شديدا فلم يعد بمقدورها مؤازرته أوحمايته، فاضطر، بذلك، إلى طلب الأمان مذكرا السلطة الفرنسية بـ « سمو معاليه في السابق من أجل أن يعامل بشرف».وتم استسلامه يوم 5 جوان من نفس السنة.

إثر استسلامه، مكث الباي بمدينة بسكرة تحت مراقبة السلطة الفرنسية مدة يومين، ثم نقل في اليوم الثالث إلى مدينة قسنطينة: « وفي أثناء الطريق استحوذت (أي الباي) عل أفكار متعددة: أنني أذهب بلا أملاك ولا قوة إلى المدينة التي رأتني سيدا في أوج عزتي وحيث مارست سلطة السيادة، ولكن الله كيف نفسي وتجلت إرادته. وأي إنسان يستطيع الإفلات من أيدي القدر فسبحان الله وجل جلاله».

وهكذا، وبالرغم من الوعود التي قدمت له من طرف فرنسا، فقد أجبر الحاج أحمد باي على الإقامة الجبرية بمدينة الجزائر تحت رقابة المستعمر، دون تحقيق أي وعد منها. فلقد راسل أحمد النقيب دي نوفو، مدير الشؤون العربية بقسنطينة، طالبا منه السهر على جميع ثرواته وأمتعته، التي تركها إثر احتلال قسنطينة. كما كاتب الحاكم العام شانزي حول هذا الموضوع بتاريخ 2 مارس 1850م ، ولكن دون جدوى، إذ اعتبرت السلطة الاستعمارية أن الاستجابة لمطالب الحاج أحمد، ستكون لها انعكاساتها السلبية على السياسة الاستعمارية لذا خصصت له منحة سنوية لسد حاجاته ومصاريفه الضرورية، إلى غاية وفاته عام 1850.[1]

[1]- صالح فركوس: الحاج أحمد باي، ص 85.

المحاضرة الثامنة: ثورة بوعمامة 1881- 1908

تمهيد:

عانى الجنوب الوهراني على غرار المناطق الجزائرية الأخرى ويلات الاستعمار الفرنسي من خلال سياسته الجهنمية المبنية على ضرب الصف الواحد معتمد في ذلك على الدور الكبير للمكاتب العربية التي نجحت بدورها في خلق البلبلة وإثارة أحقاد القبائل فيما بينها حتى يستتب لها الأمر، كما أنها استطاعت أن تتغلغل بين العائلات الكبيرة لخلق الفتن وهذا ما حدث بين فرع الغرابة الذي ينتمي إليه الشيخ بوعمامة[1] وفرع الشراقة أبناء عمومته إلا أن الشيخ بوعمامة[2] أدرك نوايا الاستعمار الفرنسي ،فأعلن الجهاد لتخليص البلاد والعباد من براثن الاحتلال الفرنسي وقد استمر جهاده إلى غاية عام 1908.

1-الأوضاع الممهدة لمقاومة الشيخ بوعمامة:

إن المتتبع لتاريخ منطقة الجنوب الوهراني منذ مقاومة أولاد سيدي الشيخ يجد أن المنطقة كانت تعيش استقلالية في تسييرها لشؤونها الداخلية ومرد ذلك هو التمركز الضئيل جدا للمستوطنين في المنطقة ،وحتى الجيش الفرنسي لم يكن يملك إلا مركزا واحدا في لبيض سيدي الشيخ فرع الشراقة ، لكنه استطاع بعد معارك ضارية خاضتها ضده عائلة أولاد سيدي الشيخ من تشتيت هذه العائلة، فمن أفرادها من اضطر مكرها إلى الهجرة إلى المغرب الأقصى ،ومنهم من نزح إلى ضواحي الجنوب الأقصى وتمركز في منطقة المنيعة.

والملفت للانتباه أن عزوف سكان المنطقة عن المقاومة التي كانوا قد أعلنوها عام 1864لم يدم طويلا ،حيث ظهر على مسرح الأحداث فرع أولاد سيدي الشيخ الغرابة من خلال الصمود الذي أثبته الشيخ سي معمر بن الشيخ الطيب رئيس فرع الغرابة في مقارعته للعدو الفرنسي في المنطقة بداية من شهر أفريل 1873 ، لكن هذا الأخير اضطر إلى الانسحاب ووضعه تحت الإقامة الجبرية ، ولكن ما أن انتهت فترة 1878 -1880 حتى ظهرت شخصية مجاهدة أخرى من نفس الفرع وهي الشيخ بوعمامة الذي حمل لواء الجهاد ضد الاستعمار

---

[1] – السي حمزة بوبكر: **المقاومة الشعبية لأولاد سيدي الشيخ**، تر: محمد حسين آل سيد الشيخ، د.م، د.س. ص-ص 91-94.

[2] – مبخوت بودراية: الشيخ بوعمامة الرجل المتصوف المجاهد، **مجلة حولية المؤرخ**، اتحاد المؤرخين الجزائريين، ع1، 2003، ص-ص 269- 273.

الفرنسي ووقف في وجه التوسع في المناطق الصحراوية.

2-أسباب مقاومة الشيخ بوعمامة:

يكفي القول بأن رفض الشعب الجزائري للاحتلال الفرنسي يعد من أهم العوامل التي دفعت بالشيخ بوعمامة إلى الإعداد والتنظيم للعمل الثوري ضد العدو بالجنوب الوهراني ومما لاشك فيه أن هناك جملة من الأسباب ساهمت بشكل كبير في التعجيل بإشعال الثورة ومن أهمها مايلي:

أ- السبب المباشر:

يعتبر مقتل الضابط الفرنسي واين برونر وهو برتبة ملازم أول وكان يشغل رئيس المكتب العربي لمنطقة البيض وذلك في 22أفريل 1881 ،مع أربعة من حراسه من فرسان الصبايحية عندما حاول جاهدا إيقاف نشاط الشيخ بوعمامة السبب المباشر في اندلاع المواجهة بين الشيخ بوعمامة والإدارة الاستعمارية الفرنسية[1].

ب- الأسباب غير المباشرة:

لقد تأثر الشيخ بوعمامة بفكرة الجهاد ضد الصليبيين الغزاة المحتلين لكونه رجل دين وصاحب زاوية ، هذا إلى جانب الأفكار الإصلاحية التي وصلت إلى المناطق المجاورة وأثرت تأثيرا مباشرا على الشيخ ، وكان من أبرزها دعوة جمال الدين الأفغاني و السلطان عبد الحميد الثاني إلى بناء تحالف إسلامي في إ طار الخلافة الاسلامية كأساس لتغيير أوضاع المسلمين وطرد المستعمرين و هي الأفكار التي وصلت إلى المغرب العربي كذلك عن طريق الوافدين من المشرق العربي ،يضاف إلى هذا كله دور دعاة الطريقة السنوسية في إثارة سكان المناطق الصحراوية ضد تغلغل الاستعمار ومواجهته وقد كان لهذا الدور مفعوله على نفسية الشيخ بوعمامة ،وهي عوامل كافية ليقوم الشيخ بوعمامة بحركته الجهادية ضد الإستعمار الفرنسي في منطقته.

ج- السبب الإقتصادي:

إن تردي الأوضاع الإقتصادية في منطقة الجنوب الوهراني في تفجير الأوضاع واندلاع الثورة ، خاصة بعد انتشار المجاعة التي أهلكت سكان المنطقة وفقدوا جرائها كل ممتلكاتهم ناهيك عن الغبن الذي تسببت فيه السياسة الجائرة للإدارة الاستعمارية ،ومنها منع بعض القبائل من التنقل

[1] - السي حمزة بوبكر: المصدر السابق، ص94.

ما بين 1879 و1881،خاصة قبائل آفلو والبيض و قبائل جبال القصور الرحالة وقد تولد عن ذلك نوع من التذمر و الاستياء الشديدين ،وقد نجم عن .موت أعداد كبيرة من المواشي وقد وصلت نسبة الخسائر التي لحقت بمنطقة آفلو وحدها بثلاثمائة رأس أي 80/. منهانسبة 37/. في سنة 1879-1880 و نسبة 43/. سنة 1880-1881.

وكذلك عزم السلطات الفرنسية على إقامة مركز عسكري للمراقبة في قصر تيوت ،بعد فشل البعثة الرسمية لدراسة مشروع مد الخط الحديدي عبر الصحراء في الجنوب الغربي لإقليم وهران عام 1879.

3-مراحل المقاومة:

أ-المرحلة الأولى:

لم يعلن الشيخ بوعمامة الثورة على الاستعمار الفرنسي بمنطقة الجنوب الوهرابي إلا بعد أن هيأ جميع القبائل الصحراوية عن طريق مريدي الطريقة الشيخية المنتشرين عبر كل المنطقة، ومنها قبائل الطرافي و رزاينة والأحرار و فرندة و تيارت ،وقد وجدت هذه الدعوة صداها لدى قبائل عمور و حميان و الشعامبة ،وقد استطاع الشيخ بوعمامة في وقت قصير أن يجمع حوالي ألفان وثلاثمائة جندي بين فرسان و مشاة .لقد وقعت أول مواجهة عسكرية بين الشيخ بوعمامة و القوات الفرنسية في 27 أفريل 1881 بالمكان المسمى سفيسيفة جنوب عين الصفراء ،أسفرت عن انهزام الجيش الفرنسي واستشهاد بعض رجال الشيخ بوعمامة منهم وقائد المعاليف قائد الرزاينة.وأمام خطورة الوضع سارعت السلطات الاستعمارية إلى إرسال قوات إضافية إلى المنطقة لقمع الثورة والقضاء عليها وتمثل المدد الذي وصل إلى المنطقة فيما يلي:

-ثلاث فيالق من المشاة تحت قيادة العقيد إينوسانتي.

-فرقتين يقودهما القايد قدور ولد عدة.

-فرقة تيارت يقودها الحاج قدور الصحراوي.

-قافلة من ألفين وخمسمائة جمل ومعها ستمائة جزائري.

-قائد الشعبة العسكرية لمعسكر الجنرال كولينو دانسي هو الذي تولى القيادة العامة لهذه القوة العسكرية.

أما المواجهة العسكرية الثانية بين الطرفين الجزائري والفرنسي كانت في 19 ماي 1881 بالمكان المسمى المويلك وتقع قرب قصور الشلالة بجبال القصور ،وكانت معارك عنيفة جدا

اشتد فيها القتال بين الطرفين وكان النصر فيها حليف الشيخ بوعمامة رغم تفوق العدو في العتاد والعدة .وحسب تقارير الفرنسيين أنفسهم فإن هذه المعركة خلفت خسائر لكلا الطرفين ،وقد قدرت خسائر الفرنسيين فيها ستون قتيل واثنان وعشرون جريحا. وبعد هذه المعركة ظل الشيخ بوعمامة سيد الموقف ،حيث توجه إلى الأبيض سيدي الشيخ مما ساعد الثوار في هذه الفترة على قطع خطوط التلغراف الرابط بين فرندة والبيض ومهاجمة مراكز الشركة الفرنسية الجزائرية للحلفاء، وقد قتل العديد من عمالها الإسبان مما دفع بالسلطات الفرنسية إلى اتخاذ اجراءات لحماية مصالحها منها تجميع أربعة طوابير قوية في النقاط التالية:

– فرقة راس الماء أسندت مهمتها إلى العقيد جانين.

– فرقة بخيثر بقيادة العقيد زويني.

– فرقة تيارت وأسندت مهمتها إلى العقيد برونوسيار.

–فرقة البيض وكانت بقيادة العقيد تاديو ثم العقيد نيغريي.

ولمواجهة انتصارات الشيخ بوعمامة المتتالية قامت السلطات الفرنسية بتحركات سريعة تمثلت في إرسال قواتها نحو الجنوب الغربي من أجل تطويق الثورة والقضاء عليها وبالتالي تتوسع في المنطقة وتبسط نفوذها على كل قصور الجنوب الوهراني. لقد تم تكليف العقيد نيغريي بمهمة معاقبة القبائل التي شاركت مع الشيخ بوعمامة في الثورة[1] وكانت البداية بنسف زاوية سيدي الشيخ الكبير المتواجدة بالبيض سيدي الشيخ، تلتها المجازر الرهيبة التي قام بها جيش الاحتلال في حق السكان العزل من أهالي الطرافي والربوات بمنطقة البيض انتقاما لمشاركتهم في الثورة ،ونفس الجرائم ارتكبت ضد سكان الشلالة الظهرانية ،و في الأبيض سيدي الشيخ ارتكبت أعمال شنيعة على يد السفاح نيغريي في 15أوت 1881 الذي قام بتفجير قبة سيدي الشيخ ونبش قبره وهو استهزاء بالجوانب الروحية للشعب الجزائري وعاداته وتقاليده. ومابين سبتمبر وأكتوبر عام1881 تعرضت القوات الفرنسية بقيادة كل من الجنرال كولونيو والجنرال لويس إلى هجومات المجاهدين قرب عين الصفراء نتج عنها سقوط العديد من القتلى والجرحى بين الطرفين ،كذلك قام السفاح لويس بتحطيم القصرين اللذين كان يمتلكهما الشيخ بوعمامة وهما قصر مغرار الفوقاني وقصر مغرار التحتاني، كما دمرت زاوية الشيخ بوعمامة أيضا وقتل العديد من السكان

[1] – عبد الحميد زوزو: **ثورة بوعمامة 1881–1908**، ج1، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981،ص–ص 07–21.

العزل.

ومن التطورات الهامة التي حصلت خلال هذه الفترة كذلك هو التحاق الشيخ سي سليمان بن حمزة زعيم أولاد سيدي الشيخ الغرابة إلى ثورة بوعمامة على رأس ثلاثمائة فارس ،واتجه مع قوته إلى جنوب غرب عين الصفراء ومنها إلى منطقة البكاكرة للضغط على القبائل الموالية للاستعمار الفرنسي.

أمام تزايد القوات الاستعمارية وتوافد الدعم لها من كل منطقة ازداد الضغط على الشيخ بوعمامة فاضطر إلى الانسحاب متجها إلى منطقة فقيق بالمغرب الأقصى ،حيث قل نشاطه وتفرق أتباعه وأنصاره ،وقد انضم البعض منهم إلى السي قدور بن حمزة زعيم أولاد سيدي الشيخ الشراقة ،أما البعض الآخر فقد انضم إلى صفوف الشيخ سي سليمان بن حمزة قائد أولاد سيدي الشيخ الغرابة ،وباقي المجاهدين فقد مكثوا بمنطقة فقيق وضواحيها. وفي 16 أفريل 1882 لاحقت قوات الاحتلال الشيخ بوعمامة في الأراضي المغربية ،لكنه رد عليها بهجوم عنيف في شط تيغري كبد العدو خسائر فادحة في الأرواح وأجبره على الانسحاب .لقد كان لهذه الهزيمة وقع كبير في الأوساط العسكرية الفرنسية ،وزادت من جهة أخرى الثورة صمودا وتحديا وأثبتت تفوقها مرة أخرى على القوات الفرنسية[1].

ب-المرحلة الثانية:

عرفت مقاومة الشيخ بوعمامة خلال هذه المرحلة فتورا ملحوظا بعد استقرار في مسقط رأسه الحمام الفوقاني بفقيق التي وصلها في جويلية 1883، حتى يتمكن من تنظيم صفوفه للمستقبل ،وهذا ماجعل السلطات الاستعمارية تتخوف من تحركاته الكثيفة لذا سارعت في إرسال برقية موقعة من طرف الجنرال سوسيي قائد الفيلق التاسع عشر إلى حكومته في باريس يدعوها إلى الضغط على السلطان المغربي لطرد الشيخ بوعمامة من الأراضي المغربية لأنه يشكل خطرا على المصالح الفرنسية في المنطقة .هذا التحرك دفع الشيخ بوعمامة إلى مغادرة المنطقة ،ولجوئه إلى إقليم توات واحتمى بسكان واحة دلدول مع نهاية عام1883 ،واستقر هناك إلى غاية عام 1894 حيث أسس زاوية له وشرع في تنظيم الدروس الدينية لمواصلة الجهاد ووقف زحف التوسع الاستعماري في الجنوب الغربي ،حيث قام بمراسلة مختلف شيوخ القبائل

[1]- يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج1، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص ص 295-296.

الصحراوية لإعلان الجهاد ضد الكفار ومقاومتهم .كماكان لهذا النشاط صدى واسعا بين القبائل الصحراوية ،خاصة قبائل التوارق الذين اقترحوا عليه الانتقال إليهم ليتعاونوا في الجهاد ضد العدو الفرنسي ،كما آزرته وانضمت إليه بعض القبائل المقيمة على الحدود الجزائرية– المغربية .لقد حاول الاستعمار الفرنسي خنق الثورة من كل الجهات وبكل الوسائل والتوسع في الجنوب وذلك عن طريق إقامة المؤسسات الاقتصادية وإنشاء المراكز التجارية في كل من إقليم توات وتاديكالت.

ج–المرحلة الثالثة:

تعتبر هذه المرحلة بداية النهاية ،ففي خضم هذه الأحداث استطاع الشيخ بوعمامة أن يكسب العديد من الأنصار ويحضى بثقة سكان المناطق الصحراوية ،وهذا ما جعل السلطات الاستعمارية تفكر في استمالته بكل الوسائل فقامت بالاتصال عن طريق المفوضية الفرنسية بمدينة طنجة المغربية عام 1892 للتفاوض حول قضية الأمان التي انتهت بدون نتيجة[1].

إن الصلات الودية والطيبة التي كانت بين الشيخ بوعمامة والسلطات المغربية أثارت قلق وتخوف السلطات الاستعمارية الفرنسية ،خاصة بعد الاعتراف به زعيما لقبائل أولاد سيدي الشيخ ومشرفا على كل المناطق الصحراوية مما دفعها مرة أخرى إلى محاولة كسب وده لتسهيل مهمتها في التوسع وبسط نفوذها على المناطق الصحراوية ،لذلك قرر الوالي العام لافريار في 16 أكتوبر 1899 منح الشيخ بوعمامة الأمان التام دون قيد أو شرط. ومع مطلع القرن العشرين دخل الشيخ بوعمامة المغرب الأقصى واستقر في منطقة وجدة ، الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية في الجزائر تتنفس الصعداء بتخلصها من أحد أشد أعدائها مقاومة .إن السنوات التي خاضها الشيخ بوعمامة في الجهاد عرقلت بشكل كبير التوسع الاستعماري في أقصى الصحراء خاصة الناحية الغربية منها ،رغم الحصار الكبير الذي حاولت السلطات الاستعمارية فرضه على المقاومة بقيادة الجنرال ليوتي[2].

– نتائج مقاومة الشيخ بوعمامة:

تمثلت هذه النتائج فيما يلي:

---

[1] – عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص–ص 15–19.

[2] – يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص–ص 298–304. وينظر أيضا : عبد الحميد زوزو: ثورة بوعمامة 1881–1908، ج2، المرجع السابق، ص–ص 18–40.

أ- كانت ثورة الشيخ بوعمامة تحديا كبيرا لسياسة الجمهورية الثالثة ،والتي كانت ترمي إلى إتمام عمليات الاحتلال الشامل للجزائر ،واستطاعت أن تعطل وتعرقل المشاريع الفرنسية في الجنوب الغربي.

ب- تمثل ثورة الشيخ بوعمامة المرحلة النهائية من استراتيجية الزعامات الوطنية في مواجهة الاستعمار الفرنسي عن طريق المقاومات الشعبية التي تعتمد أساسا على العامل الديني في تعبئة الجزائريين لمقاومة الاحتلال.

ج- تعتبر ثورة الشيخ بوعمامة من أعنف المقاومات الشعبية خلال القرن التاسع عشر بعد مقاومة الأمير عبد القادر.

د- كشفت ثورة بوعمامة ضعف الفرنسيين في مواجهة المقاومة مما جعلها تبحث عن الحلول السياسية لإخماد نار الثورة خصوصا مع المرحلة الثانية 1883 -1892 ،حين ظهرت قضية الأمان الذي كانت تبحث عنه السلطات الفرنسية من بوعمامة الذي رفضه من خلال المراسلات و المفاوضات التي كانت تسعى إليها فرنسا.

و- الخسائر البشرية والمادية هي الأخرى كانت من أبرز النتائج التي تمخضت عن الثورة.

هـ- عجلت الثورة بإتمام مشاريع السكك الحديدية في المنطقة وربط الشمال بالجنوب.

ي- إن مقاومة الشيخ بوعمامة حتى وإن لم تحقق أهدافها في طرد الاستعمار من المنطقة بسبب العقبات التي اعترضتها منها على وجه التحديد عدم التمكن من توحيد فرعي أولاد سيدي الشيخ وكذلك ضغوط السلطان المغربي عبد العزيز على الثورة وحصرها في الحدود ،إلا أنها أثبتت قدرتها على المقاومة وطول النفس وعرقلة التوسع في المنطقة.

المحاضرة التاسعة: المقاومات الشعبية الأخرى
(ثورة الزعاطشة، أولاد سيدي الشيخ، ثورة المقراني والحداد)

أولا: ثورة الزعاطشة:

بعد توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الجزائر قامت ثورة قادها الشيخ أحمد بوزيان في واحة الزعاطشة بضواحي بسكرة حيث دامت 4 أشهر أي من 16 جويلية إلى 26 نوفمبر 1849 اشتهرت لأنها أول ثورة اندلعت بعد نهاية مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري في 1847 أبادت فيها فرنسا كل سكان تلك الواحة نحو 13000 عن آخرهم.

-أسبابها:.

1- انشغال القوات الاستعمارية المرابطة في مقاطعة قسنطينة مقاومة أحمد باي، ما أتاح له الفرصة لإعلان الجهاد، مستغلا قلة عدد القوات الفرنسية المرابطة بمركزي باتنة وبسكرة وغياب القائد العسكري سان جرمان عن دائرة بسكرة.

2-قيام فرنسا برفع الضريبة على النخيل الضرائب في شهر مارس 1849 م من 0.25 فرنك إلى 0.40 فرنك للنخلة الواحدة.

3-تراجع فرنسا عن مبدأ إعفاء المرابطين من الضرائب، مما أدى إلى إتساع دائرة التذمر.

إستغل الشيخ بوزيان هذه الأسباب وباشر اتصالات مع رؤساء القبائل والأعراش المجاورة لإشعال ثورة ضد المحتلين الجدد، سرعان ما تفطن له الفرنسيين بفضل جواسيسهم من أعوان الإدارة الفرنسية، فقام الملازم "سيروكا" نائب المكتب العربي ببسكرة بالتحرك نحو الزعاطشة للقبض على الشيخ بوزيان، كان من بين مرافقيه شيخ بلدة طولقة ابن الميهوب، لكنهم فشلو في القبض عليه واكتشفوا أن الأمر أكبر بكثير وأن الشيخ بوزيان قد أعلن الجهاد في المنطقة عبر مآذن مساجد الواحات.

ولمعاينة الأوضاع عن قرب انتقل رئيس المكتب العربي الضابط دي بوسكيه إلى الزعاطشة يطلب من السكان تسليم الشيخ بوزيان لكنهم رفضوا وردوا عليه : «..إننا

نـرفض أن نسـلمكم الـذي تطلبـون وإننـا سـنقاتل عـن آخرنـا رجـالا ونسـاء مـن اجلـه.» فكانـت نقطة انطلاق المقاومة[1].

مراحلها:

المرحلة الأولى بداية الثورة:

فـي 16 جويليـة 1849 م وصـلت قـوات فرنسـية للمنطقـة تحـت قيـادة العقيـد كاربوسـيا بـدأت بتشـديدها الحصـار علـى الواحـات المجـاورة فـي منطقـة الزعاطشـة، فـي أول مواجهـة للثـوار بقيـادة الشـيخ بوزيـان قضـي علـى 31 جنـديا فرنسـيا وجـرح مـا لا يقـل عـن 117، فقـط بعـد سـاعات مـن الاشـتباك اضـطر العقيـد كاربوسـيا إلـى الانسـحاب تحـت ضـغط الضـرب مـن الثـوار المقـاومين مـن أولاد نائـل وبوسـعادة والمسـيلة ممـن التحقـوا بالمقاومـة فـي الزعاطشـة. دفـع هـذا النصـر بالشـيخ المـرابط سـيدي عبـد الحفـيظ مقـدم إخـوان الرحمانيـة بـإعلان الجهـاد، ولبّـى سـكان واحـات الزيبـان النـداء لتحريـر مدينـة بسـكرة، فاصـطدموا بـالقوات الفرنسـية بقيـادة سـان جرمـان قائـد دائـرة بسـكرة فوقعـت معركـة سـريانة مـع بـزوغ الفجـر شـهر سـبتمبر 1849 ورغـم سـقوط القائـد الفرنسـي سـان جرمـان قتـيلا إلا أن الجـيش الفرنسـي تمكـن مـن إحكـام الحصـار، ممـا أجبـر سـيدي عبـد الحفـيظ علـى سـحب مـا تبقـى مـن أنصـاره. سـاهم تمكـن الفرنسـيين مـن رد الهجـوم علـى بسـكرة فـي خلـق تـوازن مـا سـمح لهـم تأجيـل المسـألة إلـى بدايـة فصـل الخريـف. قـاد الجنـرال "هيربيـون "حـاكم مقاطعـة قسـنطينة آنـذاك شخصـيا الحصـار بعـد أن عـين العقيـد "كربوسـيا" خلفا للعقيد "سان جرمان"[2].

-المرحلة الثانية حصار الواحة:

باشـر الجنـرال "هيربيـون" بتجميـع قواتـه المقـدرة بأربعـة آلاف وأربعمئـة وثلاثـة وتسـعين 4493 جنـديا بكديـة المائـدة المحاذيـة لبلـدة الزعاطشـة يـوم 07 أكتـوبر 1849 صـباحا، ثـم احتـل الزاويـة القريبـة مـن الكديـة وسـيطر علـى مفتـرق الطـرق المؤديـة إلـى واحـة الزعاطشـة حتـى يحـول دون وصـول أيـة إمـدادات، ثـم أعطيـت الأوامـر للمدفعيـة بقصـف الأسـوار لإحـداث ثغـرة فيهـا، لكـن المقـاومين أجبـروا القـوات الفرنسـية علـى التراجـع

[1] – يحي بوعزيو المرجع السابق، ص 89.

[2] – إبراهيم مياسي: من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 79.

بعد أن خسروا 35 قتيلا من بينهم ضابط و147 جريحا، ثم تمكن الفرنسيون بواسطة المدفعية احتلال الزاوية ورفع العلم الفرنسي على مئذنتها[1].

نهاية المقاومة:

طالب الجنرال هيربيون النجدة من الإدارة الاستعمارية المركزية في الجزائر وصدرت الأوامر للطوابير العسكرية للتحرك نحو الزعاطشة قادمة إليها من قسنطينة، باتنة، بوسعادة، سكيكدة وعنابة، مما شجع المحاصرين من معاودة الهجوم يوم 26 نوفمبر 1849 بثمانية آلاف من الجند، يقودهم الضابط بارال، والعقيد كانروبار، ولافارد، والعقيد دومنتال، كان الحصار مطبقا ومحكما.

أعطيت الأوامر بإبادة سكان الواحة بما فيهم الأطفال، النساء، والشيوخ، وقطع أشجار النخيل مصدر رزق السكان، وحرق المنازل، ورغم ذلك صمد السكان، واشتبكوا مع الجند الفرنسيين بالسلاح الأبيض في الدروب، حتى سقطوا عن آخرهم، حوالي الساعة التاسعة صباحا، ونكلوا بالجرحى، ونسفت دار الشيخ وسقط الشيخ بوزيان شهيدا ألقي القبض على الشيخ بوزيان زعيم الزعاطشة، وابنه الذي لا يتجاوز من العمر السادسة عشر والشيخ موسي الدرقاوي، في يوم 26 نوفمبر 1849 م، فأمر الجنرال «هيربيون» بقطع رؤوسهم، وتعليقهم على أبواب مدينة بسكرة عدة أيام، ثم نقلت إلى قسم الانتروكولوجي لمتحف اللوفر فرنسا.

توجد حاليا رؤوس مقاومي ثورة الزعاطشة في متاحف فرنسا (متحف الإنسان بباريس)

-نتائج المقاومة:

انتهت مقاومة الزعاطشة بخسائر فادحة حيث أبيدت الواحة بأكملها وأخليت من سكانها، بقطع رؤوس المقاومين وتعليقها على الأبواب أو على خناجر البنادق نكاية في الثوار، بينما خسر الفرنسيون 10 من ضباطهم برتب مختلفة و165 جنديا قتيلا وإصابة 790 بجروح متفاوتة الخطورة، أما في صفوف المقاومين فتذكر المصادر الفرنسية العثور على 800 جثة وعدد آخر غير محدد تحت الأنقاض وقطعت أشجار النخيل عن آخرها.

أثارت مقاومة الزعاطشة تضامنا دينيا ووطنيا واستغراب العدو من إصرار السكان

[1]- المرجع نفسه، ص ص 81 -82.

على إفشال مخططاته.

احتلال مدينة بوسعادة، لأنها قامت بانتفاضة بقيادة محمد علي بن شبيرة، وهو زعيم ديني دعا إلى الجهاد أثناء مقاومة الزعاطشة وأرسل بالنجدة إلى الشيخ بوزيان.

توسيع دائرة الانتقام بحرق واحة نارة الواقعة على وادي عبدي بالأوراس، والتي لقيت نفس مصير الزعاطشة يوم 05 جانفي 1850 على يد العقيد كارويير بعد أن تقدم إلى القرية بقوة قوامها ثلاث فرق من الجيش استباح بها القتل والهدم وإحراق القرية[1].

ثانيا: ثورة أولاد سيدي الشيخ:

اندلعت المرحلة الأولى ل**ثورة أولاد سيدي الشيخ** بين (1867-1884)، عندما أعلن فيها سليمان بن حمزة الجهاد، بعد أن وافقه شيوخ الزاوية واستجاب له عدد معتبر من الأتباع والأنصار وكلف سي الفضيل بمهمة التعبئة والاتصال بالقبائل وأتباع الطريقة البوشيخية المنتشرين عبر ربوع الصحراء.

وفي يوم8 أبريل 1864 اندلعت المقاومة بالإغارة على مخيم للجيش الفرنسي في هضبة عوينة بوبكر شرق البيض مما أثار الارتباك والهلع في صفوف القوات الفرنسية ذ، خلف هذا الانتصار أثرا حسنا بين القبائل التي سارعت إلى الانضمام إلى المقاومة، خاصة بعد أن علمت بسقوط العديد من الضباط الفرنسيين ذ، وبعد مقتل سليمان بن حمزة بويع سي محمد قائدا، ولصغر سنه استعان بعميه سي الزبير وسي لعلا .كما تدعمت المقاومة يوم 17 أبريل بانضمام قبيلة أولاد شايب من دائرة بوغار تحت قيادة الآغا النعيمي ولد الجديد وحوالي خمسمائة فارس، بعد أن قاموا بهجوم مباغت على معسكر فرنسي[2].

ومن أشهر المعارك التي خاضها سي محمد بن حمزة، معركة ابن حطب يوم 26 أفريل 1864م ضد فيلق الجنرال «مارتينو» المتجه إلى البيض. وفي يوم 13 ماي 1864م وقعت معركة ستيتن بين المقاومين بقيادة سي محمد وقوات فرنسا بقيادة الجنرال «دلينيه»، فقد فيها المجاهدون العديد من الرجال، مما جعل سي محمد ينسحب إلى

[1]- أبو القاسم سعدالله: الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 336- 339. وينظر أيضا: مياسي إبراهيم: المرجع السابق، ص ص 88-91.

[2] - السي حمزة بوبكر: المصدر السابق، ص ص 26-32.

الجنوب، وتمكن بذلك الجنرال «دلينيه» من الانتقام من السكان العزل. استغل المجاهدون ظروف اشتداد الحر، للانقضاض على المراكز الفرنسية وتأديب القبائل الموالية للاستعمار فهاجموا فرندة في 12 جويلية 1864 لمعاقبة المتعاونين من فرنسا، غير أن السلطات الفرنسية عززت مراكزها بتجهيز خمس كتائب ولم يحول ذلك من شن هجوم بزعامة سي محمد على كتيبة الجنرال «جوليفي» بعين البيضاء يوم 30 سبتمبر 1864م، وألحقوا بها خسائر جمة.

في المرحلة الثانية من ثورة أولاد سيدي الشيخ(1881 – 1867) اعتصم المجاهدون بالجنوب والحدود الجزائرية المغربية لمعاودة القتال عن طريق الكر والفر، للتغلب على القوات الاستعمارية الضخمة التي لا يمكن صدها بأسلوب حروب المواجهة، شهدت الجزائر خلال هذه الفترة قحط وأزمات متتالية كالمجاعة وتفشي الأوبئة إضافة إلى زحف الجراد، مما أودى إلى هلاك العديد من الأهالي، رغم ذلك، استمرت المقاومة ولو بوتيرة أقل انطلاقا من الحدود.

وبعد وفاة أحمد بن حمزة في شهر أكتوبر 1868م بتافيلالت خلفه سي قدور بن حمزة الذي تمكن من توحيد صفوف أولاد سيدي الشيخ، وتنظيم المقاومة[1]، ففي عهده وقعت معركة أم الدباب قرب عين ماضي في شهر فبراير 1869، انتصرت فيها فرنسا الذي زاد من تعزيز قواته بالمنطقة، وانعكست الحرب البروسية- الفرنسية وسقوط النظام الامبراطوري وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة ايجابيا على المقاومة مما شجعها على الاستمرار، ومن أشهرما خاضته من معارك معركة ماقورة في 17 أبريل 1871 قتل فيها أزيد من مائتي مقاوم. غير أنها لم تستطع مواكبة مقاومة المقراني والشيخ الحداد. وفي 23 ديسمبر لحق الجنرال «أوصمانت» بالقائد سي قدور بن حمزة الذي اخترق صفوف القوات الفرنسية نحو التل وأصيب في معركة ميقوب ففرَّ إلى الجنوب مع عمه سي لعلا .

وبذلك تعد هذه المعركة آخر معارك أولاد سيدي الشيخ الشراقة ضد الاحتلال الفرنسي.

[1]- إبراهيم مياسي: المرجع السابق، ص ص 155- 156.

ثالثا: ثورة الشيخ المقراني والحداد1871

الشيخ محمد المقراني، هو أحد قادة الثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر في القرن التاسع عشر بعد الغزو الفرنسي للجزائر عام 1830. محمد المقراني ابن أحمد المقراني أحد حكام منطقة مجانة وبعد وفاة الأب عيّن مكانه ابنه محمد المقراني لكن بلقب «باش آغا».وعلى هذا الأساس جاءت الإدارة المدنية، التي أوكل لها المستوطنون مهمة تحويل الجزائر إلى وطن للمعمرين أو فيماعرف فيما بعد ب الجزائر الفرنسية الاستيلاء على أملاكهم وطردهم إلى مناطق لا تصلح إلا للإقامة هذا إلى جانب الأوضاع المعيشية المزرية التي كان يعاني منها الجزائريون، إلى جانب سلب الأراضي فإن المجاعات والأوبئة والقحط أتت على ما تبقى من الشعب الجزائري الذي أنهكته الظروف السياسية المطبقة من طرف الإدارة الاستعمارية والموجهة من طرف المستوطنين.

أسباب مقاومة المقراني:

كان لانقلاب النظام الحاكم في فرنسا بعد سقوط الإمبراطورية وظهور الجمهورية وبعد انهزام نابليون الثالث أمام بسمارك، أثره المباشر على الأوضاع داخل الجزائر والمتمثل في بروز قوة المستوطنين في التأثير على حكومة باريس واستئثارهم بالسلطة في الجزائر، وهذا ما لم يرض به حاكم مجانة الباشاغا محمد المقراني.

كما أن محمد المقراني تلقى من جهة أخرى توبيخا عام 1864 من الجنرال ديفو بسبب تقديمه مساعدة لأحد أصدقاء أبيه وهو الشيخ بوعكاز بن عاشور، وقد اعتبرها المقراني إهانة له ولعائلته ولسكان منطقته. ومن الأسباب كذلك عدم ارتياح السلطات الاستعمارية لشخص المقراني حيث قامت بإنشاء بلدية مختلطة في برج بوعريرج عينت على رأسها الضابط أوليفي وقد رأى الشيخ المقراني في هذا الإجراء تقليصا لنفوذه السياسي على المنطقة، وبذلك أصبح في المجلس البلدي لمدينة برج بوعريرج عبارة عن عضو بسيط فقط لا رأي له ولاوزن لكلامه مع قوة المستوطنين في التمثيل النيابي. و عمدت سلطات الاحتلال على تحطيم كبرياء الحاج محمد المقراني كزعيم سياسي لذلك بادر بتقديم استقالته من منصبه كباشاغا لكنها رفضت في 09 مارس 1871 على أساس أنها غير مرفقة بتعهد منه يجعله مسؤولا عن كل الأحداث التي

ستقع بعد ذلك في المناطق الواقعة تحت نفوذه، وكانت هذه السياسة سببا آخر لاندلاع الثورة لأنها مساس بكرامته. كذلك المجاعة الكبيرة التي تعرضت لها المنطقة والتي وقعت ما بين 1867 و1868 وراح ضحيتها آلاف الجزائريين الذين حصدهم الموت أمام مرأى ومسمع من الإدارة الاستعمارية التي لم تسارع إلى نجدة الأهالي وهذا ما أكد للمقراني مرة أخرى أن هذه الإدارة لا يهمها في الجزائر إلا مصالحها. ومن الأسباب الموضوعية كذلك السبب الديني حيث استغلت الكنيسة الأوضاع الاجتماعية المزرية وراحت تحمل الإنجيل في يد والمساعدات في اليد الأخرى مما اضطر الأهالي إلى ترك أبنائهم في يد الآباء البيض للتنصير خوفا عليهم من الموت. كذلك من الأسباب السياسية الآنفة الذكر النظام المدني الذي خلف النظام العسكري وقد رأى فيه البشاغا المقراني تكريسا لهيمنة المعمرين الأوروبيين على الجزائريين وإذلالهم، وهذا ما نص عليه مرسوم 24 أكتوبر 1870 الذي زاد من تأكد المقراني أنه سيزيد من معاناة الشعب الجزائري تحت ظل المستوطنين واليهود المتجنسين بموجب قانون التجنيس الذي أصدره كريميو اليهودي، وعليه قال قائد ثورة 1871 الشيخ محمد المقراني قولته الشهيرة التي جاء فيها ما يلي» : أريد أن أكون تحت السيف ليقطع رأسي، ولا تحت رحمة يهودي أبدا «إثرها قرر أن يحتكم إلى السيف، مع هذه الإدارة المدنية الجديدة، يضاف إلى كل ذلك قضية اقتراض المقراني للديون من بنك الجزائر ومن اليهودي مسرين بسبب المجاعة التي أهلكت سكان المنطقة وبالتالي كان القرض لمساعدة المحتاجين والمتضررين جراء هذه ا لمجاعة، غير أن ذهاب الحاكم العام العسكري ماك ماهون واستلام النظام المدني حكم الجزائر الذي رفضت إدارته الوفاء بتعهد المقراني مما أوقعه في أزمة مالية خانقة، فاضطر من أجل سكان منطقته رهن أملاكه ليكون ضحية ابتزاز المستوطنين واليهود[1]. وما عجل باندلاع الثورة كذلك سياسة العنصرية التي طبقتها الإدارة الجديدة مع الجزائريين العاملين في مد الطرق بين الجزائر وقسنطينة حيث كانت تفرق بينهم وبين بعض العمال الأوربيين الذين كانت أجورهم عالية ولايقومون بالأعمال المتعبة في حين كانت أجور الجزائريين منخفضة جدا وهم

[1] – يحي بوعزيز: ثورة المقراني(دور عائلتي المقراني والحداد)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص ص 179-198.

الـذين ينجـزون الأعمـال الشـاقة علمـا أن هـؤلاء العمـال أوصـلوا معانـاتهم إلـى الباشـاغا المقرانـي لكـونهم مـن مدينـة البـرج حتـى يـدفع عـنهم المعانـاة فقـام بـدفع نصـيب مـن مالـه الخاص للتخفيف من معاناتهم.

مراحل مقاومة المقراني ودور الشيخ الحداد:

مرحلة الانطلاق:

بعـد قيـام سـكان أولاد عيـدون فـي الميليـة بمحاصـرة القـوات الفرنسـية فـي بـرج المدينـة خـلال شـهر فيفـري 1871، وكـذلك الثـورة التـي انـدلعت فـي سـوق أهـراس بزعامـة **محمد الكبلـوتي** و**الصـبايحية** وأيضـا مقاومـة **بـن ناصـر بـن شـهرة** بـالأغواط و **الشـريف بوشوشـة** كلهـا أحـداث بـارزة مهـدت لبدايـة المرحلـة الأولـى لثـورة المقرانـي فـي 16 مـارس 1871 بعـد أن كـان قـد قـدم اسـتقالته مـن منصـبه كباشـاغا للمـرة الثانيـة فـي 27 فبرايـر 1871، ومـا ميـز مرحلـة الانطلاقـة الفعليـة هـو إعادتـه شـارة الباشـاغوية آنـذاك إلـى وزارة الحربيـة والمتمثلـة فـي البرنـوس الخـاص بهـا، وبدايـة عقـد اجتماعاتـه مـع رجالاتـه وكبـار قادتـه وكـان آخرهـا الاجتمـاع ذو الطـابع الحربـي الموسـع المنعقـد فـي 14 مـارس 1871، وفـي 16مـارس بـدأ زحفـه علـى مدينـة بـرج بـوعريريج علـى رأس قـوة قـدرت بسـبعة آلاف فارس قصد محاصرتها والضغط على الإدارة الاستعمارية الجديدة.

مرحلة شمولية الثورة وبروز الشيخ الحداد:

بعـد محاصـرة مدينـة البـرج انتشـرت الثـورة عبـر العديـد مـن منـاطق **الشـرق الجزائـري**، حيـث وصـلت إلـى مليانـة وشرشـال، وإلـى جيجـل والقـل، وكـذلك **الحضـنة** والمسـيلة وبوسـعادة،ومنطقة **التيطـري** العـذاورة وسـور الغـزلان، يضـاف إليهـا كـل مـن تـوقرت وبسـكرة وباتنـة وعـين صـالح.وفـي هـذه الظـروف بـرزت بعـض الخلافـات بـين زوايـا منطقـة القبائـل، منهـا **زاويـة الرحمـانيين** بصـدوق و **زاويتـي شـلاطة وإيلولـة** كمـا انتقلـت هـذه الخلافـات كـذلك حتـى داخـل أسـرة المقرانـي التـي كانـت مقسـمة إلـى فـرعين وهمـا فـرع الباشـاغا محمد المقرانـي ومقرهـا مجانـة وهـو حليـف لباشـاغا شـلاطة **ابـن علـي الشـريف**، وفـرع الباشـاغا **محمبـن عبـد السـلام المقرانـي** قائـد عـين تـاغزوت شـرق بـرج بـوعريرج وهـو صـديق الشـيخ عزيـز قائـد عموشـة وعائلـة الشـيخ الحـداد، وأمـام هـذا الوضـع الـذي لا يخـدم معركـة المقرانـي التـي أعلنهـا ضـد الإدارة الاسـتعمارية

عمد إلى استمالة الشيخ الحداد و**الإخوان الرحمانيين**، وبواسطته بدأت تعبئة السكان للجهاد وقد لعب **ابن الشيخ محمد امزيان بن علي الحداد** دورا بارزا إلى جانب المقراني، واستطاع إقناع والده بإعلان الجهاد في 08 أفريل 1871 وهو ما سمح لبعض الأتباع من الإخوان الرحمانيين بالانضمام إلى صفوف الثورة وأصبحوا قوتها الضاربة حيث خاضوا مع الباشاغا **محمد المقراني** عدة معارك انتصروا فيها على جيوش العدو الفرنسي، وتعتبر معارك المقراني، وأخوه **بومرزاق** و**الشيخ عزيز** بالإضافة إلى الإخوان الرحمانيين من المعارك التي أثبتت لقادة الاستعمار توسع رقعة هذه الثورة التي لم تكن محصورة في **مجانة** أو البرج بل وصلت إلى دلس وتيزي وزو وسور الغزلان والعذاورة وذراع الميزان والبويرة ووصلت إلى مشارف الجزائر العاصمة[1].

كان للإخوان الرحمانيين من أتباع الشيخ الحداد دور بارز في انتصارات ثورة المقراني خاصة بعد إعلان الشيخ الحداد الجهاد في 08 أفريل 1871 بزاوية صدوق وبإلحاح من ابنه عزيز مما أعطى للثورة شموليتها من خلال زيادة انضمام أعداد كبيرة من المجاهدين وانتشار الثورة غربا وشمالا وشرقا حيث حوصرت العديد من مراكز الجيش الاستعماري، في مناطق عدة وقد وصل عدد المجاهدين من أتباع الشيخ الحداد والإخوان الرحمانين أكثر من مائة وعشرين ألف مجاهد ينتمون إلى مائتان وخمسون قبيلة، في حين استطاع الباشاغا محمد المقراني تجنيد 25 ألف فارس من قبائل برج بوعريج وبوسعادة وسور الغزلان والعذاورة وبهذه القوة التي يعود الفضل فيها إلى الزاوية الرحمانية وأتباع الشيخ الحداد وابنه عزيز، حققت هذه الثورة انتصارات كبيرة أخافت الإدارة الاستعمارية وأصبحت تشكل خطرا على مصالحها ومستوطنيها في المنطقة.

مرحلة التراجع:

رغم قوة الشيخ الحداد وابنه **عزيز** في التعبئة العامة للجهاد ودور أتباعهم من الرحمانيين إلى جانب دور كل من الباشاغا **محمد المقراني** وأخيه **بومرزاق** إلا أن الخلافات عادت لتطفو على السطح وقد غذتها الإدارة الاستعمارية بطرقها الخاصة بعد استشهاد بطل المقاومة الباشاغا في محمد المقراني معركة وادي سوفلات قرب عين بسامفي 05 ماي 1871 على يد أحد الخونة التابعين للإدارة الفرنسية. انحصرت هذه

[1] - Rinn Louis: Histoire de linsurrection de 1871en Algerie, Jourdan, Alger, 1891, p p 152- et apres.

الخلافات بالدرجة الأولى على شخصيتين لهما وزنهما في هذه الثورة وهما عزيز ابن الشيخ الحداد و بومرزاق المقراني أخو محمد المقراني زعيم المقاومة الذي تسلم راية الجهاد بعداستشهاد أخيه، لكن الشيخ عزيز لم يرض بهذا الوضع الجديد فكان يبحث عن زعامة المقاومة خاصة وأنه من أبرز الشخصيات التي التف حولها الرحمانيون، لكن سيطرة بومرزاق على الأوضاع جعلت الشيخ عزيز يسارع إلى طلب الاستسلام، ومن أسباب ضعف المقاومة وتراجعها، كذلك الخلاف الذي كان قائما بين الزوايا الرحمانية نفسها منها الخلاف بين زاوية صدوق بزعامة عزيز وزاوية الشريف بن الموهوب وزاوية شلاطة اللتين تعرضتا لهجومه ما بين 15 أفريل و24 ماي، مما أثر سلبا على مسار الثورة، حيث بقى بومرزاق يواصل المقاومة من خلال معارك أنهكت قوته ولم يستطع مجاراة الحرب ضد جيوش العدو خاصة بعد استسلام الحداد الذي أثر على معنويات بومرزاق المقراني، رغم محاولته رص الصفوف بين قادة الزاوية الرحمانية لكنه فشل في مسعاه، وبعد انهزامه في معركة بالقرب من قلعة بني حماد في 08 أكتوبر 1871 اتجه إلى الصحراء لكن الفرنسيين اكتشفوا أمره بالقرب من الرويسات بورقلة وألقوا عليه القبض، حيث نقل إلى معسكرالجنرال دولاكروا ومنه أرسل إلى سجن كاليدونيا الجديدة.

نتائج مقاومة المقراني:

بعد أن ساعدت الظروف الداخلية الجيش الفرنسي في إخماد ثورة المقراني انعكس ذلك سلبا على كل سكان المناطق التي ساعدت الثورة وساندتها، حيث تم فرض الضرائب على القبائل المشاركة في الثورة وكانت على ثلاثة أنواع طبقا لدرجة مساهمتها ضد القوات الفرنسية.

- 70 فرنك تدفع من طرف الأشخاص الذين يلفتون انتباه المسؤولين في الإدارة الفرنسية.
- 140 فرنك ضريبة على كل من تجند وقدم المساعدات للثورة.
- 210 فرنك ضريبة على كل من شارك في الحرب وأظهر عداءه العلني لفرنسا، كما تم تحديد المبالغ المالية التي تدفعها كل عائلة، وفي حال رفض الدفع يتم الاستيلاء على الأملاك، هذا إلى جانب إجراءات الحجز والتحفظ على النساء

والأطفال.

أما ما دفعه مختلف المناطق بسبب الثورة كان كما يلي:

- منطقة دلس 1444100 فرنك.
- الإقليم المدني :254450 فرنك.
- منطقة تيزي وزو 3070630 :فرنك.
- منطقة ذراع الميزان 1325200 :فرنك.
- ناحية الجزائر 1260000 :فرنك.
- الإقليم المدني 210000 فرنك.
- منطقة سور الغزلان 668292:فرنك.
- منطقة **بني منصور** 561330 :فرنك.

أما عن مجموع القبائل التي حملت لواءالثورة فقد كلفت بدفع مساهمتها فيها بصورة كاملة وقد بلغت قيمة الدفع 26844220 فرنك بالإضافة إلى تجريد القبائل من أسلحتها منها 6365 بندقية و1239 مسدس و1826 سيف وثلاثة مدافع.

ومن نتائج ذلك أيضا:

- إحالة الموقوفين من قادة الثورة الرئيسيين على المحاكم المدنية والعسكرية وقهرهم وإذلالهم.
- استمرار تغريم السكان حيث قدر المبلغ ب 36 مليون ونصف فرنك خص للاستيطان خاصة ما بين 1871 و188 وقد استفاد منه بالتحديد المستوطنون القادمون من الألزاس واللورين والقادمين من جنوب فرنسا.
- مصادرة أراضي القبائل وحجز أملاك أفرادها، وتوزيعها على المستوطنين الجدد.
- حبس المشاركين في الثورة دون محاكمة ومنهم زوجة الباشاغا محمد المقراني وابنته وابنة شقيقه بومرزاق.
- تطبيق سياسة الإبعاد القسري والنفي إلى كاليدونيا الجديدة ومن الذين طبقت في حقهم هذه السياسة بومزراق المقراني وابني الشيخ الحداد عزيز ومحمد.
- إصدار أحكام الإعدام، مثلما حدث لبومزراق المقراني الذي حكمت عليه محكمة قسنطينة للجنايات في 07 جانفي 1872 بالإعدام، لكن عوض بالنفي

مع الأشغال الشاقة إلى مدينة نوميا بكاليدونيا الجديدة.

- صدر في حق الشيخ الحداد حكما بالسجن الانفرادي لمدة خمس سنوات في 19 أفريل 1873 لكنه لم يتحمل السجن لكبر سنه فمات بعد 10 أيام فقط من حبسه.
- ونتيجة لهذه الثورة صدر قانون تحديد الأراضي المشاعة في 26 جويلية 1873 والذي بموجبه تم توزيع 200 هكتار للفرد الواحد من المعمرين.
- وفي عام 1872 تحولت 33 قبيلة من مالكة للأراضي إلى أجيرة بعد مصادرة أراضيها، وقد بلغ مجموع الأراضي التي تم مصادرتها 611130 هكتار بما في ذلك كل أملاك عائلة المقراني والشيخ الحداد منقولا وعقارا.

مرسوم 24 أكتوبر 1870: إصدار أحكام الإعدام، مثلما حدث لبومزراق المقراني الذي حكمت عليه محكمة قسنطينة للجنايات في 07 جانفي 1872 بالإعدام، لكن عوض بالنفي مع الأشغال الشاقة إلى مدينة نوميا بكاليدونيا الجديدة

1. إلغاء النظام العسكري وتعويضه بالنظام المدني.
2. إلغاء المكاتب العربية التي كان يرأسها الضباط الفرنسيون.
3. منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر بصورة جماعية (قانون كريميو).

المحاضرة العاشرة: السياسية الاستعمارية الفرنسية بالجزائر.

تمهيد:

لما استبدل النظام العسكري بالمدني في فرنسا تغير بصورة آلية في الجزائر بعدما كانت ملحقة بالوزارة الحربية الفرنسية، ولتسريع إلحاقها إداريا، قامت الحكومة الفرنسية بإصدار تشريعات جديدة تخدم المصالح الفرنسية والأوروبية من بينها قرار إنشاء منصب حاكم عام مدني، وقرار أخر يلحق الجزائر بفرنسا وذلك عن طـــــريق دمج شؤونها في مختلف الوزارات الفرنسية بباريس.

سياسة الجمهورية الثالثة في الحزائر1870- 1940:

عبّرت هذه الحكومة الجديدة عن سخطها واستيائها الشديدين من النظام السابق الذي لم يولي اهتماما جديا في التعامل مع قضايا متعددة في الجزائر من بينها :

- تمكين فرنسا في الجزائر لم يتحقق كليا أمام التوسع و المقاومات الشعبية .
- عدم الاهتمام بمطالب و حقوق المعمرين في تسريع وتيرة الاستيطان و الادماج.
- عدم تمكنها من إرساء نظام شامل في ضل امتيازات و نفوذ العائلات الجزائرية الكبرى.

هذا بالإضافة إلى استصدار جملة من **القوانين الاستثنائية في حق الجزائريين**

كريميو Cremieux: صدر هذا القانون باسم صاحبه ادولف كريميو الذي كان يشغ منصب وزير العدل في حكومة الدفاع الفرنسي في 24 أكتوبر1870م والذي منح الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر دون سؤالهم و بصورة جماعية أو حتي كذلك مطالبتهم بالتخلي عن أحوالهم الشخصية والقانون بدوره غير قابل للنقض.

ردود الفعل المختلفة حول كريميو:

رحب اليهود بهذا القرار المفاجئ الذي لم يأخذ إلا أياما معدودات عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة في 4سبتمبر 1870م، لأنه سيزيد من نفوذهم السياسي والمالي خاصة لما أدخلوا في دائرة القضاء كمحلفين. ولقد أعرب المقراني عن سخطه وتفجير ثورته ضد المستعمر وقال: "لعن الله مثل هذه الدولة يفعل فيها اليهود ما يشاؤون"[1]. كما عبر المعمرون

[1] – بسام العسلي: **جهاد الشعب الجزائري محمد المقراني و ثورة 1871م الجزائرية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص125.

عن رفضهم لهذا القانون لأنه كان يتعارض مع تطلعاتهم الاستيطانية في الجزائر.

قانون الأهالي code de l'indigénat:

قانون الأهالي أو ما يسمى بقانون الأنديجينا لظهر بظهور الاستعمار عام 1834م

ودخل حيز التنفيذ في سنة 1874 عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة[1] ، أصدره الحاكم العام الفرنسي 1871م وما يميز قانون الأهالي هو سلسلة من العقوبات الزجرية التي لا صلة لها بالقانون العام، بمعني آخر اي أنه متجدد دوما بالنصوص الاستثنائية ضد الشعب الجزائري. ومنذ سنة 1974م وضعت لائحة بسبعة و عشرون عقوبة استثنائية خاصة وموجهة الأهالي الجزائريين ،تلك العقوبات حتي تكون ذات صبغة قانونية عدلت وأدرجت في خانة الإخلال بأحكام النظام العام، التجمع الغير مرخص، الخروج أو السفر يتطلب الإذن جزاء ذلك يحرم الأهلي من حرية التجول ،كذلك بالنسبة الي الأسواق الأسبوعية يجب أن تتوفر علي تراخيص، رفض العمل في مزارع المعمرين وغيرها وليس هذا فحسب بل تعدت القيود والعقوبات الفردية الي الجماعية مع بداية العام1881م وبقي ساري المفعول حتى سنة1944أين صادقت السلطات الفرنسية علي هذا القانون الجائر ضد الأهالي.

وفي سنة 1904 صدر قانون يمنع فتح أية مدرسة لتعليم القرآن إلا برخصة من السلطات، وإذا ما سمح بفتحها فإنه يمنع عليها تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها.

[1] - Charles-Robert Ageron, *Les Algériens musulmans et la France (1871-1919)*, Paris, PUF, 1968, vol 1., p. 175.

المعمرين والنظام المدني:

هذا بالإضافة إلى أن المعمرين كانوا يسعون لتكسير الحاجز الذي يقف عائقا ضد تقدمهم في الإقليم العسكري بهدف الحصول على أملاك عقارية فسيحة وتحقيق أرباح كبيرة، حيث تحولت الأرض الجزائرية إلى شيء عقاري أو تجاري أكثر مما كانت عليه ذات قيمة استغلالية. وازداد الأمر لما صدر قانون فراني عام 1873 تزامنا مع فشل ثورة المقراني والذي ينص علي الغاء الملكية الجماعية لأراضي العرش وتبني الملكية الفردية من خلال كان يهدف الي هدم الوحدة الأهلية عن طريق تقسيم الأراضي الجزائريين

وهكذا ونتيجة لاتساع الأقاليم المدنية في كامل أنحاء البلاد، بدأ يشعر ضباط المكاتب العربية والنظام العسكري بشكل عام أن سيادتهم على الأهالي و كذا على مؤسسات القطـــــــر، أخذت تسير نحو التلاشي والزوال أمام مطالب المعمرين بالحرية في حكم البلاد. ومن هنا يبدأ الصراع وتبدأ المجابهات السياسية بين الطـــــــرفين، حيث راح ضحيتها الجزائريون.

التجنيد الإجباري:

كان لصدور القانون ظروف إقليمية ودولية علي مستوي الشمال الأفريقي و العالمي ،ذلك أن احتلال المغرب لم يكتمل بعد والتسابق نحو التسلح الأوروبي الي جانب اجراس طبول الحرب العالمية بدأت تقرع. دون أن ذكر الجيش الفرنسي الذي بدأ يتقسم ويتوزع في شكل الحركة الاستعمارية خاصة مع بداية دخول الدولة العثمانية قاعة الإنعاش .

صدر قانون التجنيد الإجباري سنة 1912م علي الجزائريين في الجيش الفرنسي بعد نقاش حول ما عندي فاعليته علي المستوي الحربي والعسكري ورفض من المعمرين لهذا القانون الذي كان في نظـــــرهم سيمنح الحقوق العامة للجزائريين منذ مطلع القرن 20م لذلك فند مشروع القانون الي غاية تاريخ إعلانه.

كلف بتطبيق أحكام القانون فرق عسكرية الإحصاء ، وقد كان التمييز حاضرا في التجنيد بين الأهالي والمعمرين، يجند الجزائري في سن 18سنة بينما أبناء المعمرين يجندن في سن 21سنة ومدة التجنيد 3 سنوات، شكل القانون علي عقوبات وأحكام جزائية ضد المتخلفين بل تعدي ذلك الي الذين لا تتوفر فيهم شروط التجنيد الي دفع غرامات مالية قاسية لشراء ذمتهم .

موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري

رفض الجزائريون هذا القانون المجحف في حقهم فبدأت حركة منددة به في شكل عرائض مقدمة الي مجالس البلديات والدوائر وتتشكل الوفود مطالبة بإلغاء هذا القانون، بل صعد الأمر في مظاهرات شعبية كالتي حدثت في عين توتة ومقاومات شعبية ظهرت ضد التجنيد الإجباري حيث بدأت حركة المقاومة ببريكة في نهاية سبتمبر 1914، عندما هاجم شباب جزائري وآباء وغيرهم مركبة عسكرية تقل 34 جزائريا إلى باتنة لتجنيدهم في الحرب العالمية الأولى، وقد تم تحريرهم. كما وقعت تمردات و فرار كثير من الشباب الجزائري المجند إجباريا في بلديات مجاورة لبلدية بريكة ، وغيرها في بني شقران[1].

[1] - Charles-Robert Ageron,op cit, p185.

المحاضرة الحادية عشر: الحركة الوطنية الجزائرية 1 – التيار الإصلاحي والاستقلالي.

تمهيد:

بعد نهاية الحرب العالمية الاولى والتي عرفت مشاركة الآلاف من الجزائريين فيها إلى جانب القوات الفرنسية ومباشرة فرنسا لسياسة إصلاحات، التي وعدت بها الجزائريين مثل إصلاحات 1919 وكذا اللوائح والنصوص التي صادق عليها الحلفاء في مؤتمر فرساي فيما يتعلق بحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، ظهر نشاط سياسي جزائري تترجم في الواقع عبر التأسيس لعدة تيارات سياسية واحزاب.

نضال الجزائريين بعد الحرب العالمية الأولى:

أولا: حركة الأمير خالد1919-1923

ساهمت عدة ظروف في نشأة حركة الأمير خالد في بداية العشرينات من القرن الماضي أهمها:

– نهاية الحرب العالمية الأولى وعودة الجزائريين المشاركين في الحرب.

– الإعلان عن مبادئ الرئيس الأمريكي ويلسون والتي من بينها حق الشعوب في تقرير مصيرها.

– إجراء الانتخابات البلدية في الجزائر العاصمة في شهر نوفمبر 1919 وفوز الأمير خالد على حساب دعاة الإدماج[1].

كل هذه العوامل ساهمت في بروز حركة الأمير خالد التي أصبحت تعرف بحزب الإصلاح أو حركة المساواة، واستغل الأمير خالد رصيد جده – الأمير عبد القادر النضالي، وفراغ في القيادة السياسية في الجزائر.

برنامجها

إنّ برنامج حركة الأمير خالد كان مبنيا على المطالبة بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في الحقوق والواجبات و القيام بإصلاحات سياسية تمس القوانين الزجرية، ويظهر من خلال مطالب الحركة أنها سياسية وطنية، وعارض

[1] - Mahfoud Kadach: **Histoire du Nationalisme Algeriien 1919 – 1951**, T2, SNED, Alger, 1980, p 102.

الأمير خالد سياسة الإدماج التي كانت تطالب بها جماعة النخبة ونادى ببرنامج إصلاحي قائم على فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين وتطبيق القانون العام على الجزائريين دون تمييز وفتح الوظائف أمام الجزائريين، وكان الأمير خالد قد حدّد مطالب الجزائريين في رسائله، ففي رسالة الأمير خالد إلى ويلسون (الرئيس الأمريكي) دافع على حقوق الجزائريين السياسية[1]، أما رسالة الأمير خالد إلى هيريو(الرئيس الفرنسي) فقد ضمنها المطالب الأساسية للجزائريين وسماها " برنامج مطالبنا الأساسية " وفي مقدمتها:

-تمثيل الجزائر في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة متساوية لنسبة الكولون.

-إلغاء كل القوانين الزجرية.

-رفع الحواجز عن دخول الجزائريين إلى كل الوظائف.

-فصل الإسلام عن الدولة الفرنسية

نشاطها:

ظلت حركة المساواة أو الإصلاح تصنع الحدث السياسي بين سنوات 1919!إلى 1923 بمواقف الأمير خالد الإصلاحية ، والذي استغل كل المناسبات السياسية لتقديم مطالبه، فخطب أمام الرئيس الفرنسي ميليران أثناء زيارته للجزائر في ربيع 1922،و كانت خطبته هامة من حيث الأفكار المطروحة سنة بعد ذلك قررت فرنسا نفي الأمير خالد (1923)، ورغم تواجده بالمنفى إلا أن الأمير خالد واصل نشاطه السياسي بالمشاركة في المؤتمرات السياسية ، كما راسل رئيس الوزراء هيريو سنة 1924،و من الإسكندرية واصل الأمير مراسلاته و مطالب حركته الإصلاحية و هو السبب الذي جعل فرنسا تمنعه من دخول الجزائر حتى وفاته (1936)

ثانيا: التيار الاستقلالي:

تأسّس نجم شمال إفريقيا في باريس من طرف العمال الجزائريين المهاجرين في فرنسا في شهر جوان 1926، وأسندت رئاسة الحزب إلى السيد: عبد القادر

[1]- أبو القاسم سعدالله: **أبحاث واراء في تاريخ الجزائر**، ج2، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص ص 49-61.

حاج علي واختير الأمير خالد رئيسا شرفيا للحزب، ومن ابرز مسؤوليه السيد مصالي الحاج الذي يصبح فيما بعد زعيما للحزب سنة 1927 إضافة إلى بلقا سم راجف و عمار عيماش، وكان في بداية التأسيس يمثل التونسيين و المغاربة لكنهم انسحبوا سنة 1927 ليصبح النجم حزبا للجزائر يين وحدهم[1]، وظهر في البداية تقارب كبير يين نجم شمال إفريقيا والحزب الشيوعي الفرنسي والنقابات العمالية المنضوية تحت لواء الحركة الشيوعية.

استطاع النجم في بضع سنوات أن يصبح قوة سياسية و ضعت حّدا للركود السياسي في الجزائر من خلال التجمعات و المشاركة في المؤتمرات الدولية، وعرف النجم تطورا في أفكاره ومطالبه السياسية، فمن حركة عمّالية تدافع عن حقوق العمال المهاجرين إلى حزب سياسي وطني له مطالب واضحة فيما يتعلق بالقضية الجزائرية مثلما حدث في مؤتمر بر وكسل سنة 1927 و تدخل مصالي الحاج لصالح القضية الجزائرية. ولتبليغ أفكاره أصدر الحزب جريدة الأمة في باريس لنشر نشاطات و أفكار النجم.

برنامجه:

بعد انسحاب الأخوة التونسيين والمغاربة من النجم، وترأس مصالي الحاج له ظهر برنامج نجم شمال إفريقيا واضحا في المطالبة باستقلال الجزائر عن فرنسا ورفع مطالبه الوطنية إلى السلطات الفرنسية في أكثر من مناسبة، ويمكن حصر مطالب النجم في الاستقلال الكامل للجزائر، وخروج القوات الفرنسية منها، وإلغاء قانون الأهالي و استعادة الجزائريين لأملاكهم المصادرة، وضمان حق الجزائريين في التعليم مع فتح المجال لحرية الصحافة و ممارسة الحقوق السياسية و النقابية.و شكّل هذا البرنامج الوطني الثوري شوكة في حلق السلطات الاستعمارية التي ألفت سماع صوت المطالبين بالإدماج من أعضاء فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، و بعض أعضاء النخبة، لذلك بدأت السلطات الاستعمارية في التضييف على نشاطات النجم و زعيمه مصالي الحاج.

[1]– عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919–1939)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص ص 53–63.

نشاطه:

نظرا لبرنامج النجم الواضح المطلب في ما يتعلق بالاستقلال التام للجزائر، عرف الحزب مضايقات عديدة منذ السنوات الأولى لنشأته، إذ أقدمت السلطات الفرنسية على حلّ النجم سنة 1929، ممّا دفعه إلى الظهور مجددا تحت اسم نجم شمال افريقيا المجيد حتى سنة 1933 أين أحذ اسما جديدا هو لجنة التجمع الشعبي، و لم يختلف برنامج نجم شمال افريقيا المجيد عن برنامج النجم السابق، ونتيجة لهذا النشاط أصدرت السلطات الفرنسية أحكاما متفاوتة ضد زعماء النجم وفي مقدمتهم مصالي الحاج الذي حكم عليه سنة سجن نافذة عام 1934[1].

بعد خروج مصالي من السجن أعاد تشكيل الحزب تحت تسمية جديدة هي: الاتحاد الوطني لمسلمين شمال إفريقيا، و مرة أخرى حاولت السلطات الفرنسية اعتقاله ممّا اضطره إلى الفرار إلى سويسرا سنة 1935.وبقي هناك حتى جاءت حكومة الجبهة الشعبية و أصدرت عفوا على كل السياسيين فعاد مصالي إلى الجزائر لكن شهر العسل لم يدم طويلا بين حكومة الجبهة الشعبية والنجم فقرّرت حلّه بتاريخ 26 جانفي 1937م، وهي آخر جديد من مسار النجم السياسي ليتم تشكيل حزب آخر جديد هو: حزب الشعب الجزائري"P.P.A"سنة 1937،

بعد التطورات التي عرفتها الساحة السياسية في الجزائر خلال الثلاثينات مثل انعقاد المؤتمر الإسلامي 1936، ووصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، ثم خيبة أمل الحركة الوطنية الجزائرية في وعود الإصلاح من طرف الجبهة الشعبية و نتيجة لحلّ نجم شمال إفريقيا سنة 1937، التقى المناضلون السابقون للنجم لإعادة تشكيل حزب وطني جديد فكان حزب الشعب الجزائري.

حزب الشعب الجزائري:

تأسيسه:

تأسس حزب الشعب الجزائري في مارس 1937في فرنسا، ويعتبر امتدادا لحزب نجم شمال إفريقيا، حضر الاجتماع التأسيسي أزيد من 300 مناضل وتم انتخاب مصالي الحاج رئيسا للحزب الذي قرر نقل نشاطاته إلى الجزائر بعد عودة

[1]– أبو القاسم سعدالله: أبحاث واراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص ص 123–147.

هذا الأخير إليها في 18 جوان 1937بسرعة أصبح حزب الشعب منظمة سياسية قوية، وحركة وطنية بحتة عرفت بقوة التنظيم و الانتشار الواسع في كل المدن الجزائرية مستفيدا من مناضلي النجم السابقين و تجاربهم السياسية، وأصدر حزب الشعب عدة صحف لنشر أفكاره و مبادئه ومنها الأمة – الشعب التي كان يديرها مفدي زكريا، البرلمان الجزائري هذه الأخيرة كان يحررها المساجين من داخل سجن الحراش و تقدم للمناضلين في الخارج لطبعها وتوزيعها.

برنامجه:

منذ تأسيسه اتخذ حزب الشعب الجزائري شعاره الخاص"لا اندماج، لا انفصال، لكن تحرّر". في محاولة منه لتجنّب المواجهة المباشرة مع السلطات الفرنسية على غرار ما وقع للنجم وكان الحزب يؤمن بشعار " أن الحقوق تؤخذ و لا تعطى."

ويظهر من خلال برنامج حزب الشعب الجزائري أنّه مثّل الحركة الوطنية الثورية في الثلاثينات باعتباره خطابا واضحا واعتماده مطالب وطنية بحتة تمثلت في:

-إنشاء حكومة مستقلة عن فرنسا.

-إنشاء برلمان جزائري.

-احترام اللغة العربية والدين الإسلامي.

-إلغاء قانون الأهالي وكل القوانين الاستثنائية:

– ضمان حرية التعليم و حرية الصحافة ....إلى غيرها من المطالب التي عبّر عنها الحزب في مختلف المواقف، ونشرها في جرائده الخاصة[1].

نشاطه:

كان للحزب نشاطا سياسيا مكثفا ممّا أكسبه ثقة الشعب و التفافه حوله ، واتساع قاعدته الشعبية في مختلف المدن الجزائرية ، وأصبح في ظرف وجيز حزبا وطنيا شعبيا يحسب له ألف حساب خاصة من طرف السلطات الاستعمارية التي كانت تراقب تحركات مناضليه ونشاطهم، هذه الأخيرة لم تتوان في إصدار قرار حل حزب الشعب يوم 26 سبتمبر 1939 والزج بزعمائه في السجن، والحكم على

[1]– محمد قنانش، محفوظ قداش: **حزب الشعب الجزائري**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر (د.ت)، ص ص 35-36.

رئيسه مصالي الحاج بالأشغال الشاقة. وهكذا طويت صفحة حزب الشعب في نظر الإدارة الفرنسية لكن النشاط الوطني سيعرف مرحلة أخرى أثناء الحرب العالمية الثانية و بعدها.

ثالثا: التيار الإصلاحي:

ظروف تأسيسه:

ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ظروف متميزة يمكن اختصارها فيما يلي:

– احتفال فرنسا بالذكرى المئوية للاحتلال، 1830–1930 و مارا فق هذا الاحتفال من افتخار بالقضاء على الشخصية الجزائرية، ومن استفزازات من طرف المعمرين خاصة.

–تجنيس كل المولودين بالجزائر من أبوين أجنبيين و إعطائهم إمتيازات معتبرة في الإدارة و الخدمات.

– الاعتداء الصّارخ على الحريات الأساسية للمواطنين والتضييق على الصحافة الجزائرية و المدارس العربية ومحاربة القضاء الإسلامي.

– بروز كتلة من النخبة المثقفة ثقافة فرنسية تدعو إلى إدماج الجزائر والذوبان في الحضارة الفرنسية.

– تشجيع الجاليات اليهودية للهيمنة على النشاطات الاقتصادية و منحها امتيازات خاصة بعد إعطائها الجنسية الفرنسية[1].

في ظل هذه الظروف تأسّست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 05 ماي 1931 بنادي الترقي بالعاصمة، وتشكّلت من أبرز العلماء الجزائريين في هذه الفترة منهم: عبد الحميد بن باديس، البشير الإبراهيمي، الطيب العقبي، العربي التبسي، مبارك الميلي، الامين العمودي. وترأس اللجنة التأسيسية السيد عمران إسماعيل، وتمّ تعين مجلس إداري من 13 عضو ورغم غياب الشيخ عبد الحميد

[1]– عبد الكريم بوالصفصاف: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1981، ص ص 91–105.

بن باديس إلاّ أنه انتخب رئيسا للجمعية ، وأختير الشيخ البشير الإبراهيمي نائبا له، وتحصلت الجمعية على الاعتماد من طرف الإدارة الفرنسية.

برنامجها:

حدّدت جمعية العلماء برنامجها في قانونها الأساسي الذي تضمّن 24 فصلا تناول فيها الخطوط العريضة لعمل الجمعية، وتظهر أهداف الجمعية من خلال قانونها الأساسي ومن خلال نشاطات أعضائها و كتاباتهم. وفي مقدمة هذه الأهداف، المحافظة على الدين الإسلامي ومحاربة الخرافات والبدع و إحياء اللغة العربية وآدابها و تمجيد التاريخ الإسلامي وآثاره ،وقد شهد لها بهذا حتى المعارضين لأفكارها فالسيد فرحات عباس أشار إلى أن أهداف الجمعية تمثلت " في تجديد الإسلام، والصراع ضد المرابطين أداة الاستعمار وتكوين إطارات الثقافة العربية."

وأوضح رئيس الجمعية أهدافها الرئيسية في مقال: دعوة جمعية العلماء المسلمين وأصولها. وأبدت الجمعية موافق واضحة في القضايا السياسية المطروحة فعارضت سياسة الإدماج التي كانت تطالب بها: فيدرالية المنتخبين الجزائريين، بزعامة الدكتور بن جلول وابن التهامي. وفرحات عباس وغيرهم، كما سجلت حضورها الفعال في المؤتمر الإسلامي سنة 1936.

واعتمدت الجمعية في نشاطها على وسائل معروفة كالمسجد، والمدارس الحرة للتعليم والتربية وتكوين الإطارات والنوادي للنشاطات الثقافية وكذا الصحافة لنشر أفكارها وخاصة صحيفتي الشهاب و البصائر.

هذا النشاط المميز للجمعية جعلها في وضع لا يحسد عليه إذ برز معارضون لنشاطاتها فإلى جانب مخططات الإدارة الفرنسية في مواجهة جمعية العلماء، واغتيال الشيخ محمود كحول نجد معارضة النواب و رجال الزوايا والمرابطين، وكذا المبشرين ورجال الدين المسيحيين[1].

نشاطها:

[1]– أحمد الخطيب: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص ص 234–250. وينظر أيضا: عبد الكريم بوالصفصاف: المرجع السابق، ص ص 316–333.

واصلت الجمعية نشاطها خلال الثلاثينات رغم المضايقات التي تعرّضت لها من طرف الإدارة الاستعمارية ومعارضة خصومها، من خلال المدارس والصحف والنوادي حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية حين امتنعت عن تأييد فرنسا فقّللت من نشاطها وأوقفت صحفها ممّا جعل السلطة الفرنسية تقوم بنفي البشير الإبراهيمي إلى آفلو، وانضمت الجمعية إلى أحباب البيان، التنظيم الذي أسسه فرحات عباس، وبعد الحرب العالمية الثانية واصلت مهمتها الإصلاحية تحت رئاسة البشير الإبراهيمي إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية أين أصدر الشيخ الإبراهيمي بيان جمعية العلماء المسلمين من القاهرة بتاريخ 14 نوفمبر 1954 يدعو فيه الشعب إلى الالتفاف حول الثورة، وسنة 1956 أصدرت السلطات الفرنسية حلّ الأحزاب السياسية ومنها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

المحاضرة الثانية عشر: الحركة الوطنية الجزائرية 2 – التيارات الأخرى.

أولا: التيار الادماجي:

فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين:

ظروف تأسيسها:

تأسّست في شهر جوان 1927، من النواب الجزائريين المنتخبين في المجالس الفرنسية آنذاك وتعتبر امتدادا لحركة الشبان الجزائريين التي يعود تاريخها إلى بداية القرن 20. وجاءت هذه الفيدرالية كرد فعل على التنظيم الذي شكلّه رؤساء بلديات الجزائر في العشرينات ، وتشكلت هذه الاتحادية من ثلاث اتحاديات مستقلة هي اتحاديات قسنطينة و هران و الجزائر بهدف تمثيل الأهالي في البرلمان، وكانت اتحادية قسنطينة برئاسة الدكتور بن جلول من انشط الاتحاديا، انعقد أول مؤتمر للاتحادية في شهر جانفي 1928 بحضور مئة وستة وسبعون نائبا من مختلف مناطق الوطن، وترأس الاتحادية في أول الأمر شريف سيسبان ثم خلفه الدكتور بن جلول الذي عرفت في عهده نشاطا واسعا وحققت نتائج كبيرة في الانتخابات البلدية وفي العمالات " الولايات " بفضل جماعة من النخبة المثقفة من أمثال فرحات عباس، الدكتور سعدان، الدكتور ابن التهامي.....إخ[1].

برنامجها:

من المطالب الأساسية التي اعتمدتها الفيدرالية في برامجها السياسية قضية تمثيل الآهالي في البرلمان و توحيد و تنسيق جهود المنتخبين الجزائريين في المجالس النيابية للدفاع عن حقوقهم وتبنت سياسة الإدماج و المساواة في الحقوق و الوجبات بين الجزائريين و الفرنسيين والمطالبة بإلغاء القوانين الاستثنائية ويمكن حصر مطالب فيدرالية المنتخبين المسلمين في:

-المطالبة بتمثيل الجزائريين في مختلف المجالس الفرنسية.

-إلغاء القوانين الاستثنائية.

-رفع عدد النواب المسلمين في المجالس المنتخبة.

---

[1]- الجيلالي صاري، محفوظ قداش: **المقاومة السياسية 1900-1954**، تر: عبد القادر بن حراث: المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص ص 21-23.

وهي بذلك لم تكن تهدف إلى العمل اتجاه الجماهير الشعبية قصد إعدادها سياسيا، بل تعمل على دمج النخبة المثقفة ثقافة فرنسية في المجتمع الفرنسي، ولذلك وجدت نفسها مرفوضة من الطرفين ، من طرف الشعب الجزائري لأنها لا تعبّر عن مطالبه، ومن طرف المستوطنين المعارضين لفكرة المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين. كانت جريدة التقدم لسان حال الاتحادية و من ابرز المحررين فيها فرحات عباس والدكتور بن جلول .واصلت فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين على نفس النهج الذي رسمته منذ تأسيسها حتى حلّها نهائيا سنة 1941.

ثانيا: التيار الشيوعي:

مع تزايد النشاط السياسي الوطني خلال فترة العشرينات و الثلاثينات وبروز أحزاب وطنية متعددة الاتجاهات حاول اليسار الفرنسي استغلال هذا الظرف السياسي المتميّز ليدعم تواجده بالجزائر من خلال مناضليه الشيوعيين وعن طريق فرع الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر ،أثمر هذا النشاط الشيوعي الفرنسي عن تأسيس الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936[1].

تأسيسه:

بعد أن ظل الحزب الشيوعي الجزائري فرعا للحزب الشيوعي الفرنسي عرف مع مطلع الثلاثينات محاولة هيكلته و إعطائه الطابع الجزائري ليقوم بنشاطه الرسمي داخل الجزائر، واتخذ قرار إنشائه رسميا أثناء انعقاد المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الفرنسي بفرنسا من 22 إلى 25جانفي 1936م بحضور ممثلين عن الشيوعيين الجزائريين يتقدمهم عمار أوزقان. أما المؤتمر التأسيسي فعقد بالجزائر العاصمة في نفق أرضي بحي باب الوادي في جويلية 1936و تشكل في الغالبية من الأوربيين المقيمين في الجزائر هذا ما جعل نشاطه يتوجه إلى الأوربيين من دون المواطنين الجزائريين الذين لم يقبلوا بأفكاره و مبادئه رغم تركيزه في نداءا ته على مطالب الطبقة الشغيلة.

[1] - Mahfoud Kadach: op cit, pp 135-160.

برنامجه:

لم يظهر الحزب الشيوعي الجزائري اهتماما واضحا بالقضية الوطنية بل اعتمد مطالب اجتماعية كتحسين معيشة السكان و رفع الأجور و تحقيق العدالة الاجتماعية ، وهذا ما دفع ببعض الكتاب إلى اعتباره منظمة نقابية لا حزبا سياسيا. ويتجلىّ من خلال ما كان ينشر في الجزائر الحزب مثل : الجزائر الجديدة والجزائر الجمهورية وجريدة الكفاح الاجتماعي برنامج الشيوعيين الجزائريين و الذي يمكن تلخيصه في:

- المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين ضمن الاتحاد الفرنسي.
- المطالبة بالجنسية المزدوجة (جزائرية ، فرنسية)
- اعتبار اللغتان الفرنسية والعربية لغتين رسميتين.
- تشكيل برلمان مزدوج فرنسي جزائري.
- هذه المطالب تبيّن بوضوح دعوة الحزب الشيوعي إلى الارتباط الدائم مع فرنسا، والابتعاد الكليّ عن مطالب الوطنيين الجزائريين[1].

نشاطه:

ظلّ الحزب الشيوعي الجزائري على صلة وثيقة بالحزب الشيوعي الفرنسي ممّا جعله رهينة للطروحات اليسارية، وأبعده أكثر عن الاهتمام بالقضايا الجوهرية للشعب الجزائري ،و قد أثر عليه هذا الارتباط ،إذ أصبح يأخذ بتوجيهات موريس توريز زعيم الشيوعيين الفرنسيين ولذلك لم يتعاطف مع الجزائريين أثناء مجازر 08ماي1945 بل أكثر من ذلك اعتبر الجزائريين فاشيين و نازيين. ووقف الحزب ضد الحركة الوطنية في أغلب المواقف إذ رفض الانضمام إلى حركة أحباب البيان والحرية سنة 1944، وواصل تنكرّه لمطالب الشعب الجزائري حتى اندلاع الثورة التحريرية إذ اعتبرها عملية انتحارية، ولكن الكثير من أعضائه انخرطوا فيها، وأن الدولة الجزائرية مازالت في طور التكوين.

[1] - Mahfoud Kadach: op cit, pp 317-318.

المحاضرة الثالثة عشر: اندلاع الثورة وتطورها 1954-1962.

تمهيد:

كانت ثورة التحرير الجزائرية تتويجا لمسار طويل من المقاومة الشعبية السياسية والمسلحة، ضد الاحتلال الفرنسي للبلاد، بداية بمقاومة الأمير عبد القادر الجزائري (1832 إلى 1847)، ثم مقاومة أحمد باي (1837 إلى 1848)، مرورا بمقاومة الزعاطشة (1848 إلى 1849) ولالّة فاطمة نسومر والشريف بوبغلة (1851 إلى 1857)، وصولا إلى مقاومتي الشيخ المقراني والشيخ بوعمامة (1871 إلى 1883).

وتضاف إلى ذلك أيضا حركات شعبية أخرى؛ على امتداد الجغرافيا الجزائرية، إلى غاية تشكّل ملامح الحركة الوطنية في ثلاثينيات القرن الماضي، مع " نجم شمال أفريقيا"، التي تأسست سنة 1926 في باريس بقيادة مصالي الحاج، قبل أن تتحول سنة 1937 إلى "حزب الشعب الجزائري"، ثم إلى "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" سنة 1946.

داخل جسد حركة الحريات، تشكّلت منظمة عسكرية سرية مكونة من بعض المناضلين المتحمسين لإطلاق ثورة مسلحة، على خلفية ظروف داخلية وخارجية اعتبروا أنها مواتية، خصوصا بعد مجازر 8 ماي 1945، (راح ضحيتها 45 ألف شهيد)، ارتكبتها فرنسا ضد الجزائريين المطالبين بحق الاستقلال على إثر الانتصار على النازية في الحرب العالمية الثانية.

كما شكّل انهزام الجيش الفرنسي في ديان بيان فو؛ بالهند الصينية سنة 1952، دافعا مهما لإطلاق ثورة جزائرية، انسجاما مع تنامي وانتشار حركات التحرّر في العالم[1].

-ظروف اندلاع الثورة التحريرية:

1- الظروف الدولية:

- ظهور وانتشار الحركات التحررية

[1]- محمد عباس: رواد الوطنية، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص 73-74.

- انهزام فرنسا في معركة" ديان بيان فو"بفيتنام ماي 1954
- ظهور الكفاح المسلح في تونس والمغرب.
- انفراج العلاقات الدولية وسيرها نحو التعايش السلمي
- تراجع مكانة فرنسا كقوة عسكرية بعد الحرب العالمية الثانية.
- ظهور المواثيق الدولية التي تقر بحق الشعوب في تقرير المصير

2-الظروف الدولية:

*قناعة الجزائريين بضرورة الكفاح المسلح بعد فشل العمل السياسي.

*تشتت الحركة الوطنية وأزمة حركة انتصار الحريات

*استمرار السياسة الاستعمارية وتجاهل مطالب الحركة الوطنية

*ارتكاب المجازر في حق الشعب الجزائري كمجازر 8ماي 1945

ثانيا التحضير لإندلاع الثورة

1- تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل:

تأسست اللجنة في 23مارس 1954 من طرف أعضاء من المنظمة الخاصة وبعض المركزيين وحصروا أهداف اللجنة في:

*العمل على وحدة الحزب والمحافظة على مبادئه الثورية.

*العمل على تجميع إطارات المنظمة الخاصة.

*الإتصال بقواعد الحركة وإقناعها بضرورة إلتزام الحياد ولم فشل المركزيون في تحقيق أهدافهم بقي أعضاء المنظمة الخاصة مصممين على العمل المسلح واجتمل رأيهم على دعوة أعضاء المنظمة الخاصة الذي عرف بمجموعة 22[1].

2-إجتماع لجنة 22:

عقد هذا الإجتماع في 1954/07/25 بالجزائر العاصمة بمنزل السيد إلياس دريش وأهم النقاط المطروحة فيه:

*استعراض تاريخ المنظمة الخاصة من إنشائها إلى تاريخ حلها

[1]- مجموعة من الباحثين: مصطفى بن بوالعيد والثورة الجزائرية، منشورات جمعية أول نوفمبرلتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، ط1، دار الهدى، عين مليلة، 1999، ص ص 847-857.

*العمل المنجز من طرف المنظمة الخاصة بين 1947-1950

*شرح وضعية المجتمعين ضمن اللجنة الثورية للوحدة والعمل وموقفهم من أعضاء اللجنة المركزية.

*الحرب في كل من تونس والمغرب الأقصى.

-وقد تم إنتخاب محمد بوضياف منسقا وطنيا وانتخاب أعضاء المكتب الوطني وهم " :مصطفي بن بولعيد – محمد العربي بن مهيدي – ديدوش مراد – رابح بيطاط.

3-الإجتماعات السرية:

أ- إجتماع 1954/06/23 ببيت المناظل عيسى كشيدة بشارع بربروس بالعاصمة احتوى على:

* جمع قدماء المنظمة الخاصة ودمجهم في التنظيم الجديد

* التحضير العسكري للثورة وإجراء تجارب التكوين والتدريب على صنع المتفجرات

* إجراء اتصالات بالمناضلين المتواجدين بالقاهرة :(أحمد بن بلة -محمد خيضر- حسين آيت أحمد)

ب- اجتماع أواخر شهر أوت:

بمنزل السيد بوكشورة مراد بالعاصمة تم فيه استعراض نشاط اللجنة

ج- اجتماع سبتمبر 1954 : تم فيه تكليف مصطفى بن بولعيد بإجراء آخر محاولة مع مصالي الحاج

د- لقاءات 10 إلى 25 أكتوبر 1954: تم فيها:

لقد تم وضع اللمسات الأخيرة للتحضير لاندلاع الثورة التحريرية في اجتماعي 10 و24 أكتوبر 1954 بالجزائر من طرف لجنة الستة . ناقش المجتمعون قضايا هامة هي:

-إعطاء تسمية للتنظيم الذي كانوا بصدد الإعلان عنه ليحل محل اللجنة الثورية للوحدة والعمل وقد اتفقوا على إنشاء جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري المتمثل في جيش التحرير الوطني. وتهدف المهمة الأولى للجبهة في الاتصال بجميع التيارات السياسية المكونة للحركة الوطنية قصد حثها على الالتحاق بمسيرة الثورة، وتجنيد الجماهير للمعركة الحاسمة ضد المستعمر الفرنسي.

-تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية : كان اختيار ليلة الأحد إلى الاثنين أول نوفمبر 1954كتاريخ انطلاق العمل المسلح يخضع لمعطيات تكتيكية – عسكرية، منها وجود عدد كبير من جنود وضباط جيش الاحتلال في عطلة نهاية الأسبوع يليها انشغالهم بالاحتفال بعيد مسيحي، وضرورة إدخال عامل المباغتة.

-تحديد خريطة المناطق وتعيين قادتها بشكل نهائي، ووضع اللمسات الأخيرة لخريطة المخطط الهجومي في ليلة أول نوفمبر خريطة أهم عمليات أول نوفمبر 1954.

المنطقة الأولى- الأوراس : مصطفى بن بولعيد

المنطقة الثانية- الشمال القسنطيني :ديدوش مراد

المنطقة الثالثة- القبائل :كريم بلقاسم

المنطقة الرابعة- الوسط :رابح بيطاط

المنطقة الخامسة- الغرب الوهراني :العربي بن مهيدي

تحديد كلمة السر لليلة أول نوفمبر 1954 : خالد وعقبة

بيان أول نوفمبر 1954

وقد تم الإعلان عن ميلاد "جبهة التحرير الوطني "التي أصدرت أول تصريح رسمي لها يعرف بـ "بيان أول نوفمبر ".وقد وجهت هذا النداء إلى الشعب الجزائري مساء 31 أكتوبر 1954 ووزعته صباح أول نوفمبر، حددت فيه الثورة مبادئها ووسائلها، ورسمت أهدافها المتمثلة في الحرية والاستقلال ووضع أسس إعادة بناء الدولة الجزائرية والقضاء على النظام الاستعماري . وضحت الجبهة في البيان الشروط السياسية التي تكفل تحقيق ذلك دون إراقة الدماء أو اللجوء إلى العنف ؛ كما شرحت الظروف المأساوية للشعب الجزائري والتي دفعت

به إلى حمل السلاح لتحقيق أهدافه القومية الوطنية، مبرزة الأبعاد السياسية والتاريخية والحضارية لهذا القرار التاريخي. يعتبر بيان أول نوفمبر 1954 بمثابة دستور الثورة ومرجعها الأوّل الذي اهتدى به قادة ثورة التحرير وسارت على دربه

اندلاع الثورة:

كانت بداية الثورة بمشاركة 1200مجاهد على المستوى الوطني بحوزتهم 400 قطعة سلاح وبضعة قنابل تقليدية فقط. وكانت الهجومات تستهدف مراكز

الـدرك والثكنـات العسـكرية ومخـازن الأسـلحة ومصـالح اسـتراتيجية أخـرى، بالإضـافة إلـى الممتلكـات التـي اسـتحوذ عليهـا الكولـون..شـملت هجومـات المجاهـدين عـدة منـاطق مـن الـوطن ، وقـد اسـتهدفت عـدة مـدن وقـرى عبـر المنـاطق الخمـس : باتنـة، أريـس، خنشـلة وبسـكرة فـي المنطقـة الأولـى، قسـنطينة وسـمندو بالمنطقـة الثانيـة، العزازقـة وتيغزيـرت وبـرج منايـل وذراع الميـزان بالمنطقـة الثالثـة. أمـا فـي المنطقـة الرابعـة فقـد مسـت كـلا مـن الجزائـر وبوفاريـك والبليـدة ، بينمـا كانـت سـيدي علـي و زهانـة ووهـران علـى موعـد مـع انـدلاع الثـورة فـي المنطقـة الخامسـة (خريطـة التقسـيم السياسـي والعسـكري للثـورة 1954 -1956) .وبـاعتراف السـلطات الإسـتعمارية ، فـإن حصـيلة العمليـات المسـلحة ضـد المصـالح الفرنسـية عبـر كـل منـاطق الجزائـر ليلـة أول نـوفمبر 1954، قـد بلغـت ثلاثـين عمليـة خلفـت مقتـل 10 أوروبيـين وعمـلاء وجـرح 23 مـنهم وخسـائر ماديـة تقـدر بالمئـات مـن الملايـين مـن الفرنكـات الفرنسـية[1]. أمـا الثـورة فقـد فقـدت فـي مرحلتهـا الأولـى خيـرة أبنائهـا الـذين سـقطوا فـي ميـدان الشـرف، مـن أمثـال بـن عبـد المالـك رمضـان و قـرين بلقاسـم و بـاجي مختار و ديدوش مراد وغيرهم.

رد فعل فرنسا على الثورة:

كـان أول ردّ فعـل لـلإدارة الفرنسـية علـى هـذه الأحـداث، إصـدار مرسـوم بتـاريخ الخـامس مـن نـوفمبر 1954، يقضـي بحـلّ كـل المنظمـات والهيئـات السياسـية الجزائريـة والقـبض علـى أكثـر مـن 500 فـرد مـن مناضـلي ومسـؤولي الحركـة الوطنيـة، لتبـدأ سلسـلة مـن الملاحقـات التـي تزامنـت مـع عـدة عمليـات مسـلحة، ضـدّ مواقـع وهيئـات وشخصـيات فرنسـية، تبناهـا "جـيش التحريـر الـوطني"، الـذراع العسـكرية لجبهـة التحريـر الـوطني[2]. كمـا عرفـت هـذه الفتـرة اغتيـال أبـرز قيـادات الجبهـة علـى غـرار المناضل ديدوش مراد (18 جانفي 1955).

---

[1]- مجموعة من الباحثين: المرجع السابق، ص ص 117-123. وينظر أيضا: لخضر بوالطمين: لمحات من ثورة الجزائر، دار البعث، قسنطينة، 1981، ص ص 08-10. وينظر: Mouhamed Harbim: 1954, La guerre commonce en Algerie, ed comlexe,Bruxeles,1998, p p 21-22.

[2]- محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000، ص ص 23-24. وينظر أيضا: Mouhamed Harbi: op cit, p p 25-31.

أبرز محطات الثورة الجزائرية:

هجومات الشمال القسنطيني 20 اوت 1955

لم تكن الهجومات على الشمال القسنطيني عملا ارتجاليا بل تم التحضير لها وتحديد تاريخها والإتفاق على طريقة تنفيذها والأهداف المتوخاة من ورائها وعقد لهذا الغرض أول اجتماع دعي إليه المجاهد زيغود يوسف في الفترة ما بين 25 جوان و أول جويلية 1955 في ضواحي " الرمان" المسمى بالحدائق بسكيكدة وحضره مائة من المجاهدين أعضاء المنطقة الثانية منهم: الأخضر بن طوبال، مصطفى عمار بن عودة، علي كافي ،محمد الصالح ميهوب وبوضربة عمار أما فيما يخص تسيير العمليات فقد اتفق أن تستمر ثلاثة أيام[1].

في اليوم الأول: 20 اوت 1955 يكون الهجوم على المدن جيشا وشعبا.

في اليوم الثاني: 21 اوت 1955 يأتي الاستعمار لحماية المدن وتدعيم المراكز العسكرية فالتصدي له يكون عن طريق الكمائن في كل الطرقات لضربه وحماية مراكز جيش التحرير بالإضافة إلى كسب السلاح من عمليات تلك الكمائن.

في اليوم الثالث: 22 أوت 1955 تنفيذ حكم الإعدام على كل الخونة في المدن. وتم كذلك في هذا الاجتماع تحديد أماكن وأهداف العمليات فاختير 40 هدفا، في المدن والقرى قام جيش التحرير الوطني بمساندة الشعب بعدة عمليات ناجحة في الشمال القسنطيني خلال الفترة الممتدة بين 20 إلى 27 أوت 1955 بقيادة زيغود يوسف، واستهدفت الثكنات العسكرية ومراكز الشرطة و الدرك والمعمرين و المصالح الاقتصادية الفرنسية.

أهداف أحداث 20 أوت 1955 م:

أ – الأهداف الداخلية:

– فك الحصار العسكري المضروب على بعض المناطق خاصة المنطقة الأولى (منطقةالأوراس).

– تحطيم أسطورة الجيش الفرنسي الذي لايقهر.

[1]– علي كافي: مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 79.

– ترسيخ الثقة في نفوس المجاهدين و الشعب.

– تنشيط عمل جيش التحرير الوطني. البطل الشهيد زيغوت يوسف.

– تفنيد الدعاية الكاذبة التي بثتها فرنسا في أوساط الشعب الجزائري على أنها تمكنت من القضاء على الثورة.

– توسيع العمليات العسكرية لتشتيت صفوف العدو وتوسيع نطاق الثورة.

ب– الأهداف الخارجية:

–تأكيد التضامن الفعال مع الشعب المغربي الشقيق إذ أنها جاءت في الذكرى الثانية لنفي السلطان محمد الخامس إلى جزيرة مدغشقر.

–لفت أنظار العالم قبل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخاصة أن الكتلة الأسيوية الإفريقية في مؤتمر باندونغ قررت لأول مرة عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة وفكرت القيادة في الداخل بأن تقوم بعمل عسكري لأن العمل الداخلي يكون سندا للممثلين في الخارج.

–إشعار العالم بقوة الثورة.

– إقناع الرأي العام الفرنسي، والرأي العام العالمي بان الشعب الجزائري قد تبنى ودعم جبهة التحريرالوطني وهو مستعد لتحرير البلاد مهما كان الثمن والتضحيات.

– دحض الدعاية الإستعمارية الكاذبة من أن فرنسا تتحكم في الوضع.

– كسب الدعم الدبلوماسي والعسكري للثورة.

نتائجها :

رغم ما ترتب عن تلك الهجومات من مجازر نظمها المستعمر كما أكدها أحد جلادي الإستعمار آنذاك "أوساريس" ومضاعفة عدد عناصر العدو إلى أكثر من 400 ألف عسكري تم استقدامهم بعد انسحاب المستعمر من فيتنام بعد اتفاقيات جنيف إلا ان هذه الهجومات كانت لها نتائج إيجابية على مستقبل الثورة أهمها ما يلي:

أ– حققت الأهداف المرسومة لها عسكريا، سياسيا و إعلاميا.

ب– خففت الحصار المضروب على منطقة الاوراس.

ج- ازداد تلاحم الشعب بالمجاهدين.

د- غيرت نظرة الفرنسيين للمجاهدين، فبعد أن كانوا ينعتونهم ب "الفلاقة" و"قطاع الطرق" و "الخارجين عن القانون" أصبحوا يسمونهم ثوارا.

هـ - بعثت النشاط في العمل المسلح.

و- كسب المزيد من الدعم من الدول الصديقة والشقيقة.

ن- عملت على رفع صوت الثورة عاليا، وأشعرت العالم أن ما يجري في الجزائر هو ثورة حقيقية. ونوقشت القضية الجزائرية في المحافل الدولية وراحت تحقق الانتصارات المتتالية[1].

موقف السلطات الفرنسية من الهجومات:

كان رد العدو وحشيا إذ قام بحملة قمع و تنكيل واسعة ضد السكان أدت إلى استشهاد أكثر من عشرين ألف جزائري منهم 1500 في مدينة سكيكدة لوحدها.

صمود الثورة واستمرارها:

رغم مضاعفة العدو لقواته وتصعيده حملات بطشه، فقد تواصل الكفاح وانتصرت الثورة في مواجهات كثيرة كمعركة الجرف في ابريل 1956 حينما نصب المجاهدون في جبال النمامشة كمينا لقوات فرنسية كبيرة، قتلوا فيه 374 عسكريا و جرحوا المئات كما أسقطوا 6 طائرات عمودية، وطائرة مطاردة مقابل 8 شهداء . ونفذت الثورة عملية بالسترو (الاخضرية (يوم 18 ماي 1956 م قتل فيها 19 فرنسيا، وأحبطت عملية " الطائر الأزرق "التي انتهت بالتحاق 400 مسلح جزائري بالجهاد عشية مؤتمر الصومام بعد قتلهم ل 500 عسكري فرنسي وعميل.

مؤتمر الصومام" في 20 أوت 1956، مؤتمر انعقد بمنطقة القبائل الصغرى بافري اوزلاقن حضره قيادات ووفود المناطق لتقييم مسيرة الثورة ودراسة مستقبلها[2]؛ ليعيد ترتيب بيت الثورة، بعد تضييق الجيش الفرنسي على أهم منافذها في منطقة الشرق الجزائري. وبتوصية من المؤتمر، تم تقسيم البلاد إلى 6 ولايات، تتوزع

---

[1]- عبدالله مقلاتي: العلاقات الجزائرية المغربية والافريقية، ج1، ص ص 167-170.

[2] -Saad Dahlab: pour L'lindépendance de L'Algerie "Mission accomplie, ed Dahlab, Alger, 1999, p p 40-50.

بدورها إلى مناطق وكل منطقة على نواح، وكل ناحية إلى قسمات، تعمل وفق أوامر وتعليمات قيادة الثورة[1].

أدخلت جبهة التحرير، أساليب جديدة في التعامل مع التضييق الفرنسي على عناصرها في المناطق الجبلية، من خلال انتهاج حرب العصابات، والضربات الفردية في المدن الكبرى، على غرار الجزائر العاصمة التي شهدت بداية من سنة 1957، ضربات مركزة على الأهداف الفرنسية، في سياق ما عُرف بـ"معركة الجزائر"، ثم جاء إضراب شامل من (28 جانفي إلى 4 فبراير 1957)؛ دعت إليه قيادة الثورة ولاقى تفاعلا كبيرا من أفراد الشعب.

وفي أعقاب هذا التأثير الكبير الذي أحدثته حرب التحرير على السلطات الفرنسية، في القرى والمدن، جاء خطاب الرئيس شارل ديغول في 4 جوان 1958 بالجزائر، والذي دعا فيه قادة جبهة التحرير، علنا، إلى المصالحة.

ترتب عن هذا "الرضوخ الفرنسي".

تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 19 سبتمبر 1958.

هذه الخطوة السياسية، لم تمنع السلطات الفرنسية من تمديد عُمر حرب الإبادة التي شنتها ضد الشعب الجزائري؛ 4 سنوات أخرى، قبل الجلوس على طاولة المفاوضات والتوقيع على اتفاقيات إيفيان في سويسرا مع قادة جبهة التحرير، بتاريخ 18 مارس 1962 والاتفاق على وقف اطلاق النار في 19 مارس 1962[2]، ومرحلة انتقالية حتى اجراء الاستفتاء على الاستقلال يوم 01 جويلية 1962و تم الاستفتاء وصوت الجزائريون لصالح الاستقلال بنسبة تفوق 98 بالمئة.

[1]– علي كافي: المصدر السابق، ص 109.

[2] - Saad Dahlab: op cit, p p 170-171.

المحاضرة الرابعة عشر: تطور الجزائر بعد الاستقلال- نظام الحكم والدستور

تمهيد:

عرفت الجزائر بعد الاستقلال عام 1962 عدة مراحل سياسية ودستورية هامة، تعكس تطور النظام السياسي وبناء الدولة الجزائرية بعد الاستقلال. وهذا عرضًا مفصلاً لتطور الجزائر سياسياً ودستورياً بعد الاستقلال:

أولاً :مرحلة ما بعد الاستقلال (1962-1965)

مرت بظروف صعبة تميزت ب: حل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي كانت تعمل بالخارج، وبدأت مسيرة بناء الدولة الوطنية.

شهدت صراعا سياسيا بين قادة الثورة، خاصة بين بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة وأحمد بن بلة المدعوم من جيش الحدود، انتهى الصراع بوصول بن بلة الى السلطة بدعم من العقيد هواري بومدين[1].

اتخذ بن بلّة لقب الرئيس الوطني بعد الاستقلال. جاءت أول انتخابات للمجالس الشعبية، في 20 سبتمبر 1962، بعدها، انتخاب الجمعية التأسيسية لأحمد بن بلة رئيسا للجمهورية في 25 سبتمبر 1962،عين بن بلّة أعضاء حكومته من الجيش وبعض الإطارات من أصدقئه المقربين.

اصدار أول دستور للبلاد بعد الاستقلال سبتمبر 1063، تبنى مشرعا الاشتراكية كخط، وسياسة الحزب الواحد، جبهة التحرير الوطني، FLN ،كان خلالها بن بلة، الأمين العام للحزب، انتخب بن بلة لخمس سنوات.

في أول مؤتمر للجبهة، في1964 ، خرجت مسودة الجزائر العاصمة، التي حددت هياكل الدولة، ونظرة بن بلة للدولة الجزائرية. تضمنت المسودة أيضا، تأكيدا على إسلامية الدولة وعروبتها.

لم يستطع بن بلّة كسب ثقة الجمهور الجزائري، الذي عرفه تابعا فقط للحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس ولا العسكر أنفسهم، الذين لاحظوا تدني مستواه السياسي والحضاري. كان بن بلّة محبوبا لكونه أحد قادة الثورة التاريخين،

[1] - Saad Dahlab: op cit, p 173.

أكثر من كونه كفءً جديرا بالسياسة. كان بن بلّة فطنا أيضا، حاول دعم نفسه بيساري الجيش أكثر من غيرهم، لكنه لم يكن قادرا على زعزعة مكانة وزير دفاعه هواري بومدين، دخل أحمد بن بلة في صراع مع جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، فقد دخل في صراع آخر مع رفاق دربه، حيث شعر العديد من مفجرّي الثورة الجزائرية أن البساط قد سحب من تحتهم وأنهم باتوا بدون أدوار في مرحلة الاستقلال وبدأت الفتنة تطل برأسها بين الأخوة الأعداء وتمّ تدشين أولى الاغتيالات السياسية في الجزائر والتي تواصلت في عهد هواري بومدين وفي عهد أحمد بن بلة أعدم العقيد شعباني، كما أُغتيل في إسبانيا محمّد خيضر أحد قادة الثورة الجزائرية، أما حسين آيت أحمد الذي كان مغضوبا عليه فقد فرّ إلى باريس وأسسّ جبهة القوى الاشتراكية، وتمّ اعتقال محمد بوضياف الذي أسس الحزب الثوري الاشتراكي 1963 وحكم عليه بالإعدام وبعد تدخل العديد من الوسطاء خرج من السجن وغادر الجزائر متوجها إلى فرنسا ومنها إلى مدينة القنيطرة في المغرب.

-علاقات الجزائر الدولية في عهد بن بلة:

على الرغم من أن الدولة الفتية قررت إقامة علاقات حسنة ومميزة مع كل الذين وقفوا إلى جانب الثورة الجزائرية، إلاّ أنّ حكومة بن بلة وجدت نفسها في مهب العاصفة مع المغرب بسبب خلافات حدودية بين الجزائر والمغرب، - بن بلة يتهم دوائر في الرباط بأنها كانت وراء الوشاية به عندما غادر المغرب متوجها إلى تونس عبر طائرة مغربية مدنية وأجبرت الطائرات الحربية الفرنسية الطائرة التي كانت تقله بالهبوط في مطار الجزائر العاصمة وفي عهد بن بلة - وفي سنة 1963 نشبت مناوشات على الحدود بين البلدين وقد شكّلت هذه المناوشات لبنة الصراع السياسي الحاد بين الرباط والجزائر الذي ما فتئ يتفاقم ويتفاعل على امتداد ثلاثة عقود، وكانت علاقات الجزائر مع كل من ليبيا وموريتانيا وتونس إلى حدّ ما جيدة إلى أن أصبحت قضية الصحراء الغربية هي معيار التوازن في علاقات الجزائر المغاربية حيث باتت ساعتها خاضعة للمدّ والجزر. على صعيد علاقات الجزائر مع بقية الدول العربية كمصر والعراق وسوريا فقد كانت إيجابية، كما

حرص بن بلة على مدّ جسور التواصل مع الدول الاشتراكية بدء بموسكو ومرورا بهافانا ووصولا إلى بلغراد.

19جوان، 1965، يشهد انقلابا أبيضا على أول رئيس للجزائر بعد الاستقلال، بن بلّة، سجن معزولا بعدها، من طرف حليفه السابق، بومدين.

ثانيًا :مرحلة حكم هواري بومدين (1965-1978)

قام هواري بومدين بانقلاب ضد أحمد بن بلة سمي أنذاك بالتصحيح الثوري.

عُلّق العمل بالدستور، وقام هواري بومدين بتأسيس مجلس الثورة وهو عبارة عن قيادة جماعية تتخذ قرارات في الاختيارات الكبرى للجزائر الداخلية منها والخارجية، وفي داخل هذا المجلس اتخذت القرارات المصيرية من بينها تأميم والمحروقات واسترجاع الثروات الطبيعية والباطنية، وتعميم نظام الثورة الزراعية وانتهاج الاقتصاد الموجه وإشراف الدولة على كل القطاعات الإنتاجية.

سياسة هواري بومدين الداخلية:

تمت الموافقة على الميثاق الوطني في جوان 1976 باستفتاء عام، لوحظ فيه نقاش داخلي كثيف، نتاج تدخل النقابات العمالية وأعضاء الحزب الواحد وحتى الجمعيات تدخلت. ظهرت العقيدة في الميثاق الجديد كأساس، كتأكيد على الاشتراكية والحكم الفردي. تأكدت زعامة حزب جبهة التحرير الوطني كحزب واحد للبلاد، والممثل الوحيد لتاريخ البلد، ورمزا للشعب الجزائري.

تبع الميثاق سريعا، دستور جديد 1976. وثيقة طويلة عريضة ب 199 مادة، تحوي الهيكل السياسي الجديد المعلن في الميثاق الوطني، أعاد الدستور مجلس الشعب، المكون فقط من أعضاء الحزب الواحد. أقرت المواد من 12 إلى 29 في دستور1976 ، دور الجبهة الوحيد على الساحة. لم يكرس الدستور الجديد فصل السلطات، بل وطدها في الجهاز التنفيذي، عين بومدين رئيسا للجمهورية والحكومة، القائد الأعلى للقوات المسلحة، ووزيرا للدفاع، لم يبق إلا زعيم الحزب الواحد، وكان له ذلك.

تعزز موقع بومدين بسند الجيش الموالية، تحققت خلاله مرتبة فاقت مرتبة بن بلة في شعبيتها، وتم انتخابه مرة أخرى، في استفتاء منفرد عام 1976.

أنتخب المجلس الشعبي الجديد في فبراير 1977. صحيح أن أعضاءه كانت كلها من حزب جبهة التحرير، إلا أنها كانت بمعتقدات ومستويات مختلفة. كثير من العمال والفلاحين المنتخبين، كعنوان للعدالة الاجتماعية الحقة، التي أرادها سلف بومدين في الدولة. وبالتالي أعاد النظام الرئاسي القوي، وكرّس "جبهة التحرير الوطني" كحزب وحيد.

علاقات الجزائر الدولية في عهد هواري بومدين:

لقد عمل هواري بومدين بعد استلامه الحكم على تكريس هيبة الدولة الجزائرية داخليا وخارجيا، وفي بداية السبعينيات توهجّت صورة الجزائر إقليميا ودوليا وباتت تساند بقوة القضية الفلسطينية وبقية حركات التحرر في العالم، ولعبت الجزائر في ذلك الوقت أدوارا كبيرة من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة دول عدم الانحياز.

كانت علاقة الجزائر بكل الدول وخصوصا دول المحور الاشتراكي حسنة للغاية عدا العلاقة بفرنسا والجار المغربي الذي كان مستاء من تبنيّ هواري بومدين لجبهة البوليساريو، فإقدام هواري بومدين على تأميم قطاع المحروقات أدّى إلى توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث قاطعت فرنسا شراء النفط الجزائري وكانت تسميه: البترول الأحمر والمغرب كان يرى أن الجزائر وبحكم طبيعتها الأيديولوجية الثورية وتحالفها مع عبد الناصر قد تشكل خطرا على المغرب وقد تمد يدها للمعارضة الوطنية المغربية وبالتالي قد تهدد العرش العلوي في الرباط، كما أن الثوار الجزائريين كانوا يعتبرون المغرب محسوبا على المحور الغربي.

في عهد هواري بومدين ظهرت جبهة البوليساريو كمنظمة ثورية تريد فصل الصحراء الغربية عن المغرب، ومعروف أن الجزائر ساهمت في إنشاء جبهة البوليساريو وأمدتها بالسلاح والمال وظلت العلاقات الجزائرية المغربية متوترة إلى أن قام الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بإعادة العلاقة مع المغرب بعد وساطة قام بها العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز.

وفاة هواري بومدين:

بداية الأمر ظن الأطباء أنّه مصاب بسرطان المثانة، غير أن التحاليل الطبية فنّدت هذا الادّعاء وذهب طبيب سويدي «والدن ستروم» إلى القول أن هواري بومدين أصيب بمرض وكان هذا الطبيب هو نفسه مكتشف المرض وجاء إلى الجزائر خصيصا لمعالجة بومدين، وتأكّد أنّ بومدين ليس مصابا بهذا الداء الذي من أعراضه تجلط الدم في المخ. استمرّ بومدين يهزل ويهزل وتوجه إلى الاتحاد السوفياتي سابقا لتلقّي العلاج فعجز الأطباء عن مداوته فعاد إلى الجزائر، ومن الشائعات التي راجت في الجزائر أن هواري بومدين شرب لبنا مسموما، حيث كان يدمن شرب اللبن وهذا السم استقدم من تل أبيب وقيل أن المخابرات الأمريكية كانت مستاءة منه جملة وتفصيلا وقد ساهمت في اغتياله، وقيل أيضا أنه أصيب برصاصة في رأسه في محاولة اغتيال في ثكنة عسكرية، وكانت مجلة العالم السياسي الجزائرية والتي توقفت عن الصدور قد نشرت ملفا كاملا بعنوان «الرواية الكاملة لاغتيال هواري بومدين»، وقد أفادت هذه الرواية أنه تمّت تصفيته من قبل الموساد عن طريق التسميم، لكن الرواية لم تكشف هوية من أوصل السمّ إلى مائدة هواري بومدين في مقر سكنه الرئاسي ومهما كثرت الروايات حول وفاة هواري بومدين فانّ الجزائر خسرت الكثير الكثير بغياب هذا الرجل المفاجئ الذي كان يحلم أن يجعل الجزائر يابان العالم العربي وقد مات هواري بومدين في صباح الأربعاء 27 ديسمبر 1978 على الساعة الثالثة وثلاثون دقيقة فجر.

ثالثًا :مرحلة الشاذلي بن جديد (1979-1992)

.1انفتاح نسبي وسياسي:

بعد وفاة بومدين، تولى الشاذلي بن جديد الرئاسة، بدأت فترة حكمه في 7 فيفري 1979 وانتهت في 11 جانفي 1992، أحداث ورياح سياسية كبيرة اختلطت بين وفرة مالية أعقبتها أزمة خانقة، وبين انتفاضة الربيع الأمازيغي وصعود التيار الإسلامي، وانفتاح سياسي جارف ولد تعددية وعنفا لم تخمد جمراته حتى اليوم، الخطوات الأولى للشاذلي كانت سهلة بالنظر لأن ارتفاع أسعار النفط التي قاربت

يومها الـ40 دولارا مكنت من ملء خزينة الدولة ولم تكن الديون تكاد تذكرومثلما رفع مؤتمر حزب الأفالان شعار *من أجل حياة أفضل*، بدأ نظام الشاذلي يضع أول بصماته من خلال برنامج استيراد غذائي لكل أنواع الكماليات، كمؤشر على أن مرحلة الانفتاح التي عاشتها مصر في عهد السادات الذي خلف عبد الناصر وصلت رياحها إلى الجزائر. ولم يكن هناك أدنى تحسب لطارئ في تلك المرحلة لاحتمال انخفاض أسعار النفط التي تعد أهم مصدر للمداخيل الجزائرية بالعملة الصعبة.

دستور 1989:

قرر الشاذلي بن جديد أن يخوض معركة الانفتاح على الغرب، فقد قام بإلغاء مشاريع بومدين الكبيرة وأرجع الأراضي المؤممة إلى أصحابها وفتح المجال للقطاع الخاص. وعكس موقف بومدين، قام الشاذلي بن جديد بأول زيارة إلى باريس، وزار أيضا واشنطن التي كانت مرادفا للإمبريالية في إيديولوجية الأفالان، وكان ذلك مؤشرا على بداية تطليق المسار الاشتراكي الذي كتب على جدران البنايات يومها بأنه *خط لا رجعة فيه* ورافق هذا التحول دخول كل المحسوبين على نظام بومدين الذي سحبت كل صوره من التداول، رحلة عبور الصحراء أمثال بلعيد عبد السلام ومحمد صالح يحياوي وعبد العزيز بوتفليقة وبن شريف وغيرهم.

وعندما كان الشاذلي يعمل على إنهاء وجود البومدينية، كانت الحركة الإسلامية الجزائرية تتأهب للخروج من السرية، وأصدر أحمد سحنون وعبد اللطيف سلطاني وعباسي مدني، عقب أحداث الجامعة المركزية في نوفمبر82 بيانا كان إيذانا بميلاد الحركة الإسلامية الجزائرية وقبلها في بداية الثمانينيات اندلعت في منطقة تيزي وزو مواجهات عنيفة بين مجموعة من المتظاهرين وقوات الأمن الجزائرية فيما عرف بالربيع الأمازيغي، تزامنت هذه التغييرات داخل المجتمع مع

وصول الأزمة الاقتصادية إلى أبواب الجزائر، بحيث تراجعت أسعار النفط وتراكمت الديون، وتضخم عدد البطالين وشهد إفلاس مؤسسات القطاع العام، في مقابل بروز طبقة بورجوازية مزجت بين السلطة والمال مستفيدة من امتيازات النظام الجديد.

وسط هذه التراكمات جاءت انتفاضة 5 أكتوبر التي أرغمت نظام الشاذلي المتهاوي على الإعلان عن إصلاحات سياسية، نتيجة أحداث أكتوبر 1988 (احتجاجات شعبية)، تم تعديل الدستور واصطدمت بالأزمة الاقتصادية الخانقة التي تضرر منها الشعب الجزائري من جهة، ومن جهة ثانية برفض تيار داخل الأفالان بمرافقة تلك الإصلاحات.

اصدار دستور فبراير 1989: صوت الشعب الجزائري على الدستور الذي أقرّ مبدأ التعددية السياسية والإعلامية التي تكفلت بها حكومة الإصلاحات لمولود حمروش، وفي تلك الفترة عادت رموز المعارضة من الخارج كأحمد بن بلة وحسين أيت أحمد، باستثناء محمد بوضياف الذي شكك في مصداقية الديمقراطية ورفض العودة إلى الجزائر وأعلن عن ميلاد الحركة من أجل الديمقراطية والجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية وغيرها من الأحزاب التي بلغ عددها ستين حزبا في ظرف قياسي.

وفي أول انتخابات بلدية جرت في 12 جوان 1990 فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفازت مجددا وحصلت على 188 مقعد في البرلمان وحلّ في المرتبة الثانية حزب جبهة التحرير الوطني وفي المرتبة الثالثة جبهة القوى الاشتراكية، وكانت المفاجأة الكبرى عندما قدم الرئيس الجزائري استقالته في 11 جانفي 1992 تاركا الجزائر في أزمة سياسية خانقة.

تم إيقاف المسار الانتخابي من طرف الجيش، ما أدى إلى دخول البلاد في أزمة سياسية حادة.

رابعًا :العشرية السوداء (1992-1999)

بعد استقالة الرئيس الشادلي بن جديد، استدعت الجزائر محمد بوضياف لينصب رئيسًا لها، حلّ البرلمان وحظر FIS، أسس المجلس الأعلى للدولة أوقف الانتخابات. أعلن حالة الطوارئ، وتم حظر الجبهة الإسلامية.

وفي 29 يونيو من نفس السنة اغتيل الرئيس محمد بوضياف في مدينة عنابة.

اندلاع العنف المسلح:

02 جويلية: تعيين علي كافي رئيس المجلس الأعلى للدولة ودخلت البلاد في حرب مواجهات عنف بين الجماعات المسلحة والدولة؛ في بداية 1994 كان الجيش الإسلامي للإنقاذ الذراع العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ الجنرال اليامين زروال يعلن أنّ الحل الأمني وصل إلى طريق مسدود ولا بدّ من اللجوء إلى الحوار، وكان بنفسه قد التقى زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ عندما كان على رأس وزارة الدفاع، وأفضت هذه الاتصالات في وقت لاحق إلى إطلاق سراح اثنين من قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ هما علي جدي وعبد القادر بوخمخم، وفي الوقت الذي كانت فيه الرئاسة تتحدث عن الحوار، كانت الأجهزة الأمنية تضرب بيد من حديد وتتحرك من منطلق الاستئصال.

دستور 1996: عزز النظام الرئاسي ومنع قيام الأحزاب على أساس ديني.

خامسًا :مرحلة عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019)

الوئام المدني والمصالحة الوطنية:

انتُخب بوتفليقة في 1999، تواجد بوتفليقة خارج الجزائر وكان مستقرا في الإمارات عاد بعدها بطلب من دوائر السلطة للانتخابات الرئاسية. معلناً نيته دخول المنافسة الرئاسية في ديسمبر 1998 كمرشح حر.

السياسة الداخلية: وشيئا فشيء بدأت الجراح التي ألمت بالجزائر تتلملم تدريجيا وأعاد بوتفليقة الأمان الذي كان المطلب الوحيد للسواد الأعظم من الجزائريين، كما حاول تلميع صورة الجزائر للخارج وفي 22 فيفري 2004، أعلن عبد العزيز

بوتفليقة عن ترشحه للعهدة ثانية، فقاد حملته الانتخابية مشجعا بالنتائج الإيجابية التي حققتها عهدته الأولى ومدافعا عن الأفكار والآراء الكامنة في مشروع المجتمع الذي يؤمن به ولاسيما المصالحة الوطنية، ومراجعة قانون الأسرة، ومحاربة الفساد، ومواصلة الإصلاحات، وواصل بوتفليقة في إصلاحاته ووصلت الجزائر بفضله إلى مراتب متقدمة تطلبت ترشحه لعهدة رئاسية ثالثة لاستكمال البرنامج الذي جاء به وكان له ذلك بأغلبية ساحقة.

وطرح سياسة "الوئام المدني" تلاها "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" 2005.

هدفت لإنهاء العنف المسلح وإعادة إدماج المسلحين.

تعديلات دستورية متكررة:

تعديل 2008: ألغى تحديد العهدات الرئاسية، ما سمح له بالترشح لعهدة ثالثة ورابعة. اتُّهم النظام بالفساد وغياب الشفافية.

سادسًا :الحراك الشعبي وتغيير النظام (2019–2020)

الحراك الشعبي (2019)

انطلقت مظاهرات شعبية ضخمة ضد ترشح بوتفليقة لعهدة خامسة.

أدّت إلى استقالته في أبريل 2019 تحت ضغط شعبي ومؤسساتي.

الانتقال السياسي:

تولى عبد القادر بن صالح رئاسة مؤقتة.

انتخاب عبد المجيد تبون رئيسًا في ديسمبر 2019.

.دستور 2020:

طرح تبون دستورًا جديدًا صوّت عليه الشعب في استفتاء.

قلّص من صلاحيات الرئيس، عزّز دور البرلمان، وكرّس الحريات العامة.

نص على مبدأ الفصل بين السلطات والحق في التظاهر وحرية الإعلام[1].

[1]– وكالة النباء الجزائرية: من الاستقال الى الجزائر الجديدة: –2023–146744/https://www.aps.dz/ar/algerie 07–12–17–02–36

المحاضرة الخامسة عشر: تطور الجزائر بعد الاستقلال الاقتصاد والمجتمع

تمهيد:

بعد خروج فرنسا من الجزائر ورثّت الدولة الجزائرية الفتيّة معضلات أثرّت إلى أبعد الحدود في مسار الدولة الجزائرية وأداءها السياسي والاقتصادي، فلقد تركت فرنسا الخزينة الجزائرية خالية وخاوية بعد أن قامت بسلب كل ما فيها وسحبت معها كل الودائع والأموال والسيولة التي كانت موجودة في البنوك، كما أنّ المحتلين الفرنسيين ونكاية بالثورة الجزائرية والجزائريين حطمّوا معظم الجرارات والآلات الزراعيّة، الأمر الذي ألحق أكبر الأضرار بالزراعة الجزائرية وأبقى الجزائر تابعة زراعيا لفرنسا[1]، كما أدّى خروج الأساتذة الفرنسيين من الجزائر إلى شغور فظيع في القطاع التربوي والتعليمي.

كان التحدي الأول الذي واجه الدولة الجزائرية هو قلّة الخبراء والأكفاء الذين لهم القدرة على تسيير دفّة الحكم، فاضطرّت الدولة الجزائرية الفتيّة إلى الاستعانة بالمحسوبين على الثقافة الفرنسية من الجزائريين الذين تلقوا تعليمهم في باريس وكان بعضهم يؤمن بفرنسا أكثر من الجزائر. وبدافع سدّ النقص أصبح دعاة الثقافة الفرانكفونيّة هم أصحاب الحل والربط.

مرحلة التسيير الاشتراكي:

التركيز على بناء دولة اشتراكية قوية تعتمد على التخطيط المركزي.

أولى بن بلة القطاع الاقتصادي والتربوي أهمية خاصة، فعلى المستوى الاقتصادي نهجت الجزائر نهج الاقتصاد الموجّه والمسيّر وكانت الحكومة الجزائرية[2] تستعين في هذا المجال بالمساعدات القادمة من الصين ويوغوسلافيا السابقة ومصر وباقي الدول التي ناصرت الثورة الجزائرية. وكانت هناك معضلة تواجه الاقتصاد الجزائري

---

[1]– علي بوعناقة: الشباب والمشكلات الاجتماعية في المدن الجزائرية الحضرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 158.

[2]– علي مانع: جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 122.

تمثلت في سيطرة فرنسا على قطاع الطاقة واستفردت ولسنوات عديدة في الاستفادة من الثروات الطبيعية الجزائرية وكانت الشركات الفرنسية تتولى التنقيب عن النفط وتسويقه، وبدل أن يكون النفط الجزائري في خدمة الشعب الجزائري الذي أنهكته الحقبة الاستعمارية الفرنسية، فقد واصلت فرنسا عملية السلب والنهب إلى أن قام الرئيس الجزائري هواري بومدين بتأميم النفط، وقد وجدت الدولة الفتية صعوبة بالغة في إعادة تأهيل البنية التحتية وإعادة الروح إلى القطاع الزراعي والاقتصادي[1]، ورغم أن عدد الشعب الجزائري لم يتجاوز 12 مليون نسمة الاّ أنّ الحكومة الفتية وجدت صعوبة في إيجاد الحلول للمشاكل العالقة،

الرئيس هواري بومدين الحكم سنة 1965،

بعد أن تمكّن هواري بومدين من ترتيب البيت الداخلي شرع في تقوية الدولة على المستوى الداخلي وكانت أمامه ثلاث تحديات وهي الزراعة والصناعة والثقافة، فعلى مستوى الزراعة قام بومدين بتوزيع آلاف الهكتارات على الفلاحين الذين كان قد وفر لهم المساكن من خلال مشروع ألف قرية سكنية للفلاحين وأجهز على معظم البيوت القصديرية والأكواخ التي كان يقطنها الفلاحون، وأمدّ الفلاحين بكل الوسائل والإمكانات التي كانوا يحتاجون أليها وقد ازدهر القطاع الزراعي في عهد هواري بومدين واسترجعت حيويتها التي كانت عليها أيآم الاستعمار الفرنسي عندما كانت الجزائر المحتلة تصدّر ثمانين بالمائة من الحبوب إلى كل أوروبا، وكانت ثورة بومدين الزراعية خاضعة لاستراتيجية دقيقة بدأت بالحفاظ على الأراضي الزراعية المتوفرة وذلك بوقف التصحر وإقامة حواجز كثيفة من الأشجار الخضراء بين المناطق الصحراوية والمناطق الصالحة للزراعة وقد أوكلت هذه المهمة إلى الشباب الجزائريين الذين كانوا يقومون بخدمة العلم الجزائري. وعلى صعيد الصناعات الثقيلة قام هواري بومدين بإنشاء مئات المصانع الثقيلة والتي كان خبراء من دول المحور الاشتراكي يساهمون في بنائها، ومن القطاعات التي حظيت باهتمامه قطاع الطاقة، ومعروف أن فرنسا كانت تحتكر إنتاج النفط الجزائري

[1]– مقال حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال.
https://asjp.cerist.dz/en/article/219730

وتسويقه إلى أن قام هواري بومدين بتأميم المحروقات الأمر الذي انتهى بتوتير العلاقات الفرنسية –الجزائرية، وقد أدى تأميم المحروقات إلى توفير سيولة نادرة للجزائر ساهمت في دعم بقية القطاعات الصناعية والزراعية، وفي سنة 1972 كان هواري بومدين يقول أن الجزائر ستخرج بشكل كامل من دائرة التخلف وستصبح يابان العالم العربي. وبالتوازي مع سياسة التنمية قام هواري بومدين بوضع ركائز الدولة الجزائرية وذلك من خلال وضع دستور وميثاق للدولة وساهمت القواعد الجماهيرية في إثراء الدستور والميثاق اللذين جاء ليكرسّا الخطاب الأحادي الديماغوجي للسلطة الجزائرية.

فأولى الفلاحين المحرومين بعضا من اهتمامه وعلى مستوى بنيوية الدولة فقد كانت مفاصلها بيد المؤسسة العسكرية التي كانت متحالفة مع حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان الحزب الوحيد الحاكم إلى بداية الانفصال بين السلطة وحزب جبهة التحرير الوطني عقب خريف الغضب الجزائري في 05 أكتوبر 1988، وكانت الدولة آنذاك تفتقد إلى المؤسسات الدستورية بل كانت تكتفي بالتلويح دوما بالشرعية الثورية، وعندما شعرت الدولة بحاجتها إلى مؤسسة تشريعية قامت بتشكيل مؤسسة شبه اشتراكية تمّ تعيين كل أعضائها وكان يشترط في العضو أن يكون منتمياّ إلى حزب جبهة التحرير الوطني.

كان بومدين مهووسا بالصناعة، كتحديث للمجتمع، صناعة أدخلتها الدولة بغياب القدرات والمؤهلات لصيانتها، وأكدت أخيرا، أنها أفقرت البلد وأضرته، أكثر من نفعها له. سقوط أسعار النفط خلال الثمانينات، ترك البلد في إدمان حقيقي، الزراعة المهملة، أعطت نتائج مخيبة دائما. زاد في البلية، بطالة زاحفة، (3.1% خلال الثمانينات) جعلتها أشياء مزعجة للحكومة.

نظرة بن جديد للتجديد كانت اقتصاد السوق. تحرير الأسعار، الاهتمام بالزراعة، والتركيز على الصناعة الخفيفة بدل الثقيلة[1]. قام أيضا بن جديد بحملة ضد الفساد، ورغم ما يقال في نجاعتها، إلا أنها كانت سبب نزع الموالين لخط بومدين، مع إضفاء شرعية أخرى لبن جديد.

[1]– علي بوعناقة: المرجع السابق، ص 158.

كانت إصلاحات بن جديد في القطاع الاقتصادي

وجدت الجزائر نفسها في نقطة فاصلة مع إعادة الهيكلة، أخلطت الاقتصاد الهش. البطالة ظهرت بعد الخصخصة، ونقص العائد المالي في الميزانية، بالاستيراد، سقطت قيمة الدينار.

كانت الطبقة الوسطى والعليا منتفعتين رغم هذا من السوق المنفتحة. سمح لها لأول مرة بتشكيل رأسمال، خروج ودخول بحرية من البلد[1]. العمال والعمالة كانت المتضررة، وفقدت ثقة في إصلاحات الشاذلي بن جديد.

الانهيار الاقتصادي في العشرية السوداء:

عندما استلم اللواء اليامين زروال مهام رئاسة الدولة الجزائرية، كانت الجزائر تعيش وضعا اقتصاديا خانقا للغاية، فهي لم تعد قادرة لا على تسديد ديونها ولا على توفير الحنطة للشعب الجزائري، وكانت خزينة الدولة خالية من العملة الصعبة باعتراف كبار المسؤولين، كما أنّ المؤسسات التي كانت تابعة للقطاع العام كان قد انتابها الشلل بشكل كامل، فالدولة الجزائرية التي أنهكتها الاختلاسات، تجدر الإشارة إلى أنّ رئيس الوزراء الأسبق عبد الحميد الإبراهيمي كان قد فجّر قنبلة اختلاس الرسميين من عسكريين ومسؤولين سياسيين مبلغ 26 مليار دولار أمريكي وسوء التخطيط والمديونية والتذبذب بين اقتصاد السوق والاقتصاد الموجّه، وجدت نفسها في بداية 1994 على حافة الهاوية والإفلاس، وبعد انخفاض أسعار النفط حلّت الكارثة بالاقتصاد الجزائري، وقد استغلّ صندوق النقد الدولي الفرصة وراح يزيد في طرح شروطه والتي زادت كلها في تأزيم الوضع الاجتماعي، على اعتبار أنّ صندوق النقد الدولي لا تعنيه أوضاع الناس الاجتماعية كثيرا والذي يهمّه مصالح الكبار الذين يديرون هذا الصندوق من وراء الستار، ومن الشروط التي طرحها صندوق النقد الدولي على الجزائر تخفيض قيمة الدينار بنسبة 50 بالمائة وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الضرورية والمدعومة من قبل الحكومة والشروع في خصخصة القطاع العام، علما أنّ هذا الشرط الأخير عرضّ

[1]– محمد الطاهر بوشلوش: التحولات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري، دار بن مرابط للنشر، الجزائر، 1999، ص 192.

عشرات الآلاف من العمال للبطالة ، وقد ترافق هذا الانهيار الاقتصادي مع تصعيد أمني خطير والذي شمل كافة المناطق وفي كل ولايات القطر الجزائري.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي في عهد بوتفليقة:

بوتفليقة أسمى برنامجه الاقتصادي بـ"الإنعاش"، لكنه ترك اقتصاداً في "غرفة الإنعاش" كما يقول الخبراء الاقتصاديون، نتيجة فضائح وقضايا فساد استشرت في كل مفاصل الدولة، فتحها القضاء الجزائري ولم ينته منها، سميت غالبيتها بـ"فضائح القرن."

يحسب لعهده أن عاد فيه الأمن والاستقرار بعد عشرية من تكالب الضربات الإرهابية على الدولة وشعبها، اصطلح على تسميتها بـ"العشرية السوداء" أو "الحمراء" أو "المأساة الوطنية."

وبمقارنة فترتي "الإرهاب" التي امتدت لـ10 سنوات و"حكم بوتفليقة" للجزائر الذي دام 20 سنة وفق الأرقام التي حصلت عليها "العين الإخبارية" من مصادر مختلفة، يتضح أن الرئيس الجديد للجزائر عبدالمجيد تبون ورث "تركة مدمرة" كما وصفها كثير من المراقبين.

فخلال فترة الإرهاب، قُتل زهاء ربع مليون جزائري، مع خسائر اقتصادية قدرت بنحو 40 مليار دولار وفق إحصائيات رسمية، لكن السنوات الـ20 من حكم بوتفليقة سجلت أرقاماً مضاعفة في الخسائر الاقتصادية نتيجة الفساد الذي يقول الخبراء إنه "كان سياسة في حد ذاتها"، خاصة في العقد الأخير الذي بات فيه شقيقه السعيد بوتفليقة "الحاكم الفعلي للجزائر من وراء الستار"، ليشكل شبكة فساد واسعة من رجال الأعمال والسياسيين، دخلت في صراع مع شبكة فساد أخرى أفرزتها "عشرية التسعينيات."

وإن عاد الاستقرار الأمني للجزائر، لكن أرقام "الجريمة والهجرة الشرعية وغير الشرعية والأمراض تفشت " طوال عقدين من حكم بوتفليقة للجزائر، تظهر "الأرقام والإحصائيات" التركة "الثقيلة والمرعبة" كما يسميها كثيرون، التي تركها نظام عبدالعزيز بوتفليقة والتي كانت "السبب الحقيقي" وراء خروج ملايين الجزائريين في أضخم وأطول حراك شعبي في تاريخهم.

كما وقع بوتفليقة عام 2002 اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي أجمع الخبراء الاقتصاديون على وصفه بـ"اتفاق الاستسلام" والذي بات يكلف خسائر سنوية للجزائر تفوق 8 مليارات دولار، وهو الاتفاق الذي قرر الرئيس الجزائري الجديد عبدالمجيد تبون إعادة النظر فيه."

لم يتحول الاقتصاد الجزائري خلال فترة حكم بوتفليقة للبلاد إلى "اقتصاد منتج" كما "تعهد"، وبقي رهينة إنتاج وأسعار النفط، ولجأت معها الحكومات المتعاقبة لـ"تكريس سياسة الاستيراد"، إذ وصل معدل فاتورة الاستيراد خلال عقدين "50 مليار دولار"، ولم تتجاوز معها صادرات البلاد خارج النفط "1 مليار دولار."

كما لم تستفد البلاد من عودة الجزائر إلى الساحة الدولية بعد سنوات العزلة خلال فترة التسعينيات، ولم ينتج عن ذلك "تدفق الاستثمارات الأجنبية" في سوق يقول الخبراء إنها "ما زالت عذراء"، ولم تتعد معها قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنوياً 500 مليون دولار.

وعلى مدار 20 سنة كاملة، فقدت العملة الوطنية الجزائرية "الدينار" نحو 80% من قيمتها أمام اليورو والدولار، منها 50% "فقط" منذ 2014.

م تتوقف خسائر الجزائر الاقتصادية عند هذا الحد، إذ شهدت البلاد طوال 20 سنة من حكم بوتفليقة غلق "1200 شركة حكومية" في عدة مجالات، بعد أن بيعت غالبيتها بـ"الدينار الرمزي" لرجال أعمال محسوبين على جناحي بوتفليقة والفريق محمد مدين رئيس جهاز المخابرات الأسبق، سرعان ما أعلنت إفلاسها.

وذكر عدد من الخبراء، أن الهدف وراء "خصخصة شركات كانت تعد مجد الصناعة الجزائرية منذ السبعينيات، بعد أن يتم إفلاسها من الخواص" حتى "يتم تعويض إنتاجها بالاستيراد من الخارج."

المحاضرة السادسة عشر: الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية.

تمهيد:

مما لا شك فيه أنه كان للعمل الدبلوماسي إبان الثورة التحريرية دورا هاما إن لم نقل رئيسيا في استقلال البلاد. فقد ساهمت التحركات الحثيثة لأعضاء جبهة التحرير الوطني في بلوغ الهدف المنشود الذي اندلعت من أجله الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954، ألى وهو استقلال الجزائر. وإذا كان قادة جبهة التحرير الوطني عند تأكيدهم على ضرورة الإعتماد بالدرجة الأولى على العمل المسلح، فإن الأمور تغيرت مباشرة بعد حوالي 3 سنوات من اندلاع الثورة المجيدة، حيث عرفت هذه السنوات، لاسيما بعد مؤتمر الصومام، تحركات دبلوماسية ركزت بالخصوص على:

. عزل العدو في الميدان الدبلوماسي

. ربح أصدقاء جدد في الداخل والخارج

. الحصول على مساعدات مادية ومعنوية

. تدعيم مؤسسات الدولة الجزائرية قصد الإعتراف بالنظام السياسي لها.

. الضغط المتواصل ومداهمة الإستعمار بإستعمال سياسة الإنهاك الإعلامي.

. تدويل القضية الجزائرية

ـ حمل المعاناة الجزائرية والمحن الداخلية إلى الخارج من أجل إبلاغ الرأي العام الدولي بالأعمال الشرسة التي كان الجيش الفرنسي يرتكبها في حق الشعب الجزائري كما كان للدبلوماسية الجزائرية دورا هاما بعد الاستقلال.

أبرز المحطات الدبلوماسية الجزائرية خلال الثورة وبعد الاستقلال:

مؤتمر "باندونغ" أول انتصار دبلوماسي أدخل القضية الجزائرية إلى أروقة الأمم المتحدة.

بعد خمسة أشهر فقط من اندلاع الثورة المظفرة، شاركت الجزائر، كعضو ملاحظ، في مؤتمر باندونغ– إندونيسيا – الذي انعقد في الفترة من 18 إلى 24 أفريل 1955 و الذي عرف مشاركة تسعة و عشرون (29) دولة و مايزيد عن

ثلاثين (30) حركة تحريرية و ناهز إجمالي المشاركين في هذا المؤتمر 2000 مندوبا، و قد شكل تحولا أساسيا في تاريخ الدبلوماسية الجزائرية و القضية الوطنية على حد سواء، حيث أصدر المؤتمر قرارا ينص على حق كل من الشعب الجزائري والمغربي والتونسي في تقرير المصير والاستقلال وإلى ضرورة إنهاء الاستعمار الذي يعتبر انتهاكا لحقوق الانسان. وتبعا لهذا الانتصار الأول للقضية الجزائرية في المحافل الدولية، استغل الوفد الجزائري مشاركته في هذا المؤتمر لمناشدة الكتلة الأفرو- آسيوية، التي شكلت فيما بعد "حركة عدم الانحياز"، قصد المطالبة بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة، و إدانة الاستعمار الفرنسي، فكان بذلك مؤتمر "باندونغ" أول محطة لتدويل القضية الجزائرية والتعريف بالمطالب المشروعة للشعب الجزائري. كما حضرت الدبلوماسية الجزائرية بقوة في العديد من المؤتمرات الدولية على غرار مؤتمر الشعوب الافرو- آسيوية الذي انعقد بالقاهرة في 26 ديسمبر 1957 و الذي حضرته 46 دولة افريقية و آسيوية حيث طالب المجتمعون بتنظيم مسيرات و مظاهرات تأييدا للثورة الجزائرية و اتفقوا على جعل تاريخ 30 مارس من كل سنة " اليوم العالمي للتضامن مع الجزائر المجاهدة"، كما شاركت الجزائر بفعالية في كل من مؤتمر أكرا بغانا في 15 أفريل 1958 و مؤتمر طنجة في 27 أفريل 1958 و مؤتمر المغرب العربي في تونس شهر جوان 1958 و مؤتمر منروفيا بليبيريا الذي انعقد في شهر أوت 1959. و طالبت جميع هذه المؤتمرات باستقلال الجزائر و المحافظة على وحدتها الترابية.

تسجيل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة:

لم تمض سوى ثلاثة أشهر على انعقاد مؤتمر "باندونغ"، حتى قام مندوبو 14 دولة عربية و افريقية و آسيوية في شهر جويلية 1955 بتوجيه رسالة إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، يطلبون فيها إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة (10) للجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 1955، إلا أن الضغوطات التي مارستها فرنسا أدت إلى عدول الجمعية العامة عن مناقشة البند المعنون بـ "المسألة الجزائرية" (القرار 909 بتاريخ 25 نوفمبر 1955). ولم يتسن

للدبلوماسية الجزائرية والدول المساندة لها فرض مناقشة هذه القضية و استصدار قرار بشأنها حتى الدورة (11) المنعقدة سنة 1956، حيث أعربت الجمعية العامة ولأول مرة، بتاريخ 15 فبراير 1957، في قرارها رقم 1012، عن أملها في أن يتسنى "إيجاد حل سلمي ديمقراطي عادل بالطرق المناسبة و وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة" للقضية الجزائرية.

في شهر سبتمبر 1957، أدرجت الأمم المتحدة من جديد القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال دورتها الثانية عشر (12)، و أعربت في قرارها 1184 الصادر في 10 ديسمبر من نفس السنة، عن رغبتها في أن "يُصار، بروح من التعاون الفعال، إلى إجراء محادثات واستخدام وسائل مناسبة أخرى للوصول إلى حل، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه". و كان للمجزرة الشنيعة التي ارتكبها الاستعمار الفرنسي في حق السكان العزل لقرية ساقية سيدي يوسف الحدودية، يوم 08 فبراير 1958، الأثر البالغ في زيادة التعاطف الدولي مع القضية الجزائرية وتسريع وتيرة الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أنشأت في 19 سبتمبر 1958.

وبعد إدراج القضية الجزائرية مرة أخرى في الدورتين الثالثة عشر (13) والرابعة عشر (14)، دون التوصل لقرار أممي، تمكنت الدبلوماسية الجزائرية بمساعدة الدول المساندة لكفاح الشعب الجزائري من استصدار لائحة في الدورة الخامسة عشر(15) للجمعية العامة بتاريخ 19 ديسمبر 1960، تعترف فيها صراحة " بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال"، وإعمال هذا الحق "على أساس احترام وحدة الجزائر وسلامتها الاقليمية". ولقد دعم الشعب الجزائر دبلوماسيته بالمظاهرات التاريخية لـ 11 ديسمبر 1960 التي استطاعت كسر صمت الأمم المتحدة بقوة التلاحم الذي عبرت عنه المظاهرات الشعبية العارمة التي عمت مختلف المدن الجزائرية الرافعة لمخططات الجنرال ديغول الاستعمارية ولخرافة "الجزائر فرنسية".

وفي دورتها السادسة عشر (16) أصدرت الجمعية العامة بتاريخ 20 ديسمبر 1961 القرار 1724 تدعو فيه إلى استئناف المفاوضات بغرض تمكين الشعب

الجزائري من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال في إطار احترام وحدة الجزائر وسلامتها الترابية، واستند هذا القرار على اللائحة التاريخية 1514 المتعلقة بـ " إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، المصادق عليها في 14 ديسمبر 1960 والتي دعت بالخصوص إلى" ضرورة وضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره ومظاهره".

انضمام الجزائر إلى اتفاقيات جنيف الأربعة الخاصة بالقانون الدولي الإنساني.

تمكنت الجزائر من إحراز نصر دبلوماسي هام لا يتأتى سوى للدول المستقلة وذلك بتاريخ 20 جوان 1960، بحصولها على تسجيل حكومة سويسرا لوثائق انضمام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى اتفاقيات جنيف الرابعة. و كانت الدبلوماسية الجزائرية ترمي من وراء الانضمام إلى هذه الاتفاقيات الدولية، إلى فضح أساليب المستعمر القمعية وتجاوزاته اللاإنسانية لا سيما اتجاه المدنيين وأسرى و جرحى الحرب و فقا لما تنص عليه اتفاقيات جنيف.

المؤتمر الأول لدول عدم الانحياز ببلغراد – يوغوسلافيا: الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تحصد اعترافا دوليا.

تعد الجزائر من الأعضاء المؤسسين لحركة عدم الانحياز و هي لم تكن قد استرجعت بعد سيادتها، حيث شاركت في المؤتمر التأسيسي الذي انعقد في "بلغراد" بيوغسلافيا في الفترة ما بين 1 إلى 6 سبتمبر 1961 و الذي شهد مشاركة خمسة و عشرين (25) دولة و ثلاثة (03) دول ملاحظة و قد القى بالمناسبة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة آنذاك يوسف بن خدة خطابا أظهر من خلاله عبارات الشكر و العرفان لما لقيته القضية الجزائرية من تأييد و مناصرة من خلال الاعتراف الرسمي بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من قبل المشاركين و المطالبة باستقلال الجزائر و بوحدتها الترابية.

انضمام الجزائر إلى المنظمات الإقليمية و الدولية.

من أهم المحطات المفصلية التي تبرز دور الجزائر الفعال في المنظمات الإقليمية و الدولية: انضمام الجزائر إلى جامعة الدول العربية بتاريخ 16 أوت 1962 و إلى هيئة الأمم المتحدة في 08 أكتوبر 1962، و إسهامها في تأسيس

منظمة الوحد الافريقية و ثم الاتحاد الافريقي، إضافة إلى عضويتها الدائمة في حركة عدم الانحياز، كما أنها كانت عضوا مؤسسا لمنظمة التعاون الاسلامي بقمة الرباط في 25 سبتمبر 1969، و كانت المبادرة لتفعيل مشروع المغرب العربي، الذي تجسد في قمة زرالدة بتاريخ 10 جوان 1988.

الجزائر عضو مؤسس لمنظمة الوحدة الافريقية والاتحاد الافريقي[1].

تعد الجزائر من مؤسسي منظمة الوحدة الافريقية في 25 ماي 1963 و أحد أبرز الأعضاء الفاعلين فيها، و قد سعت خلال ترأسها للدورة الـ 35 لمنظمة الوحدة الافريقية شهر جويلية 1999 على تحديث وظائف هذه المنظمة و تفعيل عملها، وهو ما تحقق في 09 سبتمبر من نفس السنة، خلال القمة الاستثنائية بسرت (ليبيا)، التي ترأستها الجزائر، إذ تقرر إنشاء "الاتحاد الافريقي". ولقد برزت هذه المنظمة للوجود بعد مراسم تأسيسها التي نظمت في 09 جويلية 2002 بدوربان في جنوب افريقيا، لتكون بذلك الجزائر إحدى أعمدة هذا الاتحاد. كما أسهمت الجزائر في إنشاء مبادرة "النيباد" (مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا) و" الآلية الافريقية للتقييم من قبل النظراء" Le Mécanisme africain d'évaluation par les pairs–MAEP، بالإضافة إلى استحداث : "مجلس السلم و الأمن الإفريقي" و"البرلمان الإفريقي". وقد رافعت الجزائر باسم و لصالح إفريقيا أمام قادة مجموعة دول الثمانية G8 ومجموعة العشرين G20 وكذا على مستوى منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE و في العديد من المحافل الدولية.

الدبلوماسية الجزائرية تدعم حق الشعوب في تقرير مصيرها.

أسهمت الدبلوماسية الجزائرية مبكرا بقسط كبير ضمن المحور الأفرو–آسيوي في تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار التاريخي رقم 1514 الذي صدر في 14 ديسمبر 1960 والخاص بمنح الاستقلال للبلدان و الشعوب

[1]– عبد العالي إبراهيم: أسس ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر وبعدها الإفريقي (1962 – 1994):
https://asjp.cerist.dz/en/article/223631

المستعمرة. و كان لهذا القرار أهمية خاصة، إذ استندت إليه جميع القرارات اللاحقة المتصلة بتقرير المصير الصادرة عن الأمم المتحدة. وقد نص على حق جميع الشعوب من دون أي تمييز في تقرير مصيرها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي وإنهاء ظاهرة الاستعمار.

دعم الشعب الفلسطيني.

لاتزال العبارة الشهيرة للرئيس الراحل هواري بومدين "نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة" عنوانا لدعم الجزائر قيادة وشعبا لعدالة القضية الفلسطينية، فقد احتضنها الشعب الجزائري و ساندها عبر كامل مراحل المقاومة. وقد كان للجزائر دوما شرف الداعم الأول لفلسطين، فأول مكتب للثورة الفلسطينية كان بالجزائر بعد استقلالها مباشرة و أول مشاركة "لمنظمة التحرير الفلسطينية" كانت في الجزائر في مؤتمر القمة لحركة عدم الانحياز في عام 1973، كما احتضنت أرض الجزائر إذاعة "صوت فلسطين" لإسماع صوت الثورة الفلسطينية ودعم مقاومتها و كانت الجزائر وراء منح فلسطين صفة "مراقب" و إلقاء الرئيس الراحل ياسر عرفات لخطابه أمام الجمعية العامة سنة 1974، كما استضافت أرض الجزائر منظمة التحرير الفلسطينية و إطارتها و العديد من فصائل المقاومة في أعقاب الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982 و استفاد المئات من المقاومين من التدريبات العسكرية، كما حظي الآلاف من الطلبة الفلسطينيين بمنح دراسية في مختلف جامعات الجزائر.

وجاء إعلان قيام الدولة الفلسطينية بأرض الجزائر بتاريخ 15 نوفمبر 1988 تكريسا للمصالحة بين الفصائل الفلسطينية والتفافها حول مشروع الدولة...و لاتزال الجزائر ترافع في كل المنابر الدولية قصد إيجاد حل دائم و عادل للقضية الفلسطينية، يضمن حقوق الشعب الفلسطيني في تأسيس دولته المستقلة وعاصمتها " القدس الشريف"[1].

دعم الشعب الصحراوي.

ظلت الجزائر – التي ينبع موقفها الثابت، تجاه القضية الصحراوية من إيمانها الراسخ باحترام الشرعية الدولية و حق الشعوب في تقرير مصيرها– تدعو و تدعم تسوية عادلة و دائمة لنزاع الصحراء الغربية و تحرير "آخر مستعمرة إفريقية"، على أساس حل سياسي يمكن الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير وفقا لقرارات الاتحاد الإفريقي و لوائح الأمم المتحدة قصد وضع حد للمأساة التي يعيشها هذا الشعب الذي مُنع منذ أكثر من 46 عاما من حقه في تقرير مصيره بحرية.

المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز بالجزائر1973:

احتضنت الجزائر القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز، في الفترة من 05 إلى 09 سبتمبر 1973، بحضور أربعة وسبعين (74) دولة وستة (06) دول ملاحظة واثنا عشرة (12) حركة تحريرية تمثل كل من : أنغولا والموزمبيق وغينيا والرأس الأخضر والصومال وجزر القمر وفلسطين وبورتو ريكو وزمبابوي. وقدحظيت قمة الجزائر باهتمام الأسرة الدولية، نظرا لمستوى التمثيل وعدد الحضور واعتبرت، آنذاك، ثاني أكبر تجمع دولي بعد منظمة الأمم المتحدة، وكان من أبرز ما ميز هذه القمة، ظهور التوجه الاقتصادي كبعد آخر لمفهوم عدم الانحياز.

---

[1]- **الدبلوماسية الجزائرية.. نصير للقضايا العادلة في العالم.**

https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%B5%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7

النظام الاقتصادي الدولي الجديد:

استطاعت الجزائر ضمن المحور الافرو-آسيوي و عبر بوابة حركة عدم الانحياز، التي ترأست قمتها الرابعة في سبتمبر 1973، إدخال عبارة "النظام الاقتصادي الدولي الجديد" في القاموس السياسي الدولي. و في هذا السياق، وجه الرئيس الراحل هواري بومدين، بتاريخ 30 جانفي 1974 بصفته رئيس مجموعة دول عدم الانحياز، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، مؤكدا له على ضرورة عقد جلسة طارئة من أجل مناقشة مشكلة التنمية و العلاقات الاقتصادية الدولية قصد إقامة نظام دولي جديد مبني على أسس العدالة و المصالح المشتركة لكل الدول. و بالفعل عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة السادسة الاستثنائية في أفريل 1974، بهدف مناقشة المشاكل الاقتصادية للدول النامية. لتصدر الجمعية العامة في الفاتح ماي 1974 قرارين هامين، تضمن الأول إعلانا لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد، ووضع الثاني برنامجا لهذا النظام. و هو ما يؤكد دور الدبلوماسية الجزائرية الفعال في الدفاع على قضايا و مصالح الدول النامية و إقامة نظام دولي عادل.

الجزائر فاعل رئيسي في نشر السلم والأمن في المنطقة وفي العالم:

نجحت الدبلوماسية الجزائرية في العديد من ملفات الوساطة المعقدة، على غرار تسوية الخلاف الحدودي بين العراق و إيران، حيث كللت مساعيها بالتوقيع على "اتفاقية الجزائر" في 06 مارس 1975، على هامش مؤتمر منظمة أوبيك المنعقد بالجزائر. كما نجحت دبلوماسيتنا، أيضا، في وساطتها لتحرير الرهائن الأمريكيين سنة 1982 حينما احتل طلاب ايرانيين السفارة الأمريكية في طهران، واحتجزوا 52 أمريكيا كرهائن على مدى 444 يوما. و كان مهندس هذه الوساطة وزير الخارجية الأسبق المرحوم محمد الصديق بن يحي الذي استشهد رفقة مجموعة من خيرة إطارات وزارة الشؤون الخارجية بتاريخ 3 ماي 1982، و هو يقوم بمهمة أخرى للسلام بين العراق و إيران، بعد أن تعرضت الطائرة التي كانت تقلهم للقصف على الحدود الايرانية – التركية.

مساهمة الدبلوماسية الجزائرية في التوصل إلى اتفاق سلام لإنهاء النزاع بين إثيوبيا وأريتيريا سنة 2000، كما لا يجب أن ننسى دور الجزائر في استقرار الجارة مالي، حيث رعت بنجاح اتفاق السلام بين الحكومة المالية و"الطوارق" من خلال ابرام اتفاقيتين تاريخيتين: الأولى "اتفاقية تمنراست" سنة 1991 بين الحكومة المالية وحركة الأزواد و الثانية "اتفاقية الجزائر" بين الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي لـ 23 ماي من أجل التغيير، سنة 2006 وظلت الدبلوماسية الجزائرية تحرص على استقرار هذا البلد الجار، حيث رعت الوساطة الدولية في النزاع بمالي والحوار بين الأطراف المالية، و أدت هذه المهمة النبيلة بكفاءة عالية، و هو عمل دبلوماسي كبير توج في نهاية جوان 2015 بالتوقيع على "اتفاق السلم و المصالحة" الذي أطلق عليه "اتفاق الجزائر". كما كان للدبلوماسية الجزائرية أيضا بصمتها في الملف الليبي، إذ أكدت منذ البداية تمسكها بالحل السياسي للأزمة، داعية إلى حوار ليبي– ليبي شامل دون تدخل خارجي، مؤكدة استعدادها الدائم لمرافقة الأشقاء في ليبيا لتجاوز الأزمة و تحقيق المصالحة. وفي هذا الإطار، فقد احتضنت عددا من اللقاءات واستقبلت العديد من الوفود الليبية من أجل تقريب وجهات النظر لطي صفحة الأزمة وتحقيق الاستقرار والأمن في هذا البلد الشقيق.

- قائمة المصادر والمراجع:

أ- باللغة العربية:

1- أديب حرب: **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر**، دار الرائد،ج1، ط2، الجزائر.

2- بوعزيز يحي: **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، الجزائر، 1992.

3- بوعزيز يحي: **ثورات الجزائر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين**، ج1، ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

4- بوعزيز يحي: ثورة المقراني(دور عائلتي المقراني والحداد)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978.

5- بو شلوش محمد الطاهر: **التحولات الاقتصادية والاجتماعية وأثرها على القيم في المجتمع الجزائري**، دار بن مرابط للنشر، الجزائر، 1999.

6- بوبكر السي حمزة: **المقاومة الشعبية لأولاد سيدي الشيخ**، تر: محمد حسين آل سيد الشيخ، د.م، د.س.

7- بودراية مبخوت: الشيخ بوعمامة الرجل المتصوف المجاهد، **مجلة حولية المؤرخ**، اتحاد المؤرخين الجزائريين، ع1، 2003.

8- ب وولف جون: **الجزائر وأوربا 1500 – 1830**، تر: أبو القاسم سعدالله، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

9- بوالصفصاف عبد الكريم: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية**، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1981.

10-بوالطمين لخضر: لمحات من ثورة الجزائر، دار البعث، قسنطينة، 1981.

11-بوعناقة علي: **الشباب والمشكلات الاجتماعية في المدن الجزائرية الحضرية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

12-زوزو عبد الحميد: **ثورة بوعمامة 1881-1908**، ج1، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

13-زوزو عبد الحميد: **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين (1919-1939)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.

14-الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج2، دار هومة، الجزائر، 2000.

15-كافي علي: **مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

16- مياسي إبراهيم: من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، الديوان الوطني للمطبوعات

الجامعية، الجزائر، 1999.

17- مجموعة من الباحثين: **مصطفى بن بوالعيد والثورة الجزائرية، منشورات جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس**، ط1، دار الهدى، عين مليلة، 1999.

18- المدني أحمد توفيق: **حرب ثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1792**، ط2، الجزائر، 1976.

19- سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992.

20- سعدالله أبو القاسم: **أبحاث واراء في تاريخ الجزائر**، ج2، ط3، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

21-علي عامر محمود: **تاريخ المغرب العربي المعلصر**، منشورات ديمشق، 1997.

22- العربيإسماعيل: الأمير عبد القادر الجزائري مؤسس دولة وقائد جيش.

23- العسلي بسام: **جهاد الشعب الجزائري محمد المقراني و ثورة 1871م الجزائرية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

24- فركوس صالح: **محاضرات في تاريخ الجزائر المعاصر**، 1830-1962، ديوان المطبوعات الجامعية.

25- فركوس صالح: **الحاج أحمد باي قسنطينة (1826- 1850)**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

26- فركوس صالح: **تاريخ جهاد الأمة الجزائرية الاحتلال للفرنسي المقاومة المسلحة 1830-1962**، دار العلوم.

27- صاري الجيلالي: محفوظ قداش: **المقاومة السياسية 1900-1954**، تر: عبد القادر بن حراث: المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

28- قنانش محمد ، محفوظ قداش: **حزب الشعب الجزائري**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر (د.ت).

30- قنان جمال: **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790 – 1830**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1999.

31- تشرشل هنري : حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله تونس، 1975.

32- الخطيب أحمد: **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

ب- باللغة الأجنبية:

1- A. Temimi,le Beylik de Constantine elhadj Ahmed bey 1830-2837,Tunis, 1979.

2 - Charles Robert Ageron: Les Algériens musulmans et la France (1871-1919), vol 1, Paris, PUF, 1968.

3-Dahlab Saad: pour L'lindépendance de L'Algerie "Mission accomplie, ed Dahlab, Alger, 1999.

4- Harbi Mouhamed: 1954, La guerre commonce en Algerie, ed comlexe,Bruxeles,1998.

5- Kadach Mahfoud: **Histoire du Nationalisme Algeriien 1919 – 1951**, T2, SNED, Alger, 1951.

6- Rinn Louis: Histoire de linsurrection de 1871en Algerie, Jourdan, Alger, 1891.

ج- مقالات في مواقع اليكترونية:

[1]- وكالة النباء الجزائرية: من الاستقال الى الجزائر الجديدة:

https://www.aps.dz/ar/algerie/146744-2023-07-12-17-02-36

[1]- بن عودة محمد: **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الاستقلال:**

https://asjp.cerist.dz/en/article/219730

[1]- إبراهيم عبد العالي: **أسس ومبادئ السياسة الخارجية للجزائر وبعدها الإفريقي (1962 – 1994):**

https://asjp.cerist.dz/en/article/223631

[1]- سكية عبد السلام: **الدبلوماسية الجزائرية.. نصير للقضايا العادلة في العالم:**

https://www.echoroukonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%B5%D9%8A%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحات
المقدمة:.....	03 - 02
1) دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر وتطور نظام الحكم.....	10 - 04
2) عصر الدايات.....	18 - 11
3) العلاقات الخارجية للجزائر في العهد العثماني ومكانتها الدولية.....	22 – 19
4) الاحتلال الفرنسي للجزائر.....	27 – 23
5) مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري.....	33 – 28
6) تنظيم دولة الأمير عبد القادر الجزائري.....	39 – 34
7) مقاومة أحمد باي.....	47 – 40
8) مقاومة الشيخ بوعمامة.....	54 – 48
9) المقاومات الشعبية الأخرى.....	66 – 55
10) السياسية الاستعمارية الفرنسية بالجزائر.....	70 – 67
11) الحركة الوطنية الجزائرية 1 – التيار الإصلاحي والاستقلالي....	78 – 71
12) الحركة الوطنية الجزائرية 2 – التيارات الأخرى.....	81 – 79
13) اندلاع الثورة وتطورها 1954-1962.....	90 – 82
14) تطور الجزائر بعد الاستقلال – نظام الحكم والدستور.....	99 – 91
15) تطور الجزائر بعد الاستقلال – المجتمع والاقتصاد.....	105 – 100
16) الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية.....	114 – 106
قائمة المصادر والمراجع.....	117 - 115
فهرس الموضوعات.....	118